



والدول الكبرى

الدكتور يحيى عويس

اهداءات ٢٠٠١

الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح منصور

اخترنا لك ...
٢٣

إسرائيل والدول الكبرى

بقلم
الدكتور يحيى عويس

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر

تمهيد

لم تعد مشكلة إسرائيل بخافية على القارئ العربى الذى يعيش فى وطن يشعر أفراده بأخطار تلك المشكلة وما نشأ عنها من إضرار بمصالحه الحيوية ، ولم يعد بخاف عن القارئ العربى ما تحاول بعض الدول الكبرى وغيرها اتباعه من سياسات يراد بها الإجحاف بمصالح الشعب العربى وتحقيق رغبات ساسة إسرائيل عن طريق التصريحات المتعددة ، واقتراحات التسوية ، والإعراب عن الرغبة فى الاستقرار ، وتقريب وجهات النظر ، ومساعى التوفيق ، وقرارات الهيئات الدولية . . . إلى غير ذلك من الأساليب التى لم تسفر حتى الآن عن نية صادقة من جانب أى من تلك الدول للاعتراف بحقوق الشعب العربى وتحقيق آماله ورغباته المشروعة .

وقد تناولت أقلام الكتّاب موضوع إسرائيل من شتى النواحى ، وحاول الكثير من الباحثين التعرض لجانب أو آخر من جوانب تلك المشكلة ؛ وهى مشكلة يحلو للكتّاب فى الدول الغربية الكتابة عنها ، وإظهار وجهات نظر حكوماتهم أو شعوبهم . . . ومنهم من استطاع أن يكشف النقاب عن حقائق كانت خافية ، ومنهم من كان مغرضاً فى نقده ، متزمتا فى تفكيره . . . ومن الكتّاب كذلك من أظهر فى كتابته الناحية العاطفية ؛ فيهاجم جانباً بينما يعطف على الآخر حيث

لا محل للعطف ، ويلقى اللوم على جانب بينما يحاول إخفاء أخطاء الجانب الآخر .

ومن الكتاب والباحثين من اتخذ من مشكلة إسرائيل حقلا للبحث التاريخى ، فأسهب فى تتبع تطور مطامع الصهيونية وأهدافها على مر السنين ، ومنهم من استعرض تاريخ العرب فى فلسطين وكفاحهم ضد الاستعمار الغربى والإرهاب الصهيونى ، وما أسفرت عنه سياسات الدول الأجنبية والعربية من نتائج . . . ومواطن الضعف فى هذه السياسة أو جوانب الضغط فى تلك . . . إنه بحق ميدان واسع للكتابة المسهبة والبحث العميق ، وإنه لواجب على القارئ العربى أن يلم بتلك الدراسات والبحوث وأن يتفهم مقصد الكتابات المغرضة التى تصدر عن بعض الكتاب فى دول الغرب ، وأن يتنبه لضرورة الرد عليها عن طريق جهود مضاعفة فى الكتابة والنشر ؛ لدحض تلك المزاعم ، ولإبراز الحقيقة أمام شعوب تلك الدول الغربية التى تحاول حكوماتها إيهام الرأى العام بسلامة السياسة التى تتبعها تجاه الشرق الأوسط ، تلك السياسة التى تقوم على مساندة الصهيونية وتأييدها ، واستعمال أساليب الضغط المباشر وغير المباشر لإرغام الشعب العربى على قبول ما يصفونه « بالأمر الواقع » . . . وما الأمر الواقع إلاّ ما فرضته سياسة الضغط والتسلط من جانب الدول الكبرى بحكم قوتها المادية ، وبدافع تحقيق مصالحها الذاتية .

والكتاب الذى نضعه بين يدى القارئ العربى اليوم كتاب لا يطمع فى أن يدعى معالجة موضوع فلسطين من نواحيه المتعددة المتشعبة من

تاريخية وسياسية واقتصادية وقانونية . . . بل إنه كتاب يعالج ناحية قد تكون جوهرية وأساسية فى هذا الحقل المتسع للدراسة . إنه كتاب يستعرض ناحية « إسرائيل والدول الكبرى » . . . فإسرائيل هى المشكلة التى قامت فى الشرق الأوسط ، وأصبحت الشغل الشاغل لسياسيّي الأمة العربية . . . والدول الكبرى هى المسئولة أولا وأخيراً عن إيجاد هذه المشكلة . . . ومما يدعو إلى الغرابة والدهشة أن بعض الدول الكبرى ذاتها تشكو من آثار مشكلة هى وحدها المسئولة عن قيامها ؛ فتحاول إلقاء التبعات لا على سياسات حكوماتها السابقة والقائمة ، بل تتملص من المسئولية وتشوه الحقائق ، فتلقى اللوم تارة على « الروح القومية التى تسود الشعب العربى » وتارة على ما تدعى بأنه « تعصب سائد فى الوطن العربى » ، وتارة على ما تدعيه من « قصر نظر بعض الساسة أو الحكومات فى الشرق الأوسط » وتارة على « انعدام الرغبة فى التعاون » . . . إلى غير ذلك من الادعاءات الواهية التى لا تستند على أساس حق ، والتى لا تستهدف إلا إبعاد اللوم عن المصدر الحقيقى لتلك المشكلة .

وترى بعض تلك الدول الكبرى تشكو على لسان ساستها وصحافتها من « عدم الاستقرار فى الشرق الأوسط » ، وكيف أن ذلك يهدد بقيام حرب عالمية ثالثة . . . وأن واجب الدول العربية التعاون مع الغرب لدرء خطر الحرب هذا ؛ وذلك بانضواء الدول العربية تحت جناح السياسة « الرشيدة ! » التى تتبعها الدول الغربية . . . وكأن دول الغرب أدرى بمصالح الأمة العربية من الشعب العربى وقادته . . .

هذه الادعاءات وأمثالها تتردد كثيراً فى صحف الغرب وكتاباته وتصريحات أعلامه ، وهى ادعاءات واجتراءات تستلزم الرد المقنع السليم الذى يظهر الحقيقة سافرة ؛ وهذا هو ما نحاوله فى هذا الكتاب . . لن يجد القارئ هنا إسهاباً عاطفياً ، ولا لوماً مجرداً يوجه إلى هذه الدولة أو تلك ، وإنما سيجد تحليلا مؤيداً بالمصادر والأسانيد والحقائق الثابتة التى لا تقبل التأويل والشك . لن يجد القارئ فى هذا الكتاب سلسلة من الآراء المجردة أو الإعراب عن شعور معين ، وإنما سوف يجد تصويراً صادقاً لأخطاء سياسة الدول الكبرى التى أسفرت عن وجود مشكلة إسرائيل فى قلب الأمة العربية بهذا الوضع الذى تشكو منه الملايين من الشعب العربى ، ويشكو منه « صانعو المشكلة » أنفسهم دون الاعتراف بمسئوليتهم فى نشوئها وتعقيدها ! !

وقد يتساءل البعض : « كيف نجزم بخطأ سياسة الدول الكبرى بتلك الصورة القاطعة ؟ ألا يعتبر هذا خروجاً على الحياد العلمى الذى يتوخاه الباحث ؟ ألا يختلف الحكم على خطأ أو صواب سياسة معينة باختلاف الجانب الذى يصدر منه هذا الحكم ؟ أليس ما يعتبره أحد النقاد خطأ معيناً بمقياسه الفكرى قد يعتبره ناقد آخر صواباً وعملا صالحاً رشيداً لاستخدامه معياراً ذهنياً آخر . . . ؟» قد يتساءل البعض على هذا النحو ، وقد يكونون محقين فى تساؤلهم ، وليكن الرد على هذا التساؤل عن طريق التعرف على مقاييس ومعايير السياسة ، تلك المقاييس التى بها نسترشد فى حكمنا على خطأ أو صواب اتجاه سياسى معين . وأيا كان

المقياس الذى نستخدمه فى حكمنا على سياسة الغرب ، سنجد أن الحكم النهائى هو فشل تلك السياسة فيما يتعلق بمشكلة إسرائيل ، وإدانتها بأنها تمخضت عن إيجاد تلك المشكلة فى صورة معقدة ، دون أن يفيد من ذلك إلا أفراد قلائل إفادة مؤقتة لم تدم أو لن تدوم طويلا ؛ وهى فائدة مهما تعظم فى نظر من حصلوا عليها فهى الا تقارن بالأضرار التى لحقت بهذا الجمع الهائل من الأفراد العرب ، ولا بالأضرار المتتالية التى تتزايد يوماً بعد يوم ، وتجعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة توصف بعدم الاستقرار ، وبأنها ستكون نقطة اندلاع حرب عالمية ثالثة .

ما هو المعيار الذى تقاس به السياسة المتبعة للحكم على نجاحها أو فشلها ، وخطئها أو صوابها ؟ إن هناك مقاييس ثلاثة أرى أن أعرف القارئ بها تعريفاً عابراً .

هناك المقياس المثالى الذى يطابق الأسس الأخلاقية . وهو المقياس الذى درجت عليه جميع النظم والمثل التى تحترم القيم الأخلاقية والأدبية وترى ضرورة انطباقها على السياسة كما تنطبق على العلاقات الاجتماعية . هذا المقياس الأخلاقى يتمشى مع القيم والمثل العليا التى نستمدها من تعاليمنا الدينية والأخلاقية التى نتوارثها ونحترمها وندين بها . إنه باختصار المقياس الذى يتمشى مع الروح الحقة للديمقراطية . . . وبهذا المقياس يمكننا الحكم على سياسة معينة بالخطأ أو الصواب بقدر ما تحتويه أو تتمخض عنه من خير أو شر. فالسياسة التى تضر بصالح الآخرين، وتجحف بحقوقهم ، وتهدر كرامتهم ، وتلحق بهم البؤس والدمار ،

تعتبر سياسة بعيدة عن المثل العليا والقيم الأخلاقية ؛ وهي لا شك بهذا المعيار سياسة خاطئة لأنها تنم عن « الشر » في معناه الأخلاقي والديني والاجتماعي . أما السياسة التي ترعى مصلحة المجموع ، والتي تقوم على أساس العدل واحترام حقوق الغير ، وتبعد عن الغبن وإهدار الحقوق فهي سياسة صالحة صائبة لأنها تنم عن « الخير » واحترام الحقوق والمصالح الجماعية ولا تضحي بمصالح فردية إلا إذا ترتب على ذلك مصلحة كبرى للمجموع .

والمعيار الثاني للحكم على الاتجاهات والأساليب السياسية هو المعيار « الواقعي » أو « المادي » أو كما يسميه البعض « الماكيافيللي »[1].

إن هذا المقياس لا ينبني على أسس أخلاقية أو دينية ، ولا يعترف بخير أو شر ؛ وينبذ كل ما يتصل بالدين والأخلاق من قيم ومثل . . . إنه مقياس « الغاية تبرر الوسيلة » ، مقياس ينطبق عليه ما سرده ماكيافيللي عندما وصف السياسة بأنها يجب أن تبتعد كل البعد عن القيم الأخلاقية ، وعندما عرف « الفضيلة » بأنها قدرة الشيء على إيجاد أو تحقيق النفع الذاتي . إن كلمة « الفضيلة » عند ماكيافيللي كانت تؤدي نفس المعنى الذي تؤديه عندما نتكلم عن « فضائل الغذاء الصحي » أو « فضائل الفيتامينات » . ففضائل الشيء في نظره ما هي إلا خصائص تجعله نافعاً لغرض من الأغراض ، وكذا السياسة الناجحة في نظره ،

---

(١) نسبة إلى نيقولو ماكيافيلي كاتب عصر النهضة الذي اشتهر بنصائحه في اتباع سياسة القوى ، والأساليب المادية التي تبنى على أساس « الغاية تبرر الواسطة » .

تكون متصفة بالفضيلة إذا ما حققت هدفاً أو غرضاً معيناً .

وترى ماكيافيللى هذا — عميد السياسة المادية — يتكلم عن صون العهود ، وكرم الصفات ، والمثل العليا ، بطريقة جعلته هدفاً لأشد حملات النقد ، لابتعاده كل البعد عن القيم الأخلاقية التى يجب أن تسود كل نظام اجتماعى أو سياسى ، بل يجب أن تسود العلاقات الدولية مهما تكن ميادين تلك العلاقات . فتراه يقول مثلا : « على السياسى الذى يتوخى النجاح ألاّ يفكر فى صون العهود ، وهو ليس ملزماً بالمحافظة على كلمته إلاّ إذا رأى فى ذلك تحقيقاً لمصلحة أو سبيلا للوصول إلى هدف دون الإساءة إلى مصلحة . . . وعلى السياسى ألاّ يتمسك بالخصال الحميدة بل أن يتظاهر فقط بتلك الصفات . . . إن الغاية تبرر الوسيلة مهما يكن الثمن . . . (السياسى) الناجح هو الذى يحقق نتيجة إيجابية تنطبق مع الأهداف التى رسمها لنفسه دون النظر إلى اعتبارات أخلاقية أو أدبية . . . لا أخلاق فى السياسة ولا جدوى من تطبيقها . . . وما الدين إلاّ أداة يجب أن يستغلها السياسى لنفعه الخاص . . . وإذا تظاهر (السياسى) بالحنو والعطف ، واحترام حقوق الغير والتسبيح بحمد الله . . . فليكن ذلك لفترة وجيزة تقتضيها الظروف ، ويجب أن يطرح تلك المبادئ الشريفة جانباً حال تحقيق أغراضه . . . » إلى غير ذلك من نصائح إتقان فن النفاق والرياء كأسس لازمة من مستلزمات السياسة والحكم .

فالمقياس « المادى » أو الماكيافيللى إذن مقياس ينبذ المثل والقيم

والضرب بها عرض الحائط ، وبه تقاس السياسة الناجحة بالدرجة التى وصلت إليها فى سبيل تحقيق هدف معين دون النظر إلى التضحيات بمصالح الغير أو إلحاق الضرر بهم ، طالما أن الغرض هو تحقيق ذلك الهدف ، وطالما أن فى الهدف مصلحة أو نفعاً معيناً لمن يسعى إليه . وهذا المقياس المادى الذى تنبذه جميع النظم الاجتماعية التى تقوم على مقومات الأخلاق والعدالة والصالح العام ، هذا المقياس كان دستوراً للنظم الاستبدادية والفاشية ، تلك النظم التى ارتكبت فيها شتى الجرائم وأهدرت فيها الكرامات ، وقتل فيها آلاف الأبرياء بدعوى تحقيق مصلحة الحاكم أو مصلحة « الدولة » كما صورها كل من هتلر وموسولينى وغيره . هذا المقياس هو النقيض لروح الديمقراطية وأسس العدالة ، مقياس نبذته جميع شعوب العالم فى العصر الذى ينادى فيه بتمجيد حقوق البشر ، والعصر الذى صدقت فيه جميع دول العالم على ميثاق أسمته « ميثاق حقوق الإنسان » وضمنته الأسس التى يجب أن تقوم عليها العلاقات الاجتماعية والسياسية من احترام حقوق الأفراد الطبيعية والاجتماعية والسياسية دون تمييز بسبب الدين أو العنصر أو المركز الاجتماعى أو أى سبب آخر .

وأما المقياس الثالث ، فهو ما قد يجوز لنا تسميته مقياس « النجاح النسبى » . ولعله مزيج بين المقياس الأخلاقى ونقيضه المادى . وهو مقياس قد نصفه بأنه يتمشى مع منطق الضرورة التى لا مفر منها ، أو بمعنى آخر إنه ذلك المقياس الذى يجيز سياسة معينة قد تتنافى مع بعض القيم

والمثل والحقوق وقد تتطلب بعض التضحيات فى سبيل تحقيق نجاح معين . قد ترى الدولة مثلا فى ظروف استثنائية كظروف الحرب ، أن تفرض القيود على الأفراد ، فتعبئ الجهود والجنود للدفاع عن المصلحة العليا للوطن ، وترسل الجنود إلى الميدان فيموت الآلاف منهم ، وتحث الفرد على حمل السلاح وقتل العدو ، فتجيز له سفك دماء بشرية لأن الضرورة تقتضى ذلك العمل ، وتجدها تحرم الأفراد من الإسراف فى استهلاك السلع ، وتغلق بعض المصانع أو تحولها إلى صناعات حربية ، وتستنزف الملايين من دخلها القومى . . . إلى غير ذلك من الأفعال التى وإن كانت تتنافى فى مظهرها السطحى مع الأسس الجوهرية للحريات والحقوق ، إلا أنها أفعال تقتضيها الضرورة ، وإذا أدى كل مواطن واجبه وضحى الجميع فى سبيل الهدف الأسمى ، كان النجاح حليفهم . حينئذ نقول إن تلك الدولة اتبعت سياسة ناجحة بمقياسنا هذا لأنها وإن كانت قد اضطرت إلى أن تأمر الأفراد ببذل الجهود والنفوس إلا أن فى النجاح النهائى ما يعوض التضحيات التى بذلت والنفوس التى استشهدت .

أمامنا إذن معايير ثلاثة للحكم على سياسة الدول الكبرى تجاه القضية العربية ، وللقارئ أن يختار من بينها أى مقياس يريد ليحاول تطبيقه على سياسة الدول الكبرى فيحكم عما إذا كانت سياستها التى تمخضت عن « مشكلة إسرائيل » سياسة خاطئة أو صائبة رشيدة . والمسألة لا تعدو كونها مسألة منطقية على وجه كبير من البساطة .

فلو اتخذنا « المعيار المثالى » لوجدنا أن الدول الكبرى قد أهدرت

حقوق العرب فعلا ؛ لا فى حادثة أو أخرى ، ولا فى قرار أو أكثر ؛ وإنما بسلسلة من السياسات المجحفة القاسية طوال سنين لم تراعى فيها مصالح الشعب العربى ولو مرة . وأخيراً تمخضت سياسة تلك الدول عن خلق إسرائيل على حساب حقوق العرب وأرواحهم ومصالحهم وأموالهم . . . فشردت الألوف من أهالى فلسطين ، وتسببت فى قتل المئات بل الألوف من أفراد الوطن العربى ، وأودت بكرامة الألوف من العرب الذين أجبروا على أن يعيشوا عيشة الذل والمهانة « كلاجئين » ؛ واللاجىء لا يلجأ إلا من ظلم وجور وافتراء — ولهذا السبب فقط هم لاجئون !

ليس من أدنى شك إذن فى أن سياسة الدول الكبرى كانت بعيدة عن القيم والمثل والمبادئ الأخلاقية ، إنها سياسة على نقيض العدالة ، سياسة كبت وضغط ، وتأييد للأرهاب ، ومساندة للجانب المعتدى ، وامتهان للحقوق والكرامات . . . هى سياسة تبعد كل البعد عن معنى « الخير » ، إنها سياسة « شر » وهى بذلك سياسة خاطئة فاشلة ، وإن كتب لها النجاح المؤقت ، فلا بد أن تنتصر قوى الخير فى يوم من الأيام وإلا لما كان للإنسانية من أمل فى الحياة .

وإذا أردنا أن نحكم على سياسة الدول الكبرى تجاه القضية العربية بمعيار « المادية » أو « الماكيافيلية » لوجدنا أنه بطبيعته مقياس مكروه منبوذ ، مقياس تدعى الدول الكبرى والصغرى على السواء أنها بعيدة عنه فى سياستها كل البعد . إنها دول تدعى التمسك بالمبادئ والمثل والقيم الديمقراطية ، ومنها من تدين بالتعاليم الإنسانية والدينية التى تمليها المسيحية ،

وهى تعاليم تفرق تفرقة واضحة بين الخير والشر ! ! ! وحتى إن سلمنا جدلا بأن تلك الدول محقة فى اتباع السياسة المادية والأساليب الماكيافيلية فى الميدان الدولى حيث تتعارض مصالح الدول ، وحيث لا سبيل إلى التمسك بمثل وقيم طالما أن مصلحة الدولة هى الهدف الأعلى ، إذا سلمنا بذلك وقلنا إن الغاية تبرر الواسطة فى كل ما يتعلق بالسياسة الدولية ، فأين الهدف أو المصلحة التى فى سبيلها اتبعت الدول الكبرى تلك السياسة المادية والتى فى سبيلها تنصلت من القيم العليا وتنكرت لمبادئ العدل ، والتى من أجلها ضحت بحقوق شعب كريم وأهدرت كرامة دولته ؟ أين هى تلك المنفعة التى عادت على الدول الكبرى ؟ وأين هى تلك المصلحة التى رأى ساستها أن يبرروا كل وسائل الضغط والكبت وتأييد الإرهاب ومساندة العدوان فى سبيل تحقيقها ؟ أهى مصلحة إنشاء دولة صهيونية فى قلب الأمة العربية ؟ أهى خلق مشكلة شائكة فى الشرق الأوسط ؟ أهى إيجاد جو من عدم الاستقرار وذريعة لنشوب حرب عالمية ثالثة ؟ أهى إيجاد عنصر قلق وسط الأمة العربية حتى لا تصبو إلى التكامل والوحدة التى تسعى الأقاليم العربية جادة إلى تحقيقها ؟ أهى إيجاد دويلة ، عدوانية المذهب ، تحاول إثارة قلق الدول العربية المجاورة حتى لا تنصرف إلى تقوية أنفسها اقتصادياً وسياسياً ؟ أم الهدف — كما يقول البعض — هو إيجاد جسر تعتمد عليه بعض الدول الكبرى لاستغلاله كقاعدة حربية إذا اضطرتها الظروف ، بعد أن يئست فى محاولاتها كبت الشعور القومى العربى المناهض للاستعمار الغربى ؟ أى هذه الأهداف كانت تسعى

إليه الدول الكبرى . . . وهل تحقق الهدف الذى كانت ترمى إليه ؟
لا يصعب على القارئ أن يستنتج إزاء الأوضاع الراهنة فى الشرق الأوسط أنه أيا كان هدف الدول الكبرى حين ساندت المطامع الصهيونية فإنها اتبعت سياسة خاطئة فاشلة ضحت معها بصداقة ملايين من مواطنى الأمة العربية فى سبيل هدف مجرد لم يكتب له النجاح . وإن كان هدفها هو فى الواقع إيجاد عنصر يهدد به البناء العربى حتى يصعب استقراره ونموه ، فما بالنا نرى ساسة الدول الكبرى وكتابها يشكون من عدم الاستقرار فى الشرق العربى ويخشون وقوع الحرب بسبب التوتر القائم فى تلك المنطقة ؟ وما بالنا نراهم يبدون القلق والاضطراب ، ويتحدثون عن « اختلال ميزان القوى» و« تدخل كتلة شرقية » «وبيان ثلاثى » . . . إلى غير ذلك من مظاهر القلق المستتر تارة والسافر تارة أخرى ؟ هل من شك فى أن السياسة الماكياڤيلية التى اتبعتها الدول الكبرى إزاء الأمة العربية كانت سياسة خاطئة من ناحية المبدأ وفاشلة لأنها لم تحقق هدفاً أو مصلحة على النحو الذى كان مرجوا لها ؟

وأخيراً إذا قلنا إن الدول الكبرى تمشت فى سياستها ومبدأ التضحية فى سبيل الهدف الإسمى ، وإذا اتخذنا مقياس « النجاح النسبى » كأساس للحكم على تلك السياسة ، وإذا اعترفنا لتلك الدول بأنها كانت محقة حين نادت بتضحية مصالح فئة فى سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الاستقرار والسلام فى الشرق الأوسط وفى العالم بأسره ؛ نقول إذا افترضنا أن الغرض الذى حدا بالدول الكبرى أن تضحى بمصالح الأمة العربية

كان تحقيق السلم العالمى وتأييده ، فإن النتائج أسفرت عن عكس ذلك ، وأصبح السلم العالمى مهدداً وسيبقى مهدداً طالما أن مشكلة إسرائيل قائمة بوضعها الراهن .

وإذا افترضنا أن هناك غرضاً آخر كانت تسعى إليه الدول الكبرى ، وضحت فى سبيل تحقيقه بمصالح العرب وحقوقهم ، إذا افترضنا أن هذا الهدف كان تكوين دولة صهيونية لها كيان قائم مستقل ، وإذا سلمنا بأن ساسة تلك الدول كانوا يعتقدون بصواب سياستهم وصواب وجهة نظرهم ، ويعتبرون تكوين دولة صهيونية هدفاً يستحق التضحية بصداقة الملايين وبحقوق الملايين ، إذا سلمنا بكل هذا ، وسلمنا باعتقاد ساسة الدول الكبرى أنهم كانوا يسيرون فى الطريق الصواب ، فإننا نجد النتيجة مرة أخرى تتكشف عن فشل واضح ذريع . فتكوين دولة يهودية بحدودها التى حددها قرار التقسيم الذى أيدته غالبية أعضاء هيئة الأمم يعتبر من أكبر الأخطاء التى ارتكبت فى ميدان السياسة الدولية . إن إسرائيل كدولة مستقلة بتلك الحدود وبمثل سياسة الهجرة التى تتبعها لن تكون دولة مكتملة الحياة فى يوم من الأيام . فالإمكانيات المادية الموجودة فى الإقليم المخصص للدولة اليهودية لا تكفى من الناحية الاقتصادية لكى تقوم عليها دولة قوامها لا يجاوز المليون نسمة ، وسياستها مضاعفة هذا العدد من المهاجرين على مر الأيام .

إن إسرائيل لا تستطيع بأية حال من الأحوال — ومهما ادعت أبواق الدعاية خلاف ذلك — أن تعيش على إمكانياتها الذاتية ، بل لا بد لها

من الاعتماد على المساعدات المالية التى كانت تغدقها عليها بعض الدول الغربية . ولا تستطيع إسرائيل أن تقيم كياناً اقتصادياً إلا باعتمادها على رأس المال الأجنبي فى صورة هبات لا أمل فى ردها . وإن قامت بها بعض الصناعات الخفيفة فلن تقوم على أساس اقتصادى إلا إذا ضمنت تصريف منتجاتها فى الأسواق القريبة ، وإن اعتمدت على التهريب فى الوقت الحالى فهى لن تستطيع مداومة هذا الأسلوب طويلا ، وإن كانت تحلم بغزو الأسواق العربية عن طريق غير مباشر فهذا الحلم سرعان ما يتبدد ، وإذا كان زعماء الصهيونية يحلمون بالتوسع والسيطرة فهم يحلمون بنزعات خرافية تفوق خرافات هتلر وموسولينى ونزعاتهم التى أودت بهم إلى أسوأ المصير . فليس أمام إسرائيل — فى حدودها التى أقرتها سياسة الدول الكبرى — إلا أن يعيش أفرادها فى ضنك من العيش يزداد سوءاً يوماً بعد يوم . وسيأتى الوقت الذى تنقطع فيه الهبات ويتوقف سيل المساعدات التى تجمعها المنظمات الصهيونية فى بعض الدول الأوربية والأمريكية ! وكلما ازدادت الحالة الاقتصادية سوءاً كلما تبعها اضطراب سياسى أسوأ ، وإذا تفاقمت الأزمات فلا بد لإسرائيل من أن تنفجر داخلياً ، أوأن تنساق نحوسياسة اندفاعية طمعاً فى العدوان على جاراتها . . . والمصير لا شك واحد فى الحالتين .

ومهما بحث الباحث فى كتابات وتصريحات ومقالات ساسة الدول الكبرى التى تؤيد إسرائيل فلن يجد إجابة صريحة واحدة عن هذا السؤال الحيوى : « ما الحكمة السياسية فى تأييد إنشاء دولة غريبة ، قوامها

مواطنون مشردون من شتى الدول الأوروبية ، وسط إقليم عربى صرف ، وفى حدود منطقة مفتقرة فى الموارد والإمكانيات ، لا تكفى لتكوين دولة مكتملة الحياة ؟ دولة تقوم على التعصب الدينى والعنصرى ، ولها مطامع عدوانية ظاهرة واضحة ؟ . . . ما الحكمة فى إنشاء مثل تلك الدولة التى لا أمل لها فى مستقبل تطورى إلاّ على أساس الاستجداء والعدوان ؟ » إذا استطاع سياسى من أقطاب الدول الكبرى أو الدول الغربية الأخرى التى تساند الصهيونية ، أن يجيب إجابة صريحة مقنعة عن هذا السؤال فهو لا شك قادر على إيجاد حل للمشكلة الصهيونية ، وأحرى به أن يعرض هذا الحل على ساسة حكومته .

* * *

بقى الآن فى هذا التمهيد أن نبين للقارئ ما المقصود بالدول الكبرى فى هذا الكتاب ؟ إننا نعلم أننا نعيش فى مجتمع دولى طبقى تتميز فيه دول عن أخرى رغم المساواة النظرية بينها فى السيادة والحقوق . وفى هذا المجتمع الطبقى تستأثر الأقلية القوية بالنفوذ ، تماماً كما تستأثر الأقلية الغنية فى المجتمعات اللاديمقراطية بنفوذ الحكم والسيطرة. فالدول الكبرى تملى سياستها على بقية دول العالم ، وتسيره كما يتراءى لها . . . وقد تختلف تلك الأقلية القوية بين قرن وآخر كما كان الحال خلال قرون التاريخ ، ولكنها موجودة دائماً فى صورة أو أخرى ، رغم اختلاف « القائمة » ورغم اختلاف القوى النسبية لكل منها . وقد انهارت إمبراطوريات وتفتتت دول وثبت أخرى لتأخذ مكانها بين مصاف « الكبار » ذوى

النفوذ والسيطرة ، وأصبح العرف والتنظيم الدوليان يعترفان بهذا الوضع . . . فهناك دول كبرى تريد إلاّ ينسى العالم مركزها وسلطتها ، فحددت أسماءها فى مجلس الأمن ، واتخذت لنفسها ذلك المركز الممتاز . وهى دول ليست فى حاجة إلى تعريف إلاّ لمن لا يعرفها على حقيقتها ! !

هذه الدول الخمس الكبرى كما حددها ميثاق الأمم المتحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبريطانيا ، وفرنسا ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، والصين الوطنية .

أما الأولى فهى التى يقولون عنها معقل الديمقراطية ، وزعيمة العالم الحر ، ورائدة المحافظة على السلم الدولى ، وهى الدولة التى تسعى جادة إلى تعميم الخير والرفاهية لدى جميع شعوب العالم ، وهى الدولة التى أنقذت العالم من أخطار الدكتاتورية الفاشية !

وأما بريطانيا فهى الإمبراطورية العريقة فى الديمقراطية ، الدولة ذات الدستور غير المكتوب ، التى تفاخر بمحافظتها على الحريات والحقوق لجميع مواطنيها على السواء ، والتى قال ساستها القدامى أن الاستعمار هو عبء الرجل الأبيض (البريطانى) الذى يجب عليه احتماله فى سبيل رفاهية أهالى المستعمرات ! !

وأما فرنسا فهى لا شك مهد الديمقراطية الحديثة وإعلان حقوق الإنسان . . . إنها الدولة التى يقترن اسمها بالحرية والمساواة والإخاء . . . وهى الدولة التى ينسحب ممثلوها من اجتماعات هيئة الأمم كلما بدأ النقاش حول سياستها فى شمال أفريقيا ! !

وأما عن روسيا (أو الاتحاد السوفييتى) فهى دولة تقول إن نظامها أكثر النظم السياسية ديمقراطية فى العالم ، وهى دولة تقوم على أساس محاربة الاستعمار والرأسمالية ، وتدعى أنها تدين بعقيدة أساسها نبذ الأساليب الاستعمارية ، وهى بالإضافة إلى ذلك تفاخر بأنها تحمى الدول المستضعفة ضد النفوذ الغربى الاستعمارى ! ! !

وأخيراً ، الصين الوطنية . . . وهى تلك الدولة اللاجئة من الضغط الشيوعى ، والتى انتهى المطاف بقادتها إلى جزيزة فرموزا ، حيث اختار الجنرال تشيانج كاى تشك أن يحكم الأقلية الباقية من الموالين ، معتمداً فى ذلك على المساعدات الأمريكية من أموال ومعدات ، وحيث يعيش الزعيم وأنصاره على أمل أن يأتى ذلك اليوم الذى يستعيد فيه نفوذه إذا قدر له أن ينتصر على جيوش الصين الشعبية (الشيوعية) . والصين الوطنية فوق هذا وذاك هى الدولة التى يأبى ممثلوها فى الأمم المتحدة أن يتخلوا عن أماكنهم ليجلس فيها ممثلو الصين الشعبية التى تعتبر نفسها الأساس كدولة كبرى ؛ ولكن سياسة الولايات المتحدة تأبى أن تعترف بالأمر الواقع ، وتأبى أن تحل الصين الشيوعية محل الصين الوطنية فى هيئة الأمم المتحدة ، وتظل دولة فرموزا هكذا تفرض على العالم دوام الاعتراف بها كدولة كبرى ، تتمتع بحقوق الدول الكبرى ، وتتخيل أن لها الحق فى تسيير سياسة العالم ؛ والواقع أنها لا تستطيع أن تفعل أكثر من إحناء الرأس أمام السياسة الأمريكية ، والموافقة على كل ما يأمر به ساسة الكونجرس ، وهى كذلك على استعداد لأن تكون بوق الولايات

المتحدة الخفى فى مجلس الأمن إذا ما عن للوفد الأمريكى أن يستتر وراء سياسة ظاهرة وكان ينوى غير ما يقول ! !

* * *

هذه هى الدول التى تسمى الدول الكبرى — وهى الدول التى كانت مسئولة أولا وآخراً عن مصير فلسطين ، وهى الدول التى منها من استخدم نفوذه لا ليقر الحق ، ولا ليقف محايداً ، بل استخدم هذا النفوذ للتمادى فى التأثير على الدول الصغرى وإرغامها على تأييد قرار تشتيت عرب فلسطين وتفتيت أراضيهم ونهب أموالهم . وهذا التاريخ المؤسف لسياسة الدول الكبرى إزاء الأمة العربية بوجه عام ، وإزاء قضية فلسطين بوجه خاص هو ما سنحاول إظهاره فى الصفحات التالية .

الفصل الأول

وعود وعهود

درج الكثير من الكتاب – وخاصة الغربيين منهم – عند التعرض لمشكلة فلسطين على الإشارة إلى وجهات نظر متضاربة ، وعلى ما يسمونه حقوقاً متناقضة يصعب التوفيق بينها ، وما يدعونه من تعصب الجانبين العربى والصهيونى . . . وليس المجال هنا للبحث فى تلك الآراء وتفنيدها ، إذ أن مشكلة فلسطين خلال مراحلها المختلفة ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى لم تخرج عن كونها مشكلة تسببت فيها سياسة بعض الدول الكبرى بأن سلبت الأمة العربية حقاً مشروعاً ، ثم تدرجت إلى إقرار هذا السلب ، وتمادت فى سياستها بعد ذلك فادعت انتفاء مثل هذا الحق ، وتذرعت بوجود حقوق أخرى للجانب الصهيونى ، وطالبت العرب بالاعتراف بحقوق لليهود ، فلما وجدت منهم مناهضة ورفضاً راحت تنادى بوجود مشكلة فلسطينية قوامها صعوبة التوفيق بين وجهات نظر متناقضة .

حدث هذا إبان حكم بريطانيا لفلسطين فى الفترة ما بين الحربين ، وبالاتفاق مع فرنسا التى كانت تؤيد بريطانيا فى سياسة الضغط فى مناطق الشرق العربى . . . وكان أن قامت الحرب العالمية الثانية وظهرت حاجة بريطانيا مرة أخرى إلى صداقة العرب وتأييدهم ، فكررت الوعود الصريحة والمستترة ، ولكن ما إن تم للحلفاء النصر حتى أعيد طرح

المشكلة الفلسطينية على مسرح السياسة الدولية ، ولما اسقط فى يد بريطانيا ورأت أنها لا تستطيع الوفاء بوعودها التى قطعتها للعرب ، وأنها لا تستطيع خذلانهم بصفة ظاهرة ، أحالت المسئولية على الولايات المتحدة التى كان نفوذها قد بلغ المدى الذى يمكنها من إملاء كلمتها على الدول الصغرى والكبرى على السواء .

فانسحبت إنجلترا بعد أن مهدت السبيل لانتصار الصهيونية ، وتركت المشكلة للولايات المتحدة لتحقق النصر الأخير للمطامع الصهيونية مستخدمة فى ذلك شتى الألاعيب الدبلوماسية بالإضافة إلى تأييدها المادى السافر للإرهاب الصهيونى . فكأن الغالبية من الدول الكبرى والصغرى قد أرغمت تحت الضغط الأمريكى أن تتكتل ضد مصلحة الأمة العربية وتقر سياسة العدوان الصهيونى وسلب العرب حقوقهم وتشريد الآلاف من عرب فلسطين . وكان لا بد أن تؤدى تلك السياسة إلى تفاقم الموقف وازدياد الاضطراب والتوتر فى الشرق العربى ، ولكن السياسة الأمريكية رغم اعترافها بمسئوليتها فى تأييد الصهيونية عادت تشكو من هذا التوتر ، وتلقى اللوم على ما تدعيه من تعصب العرب وإفراطهم فى النزعات القومية .

وبينما كانت المؤامرات تحاك سنة بعد أخرى لإهدار حقوق العرب فى فلسطين ، كانت الأمة العربية تكافح وتناضل ما استطاعت إلى ذلك سبيلا للدفاع عن حقوقها ، ولكنه كان دفاع المؤمن بالمثل والقيم ضد المتسترين وراء سياسة المادة والضغط . كانت وجهة نظر العرب خلال نضالهم السياسى ضد تسلط الدول الكبرى مبنية على اعتقادهم الراسخ

فى مبادئ العدل وإيمانهم بالحق كأسس حيوية للمثل والقيم الأخلاقية التى تبنى عليها الديمقراطية ، ولم يتزعزع إيمانهم هذا رغم المؤامرات المتتالية التى دبرتها الدول الكبرى ضدهم . أما الجانب الصهيونى فقد كان يسوق حججه بناء على الوعود التى قطعتها بريطانيا للصهيونيين ، وكانت خطط هؤلاء فى تحقيق أهدافهم تستند إلى سياسة القوى التى تتبعها دول الغرب وإلى سياسة الإملاء التى كانت تتبعها الولايات المتحدة فالمسألة بالنسبة للصهيونيين كانت تنحصر فى ما يستطيعون إقراره بالقوة المستمدة من الولايات المتحدة ، أما بالنسبة للعرب فقد كانت سياستهم تستند إلى شعورهم بعدالة قضيتهم ، وتمسكهم بالمبادئ المثالية ، واعتقادهم فى إمكان انتصار الحق على الباطل .

وقد كانت حجة الصهيونيين فى المطالبة بوطن قومى يهودى تستند إلى رغبة فى التكتل الدينى . . . وكلنا يعلم أن رابطة الدين اليهودى لا تكفى لكى تكون مستنداً قوياً فى العصر الحديث يعتمد عليه لتكوين وحدة سياسية مستقلة . وقد ساعد الحجة السياسية التى تقدم بها الصهيونيون بعد الحرب العالمية الثانية ما زعموه من أن جميع يهود أوروبا الوسطى قد أصبحوا مشردين بعد سنين من الحملات النازية . وحقيقة الأمر أن عدد المشردين لم يتعد نسبة بسيطة من يهود أوروبا ، والغالبية الكبرى منهم كانت تعيش عيشة لا تختلف عن تلك التى يعيشها أقرانهم اليهود فى بريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة . بل والأغرب من ذلك أن الكثيرين من يهود أمريكا أو اليهود المقيمين فى أوروبا يأبون الاعتراف بأنهم

مشردون ، ويتمسكون بقوميتهم فى الدول التى استوطنوها خلال قرون .

وإذا نظرنا إلى ادعاء الصهيونيين بثبوت حقهم فى إنشاء وطن قومى يهودى فى فلسطين لوجدنا هذا الادعاء خلواً من كل سند قانونى أو واقعى فمن الناحية القانونية نجد أن وعد بلفور — ذلك الوعد الذى تمسك به الصهيونيون ليرغموا بريطانيا على تحقيق أهدافهم — نجد أن ذلك الوعد نفسه نص على إنشاء « موطن قومى لليهود فى فلسطين دون أن يسىء ذلك إلى الحقوق المدنية والدينية لغير اليهود من سكان فلسطين » . . . ومهما قيل فى مقصد اللورد بلفور من وعده هذا ، ومهما قيل فى نياته تجاه الصهيونية ، فالواضح أن التصريح نص على إنشاء « موطن » قومى ولم ينص على إنشاء دولة أو وطن مستقل .[1] ولو كان المقصود إنشاء دولة مستقلة يهودية فمعنى ذلك وجود تناقض واضح فى تعهدات الدبلوماسية البريطانية ، إذ كيف السبيل إلى إنشاء وطن يهودى مستقل فى فلسطين دون المساس بالحقوق المدنية والدينية للعرب ؟

وليس الذنب ذنب الأمة العربية أن كانت الدبلوماسية البريطانية تتخبط على هذا النحو فى تعهداتها ووعودها . إن إعلان الانتداب على منطقة فلسطين الذى فرض على الأقاليم العربية فرضاً ، صور على أنه خطوة إيجابية فى سبيل الوصول بتلك الأقاليم إلى مرحلة الاستقلال والحكم الذاتى . لقد كان الانتداب البريطانى على فلسطين انتداباً من الدرجة « A »

---

(١) لم ينص وعد بلفور على كلمة دولة وإنما نص على عبارة National home وهذه لايمكن تأويلها قانونا بأنها تعنى دولة مستقلة أو وطناً مستقلا .

وهو الذى طبق على جميع الأقاليم التى كانت تخضع سابقاً للحكم العثمانى ، والتى اعتبرت على أنها « وصلت إلى درجة من التقدم تسمح بالاعتراف بها مبدئياً كدول مستقلة » . هكذا كان نص ومفهوم الانتداب البريطانى فى فلسطين ، ومن ثم كان لأهله الحق كل الحق فى أن يتطلعوا كما تطلع إخوتهم فى العراق وسوريا ولبنان والأردن إلى اليوم الذى يصبحون فيه دولة عربية تتمتع بالحكم الذاتى وتكون كجاراتها جزءاً حيوياً من الأمة العربية الكبرى ، وهذا رغم وجود أقلية يهودية فى فلسطين ، ورغم الاشارة إلى وجود « موطن » قومى لهم هناك .

وليس ثمة سند واقعى يؤيد مطامع الصهيونية وادعاءاتها الملحة لتكوين دولة يهودية قوامها الرابط الدينى فحسب . فاليهود الأمريكيون مثلا يتمسكون بالقومية الأمريكية ولا يريدون بها بديلا ، وهم يكونون ثلث يهودى العالم على الأقل ويقرب عددهم من خمسة ملايين . وينطبق مثل هذا القول أيضاً على ثلاثة ملايين من اليهود يعيشون فى الاتحاد السوفييتى ، وعلى ملايين غيرهم من اليهود المقيمين فى دول أوروبا الغربية والذين يدينون بقومية الدول التى يعيشون فيها . ومن العبث أن تقحم فى تلك الحقائق دوافع نفسية ، فيقال إن لكل يهودى وطنين أحدهما فى فلسطين والآخر حيث ولد واستوطن . وإن اليهود الذين قبلوا الدعوة الصهيونية وأقاموا لأنفسهم وطناً قومياً فى فلسطين لا يزيدون فى مجموعهم عن جزء صغير من مجموع يهودى العالم فى أوطانهم المختلفة .[1]

(١) انظر تعليق سير جون هوب سيمسون فى مجلة
International Affairs vol. XXI, pp. 100 et Seq.

وعند ما جدد الصهيونيون مطالبهم خلال الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها ، لم تكن قد ازدادت حجتهم قوة وبرهاناً ، بل كانوا يستدرون عطف الرأى العام العالمى استناداً إلى ما لحق بيهود أوروبا الوسطى من تشتيت وتشريد على أيدى ألمانيا النازية وسياستها فى التعصب العنصرى . لقد عاد الصهيونيون بعد الحرب العالمية يرددون تفسيرهم لوعد بلفور ويطالبون بريطانيا بتنفيذه على النحو الذى صورته لهم أطماعهم ، وكانوا يؤيدون مطلبهم هذا بادعاء أن هتلر كان قد شن حربه عليهم ، وأنهم كأمة مترابطة قد حاربوا بجانب الحلفاء ضد ألمانيا النازية . إن مثل هذا الادعاء باطل من أساسه كما يشهد بذلك خبراء قيادة الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية . فالمواطنون اليهود الذين حاربوا فى جانب الحلفاء ، إنما حاربوا كمواطنين أمريكيين أو روس أو بريطانيين أو فرنسيين ، وكانوا إذ ذاك يحاربون للدفاع عن مصالحهم كمواطنين يدينون بالوطنية والولاء لدولهم ، لا كيهود يدينون بالولاء للصهيونية المعادية للهتلرية .

وكان من صفاقة افتراء الصهيونيين فى هذا المجال أن كثرت الردود التى فندت مزاعمهم وخاصة من العسكريين البريطانيين الذين فوجئوا بعد الحرب الثانية بحملات الإرهاب الصهيونى المتتابعة فى فلسطين ضد القوات البريطانية وضد الإدارة البريطانية التى كانت الأداة الفعالة فى تهيئة الفرصة لإقامة وطن يهودى ، والتى كان لها الفضل الأول فى تيسير هجرة اليهود إلى فلسطين خلال سنى الانتداب البريطانى . وإن القارئ ليعجب لصراحة رجل بريطانى مسئول مثل سير آلان كاننجهام (الذى كان

آخر مندوب سام بريطانى فى فلسطين) حين قال كلمة ذات مغزى عميق وصف بها سياسة بريطانيا وهدرها لمصالح العرب . لقد قال السير كانتجهام : « كم من يهود فلسطينيين يسائلون أنفسهم ماذا كان يحدث لهم لو أن بريطانيا لم تقف مدافعة ضد حملات هتلر نحو الجنوب خلال عام ١٩٤١ ؟ . . . ألا يدرى يهود فلسطين أن عددهم قد ازداد من ٤٨,٠٠٠ سنة ١٩٢٢ إلى أن بلغ ٦٤٠,٠٠٠ عام ١٩٤٨ ، وذلك تحت حماية السلاح البريطانى وبفضله؟ » .[1] إن هذا القول الصادر من بريطانى مسئول عاش فى فلسطين زمناً كافياً شاهد فيه ألوان الإرهاب الصهيونى وعدوانه ، هذا القول يكفى دليلا على مسئولية السياسة البريطانية فى تيسير مهمة الصهيونية للإجحاف بحقوق عرب فلسطين .

ولعل المسئولين فى بريطانيا يقدرون خطورة السياسة التى اتبعتها الحكومات البريطانية فى الفترة ما بين الحربين ، وما كان ينتج عن تلك السياسة من اضطرابات بسبب الضغط المستمر على أهالى فلسطين العرب الذين كانوا يرغمون على ترك أراضيهم وأملاكهم بتهديد السلاح حتى يفسح المجال للآلاف من المهاجرين اليهود . ولم تكف الحكومة البريطانية عن تأييدها للمطامع الصهيونية إلا عند اقتراب الحرب العالمية الثانية ، وشعورها بحرج مركز بريطانيا الاستراتيجى فى الشرق الأوسط بسبب كراهية العرب لسياستها الموالية للصهيونية . فحاولت بريطانيا آنذاك أن تخفف من

(1) Alan Cunningham: Palestine, the Last Days of the Mandate"; Intern. Affairs; Apr. 1948. p. 841.

روح التذمر فى الدول العربية ، وبخاصة فى فلسطين ، فأصدرت كتابها الأبيض عام ١٩٣٩ لتعلن فيه أنها قد وضعت حدوداً للتوسع اليهودى ، ظناً منها أن ذلك سوف يوهم العرب بحسن نياتها تجاههم ، والواقع أن بريطانيا حددت عدد المهاجرين اليهود فى خمس سنوات مقبلة بما لا يزيد عن ٧٥,٠٠٠ مهاجر .

بيد أن هذا التحديد على ما كان فيه من إجحاف بحقوق العرب ، لم يكن ليروق مطامع الصهيونية التى راحت تعلن عن طريق عملائها فى الأوساط الحكومية لدول الغرب وأمريكا ، أن مثل هذا التحديد يعتبر ضربة قاضية لما يقرب من خمسة أو ستة ملايين من « اليهود المشردين ضحية الإرهاب النازى » الذى صور بأبشع الصور وبولغ فيه أشد المبالغة لاستدرار عطف الرأى العام العالمى .[١] وكأن جميع المناطق الشاسعة من أنحاء الكومنولث البريطانى بما فيها كندا واستراليا التى تشكو من نقص نسبى فى السكان ، وكأن الولايات المتحدة بما فيها من موارد كانت تضيق بمن فيها ولا تتسع لاستيعاب تلك الفئة من اليهود التى شردها هتلر ، وكأن عرب فلسطين بحكم ضعفهم العسكرى والمادى فى ذلك الوقت ، ورغم افتقار بلادهم إلى الموارد الطبيعية ، كانوا وحدهم ملزمين ومجبرين

---

(١) حاول عدد من أعضاء مجلس العموم البريطانى مهاجمة الكتاب الأبيض ، وكان على رأس تلك الحملة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية رجال أمثال سلفرمان وكروسمان اللذين اشتهرا بنزعاتها الموالية للصهيونية وأثارا ضجيجاً كان له أثره فى مجلس العموم . (انظر مثلا محاضر مجلس العموم 5th. Series; vol. 426, Col. 1263.)

على تحمل آثار اضطهاد النازية ليهود أوروبا .

وإذا كان للمرء أن يتساءل لماذا لم تفسح أمريكا صدرها ليهود أوروبا المشردين بدل أن تتخبط فى سياسة الضغط على عرب فلسطين وإرغامهم على التخلى عن حقهم المشروع وقبول دولة يهودية فى قلب أمتهم ؟ فالجواب عن ذلك يفسره منطق الوقائع . إن الرئيس هارى ترومان نفسه كان قد فكر كثيراً فى خدمة القضية الصهيونية عن طريق السماح لعدد كبير من مشردى أوروبا بالهجرة إلى الولايات المتحدة حيث المجال واسع لاستيعاب الملايين . ولعل المرء يعجب كيف أن يهود أوروبا لم يتمسكوا بوعود ترومان هذه ؟ وكيف لم يرحبوا بفرصة الهجرة إلى الولايات المتحدة حيث فرص العيش التى تتفق وميولهم من أعمال التجارة والسمسرة والمشاريع الصناعية الصغيرة والكبيرة بنواحيها المتشعبة من تسويق وإعلان وتأمين وغير ذلك من أنواع الكسب المتيسر . إن الرئيس ترومان كان قد أصدر فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ تصريحاً يطلب فيه إلى إدارته أن تسارع بتسهيل شئون هجرة اليهود المشردين فى أوروبا إلى الولايات المتحدة ؛ وربما كان صادقاً فى نياته وأغراضه ، أو لعله كان يهدف من وراء ذلك إلى إيهام الرأى العام العالمى بأن أمريكا قد أفسحت صدرها لضحايا الاضطهاد النازى وقبلت إسكانهم فى أراضيها .

بيد أن مجرى الأمور فى الإدارة الأمريكية المختصة بشئون الهجرة ، أظهر أن اللوائح والقوانين لا تجيز إلاّ هجرة عدد محدود من يهود أوروبا كل عام ، ومن ثم كان على الجهات المسئولة أن تستصدر تشريعاً تغير به

القوانين المعمول بها فى شئون الهجرة . فماذا حدث بعد ذلك ؟ ظلت الجهات المختصة تتلكأ بين شهر وآخر وتنتحل شتى المعاذير والصعوبات القانونية والتشريعية ، وأخيرا استصدر قانون يسمح بهجرة مائتى ألف من يهودى أوروبا خلال عامين . . . والعجيب فى أمر هذا القانون الذى تبناه الرئيس ترومان نفسه أنه لم يصدر إلا فى شهر يونيه من عام ١٩٤٨ ، أى بعد مرور شهر من انتهاء الانتداب البريطانى فى فلسطين ، وإعلان تكوين دولة إسرائيل . أليس فى ذلك ما يثير التساؤل والدهشة ! ؟

وحقيقة الأمر فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة إزاء هجرة مشردى أوروبا إلى أراضيها أن يهود أمريكا أنفسهم كانوا يعارضون أشد المعارضة بدوافع الأنانية المحضة فى هجرة إخوانهم فى الدين ، وكانوا يرفضون ويحاربون كل إجراء من شأنه أن يضاعف أو يزيد من عدد اليهود الموجودين فى أمريكا — وهم حوالى خمسة ملايين — حيث إنهم متكتلون فى المدن الكبرى ومطمئنون إلى استئثارهم بقدر وفير من النفوذ المالى والتجارى . وهم من ناحية أخرى يرفضون أن يشاركهم إخوانهم اليهود المهاجرون هذا النفوذ ، ويخشون كذلك إثارة روح التعصب ضد اليهود فى كثير من الأوساط الأمريكية التى كانت قد بدأ يساورها القلق من استئثار اليهود بكثير من ميادين الأعمال ، وإساءتهم استعمال نفوذهم المالى ، وتغلغلهم بشتى ألوان الدعاية، فى الأوساط الحكومية للتأثير عليها .

وقد كان لدى المستر أرنست بيفن — وزير الخارجية آنذاك — من

الشجاعة الكافية ما جعله يقول فى صراحة[1] إن حكومة الولايات المتحدة تتبع سياسة الضغط لتحقيق هجرة اليهود إلى فلسطين وذلك لأن الأمريكيين يرفضون قبولهم فى نيويورك . ومن الحقائق العديدة ما يؤيد هذا القول الذى اعترفت أبواق الدعاية الصهيونية نفسها بحقيقته المريرة بالنسبة لآمال يهود أوروبا . والجدير بالذكر هنا أن معظم أعضاء الكونجرس الأمريكى الذين أبدوا تحمسهم للقضية الصهيونية ونادوا بضرورة هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين كانوا فى الوقت ذاته من أشد المتحمسين لقوانين تحديد أو منع الهجرة إلى الولايات المتحدة .[2]

بل الأكثر من ذلك غرابة ودهشة أن المنظمات اليهودية فى أمريكا كانت تشترك اشتراكاً فعالا فى مناهضة أى إجراء من شأنه المطالبة بتعديل قوانين الهجرة المعمول بها فى الولايات المتحدة ، وذلك ليقينهم من أن مثل هذا التعديل سيكون سبباً فى سوء المصير بالنسبة ليهود أمريكا . فكأنه لم يكن بكاف أن يتحمل عرب فلسطين صاغرين نتائج سياسة الضغط البريطانى ! ولم يكن بكاف أن تنتزع أراضيهم وأملاكهم لإفساح المجال للمهاجرين من اليهود الذين كانت وفودهم تتدفق على فلسطين

---

(١) فى مؤتمر حزب العمال – ١٢ يونيو عام ١٩٤٦ – انظر
Arab News Bulletin 28-6-1946.

(٢) انظر تعليق M.J. Goldbloom فى مجلة "Commentary" يونيو ١٩٤٦ ص ٦٠

(٣) حتى ريشارد كروسمان نفسه – وهو من أشهر البريطانيين تحمساً للصهيونية – لم يستطع إلا الاعتراف بتلك الحقيقة . انظر كلماته فى صفحتى ٥٣ ، ٥٤ من كتابه
Palestine Mission

محمية بالسلاح البريطانى ولم يكن بكاف أيضاً أن يحتملوا شتى أنواع الإرهاب الصهيونى ؛ ونتائج الاضطهاد النازى لليهود وكأنهم هم المسئولون عن سياسة المهادنة التى أدت إلى تمادى هتلر فى أطماعه وأفعاله ! لم يكن كل هذا بكاف لاضطهاد العرب . . . . بل كان عليهم فوق كل هذا أن يحتملوا وحدهم عواقب أهواء يهود أمريكا ومهادنة الولايات المتحدة لهم . . . كان على العرب أن يفسحوا صدرهم ويقبلوا التنازل عن حقوقهم لإسعاد ضحايا التشريد الهتلرى لأن يهود أمريكا يرفضون العطف على إخوانهم فى الدين المشردين فى أوروبا ، ويرفضون أن يقاسموهم العيش الرغد الذى يتمتعون به ! ! إخوة فى الدين تتضارب مصالحهم وتسود الأنانية فئة منهم . . . . فينبذون أقرانهم . . . ثم يجبر العرب بعد ذلك على تحمل نتائج تلك الأنانية ، وإذا ما رفضوا أو احتجوا اتهموا بالتعصب وعدم التسامح ! ! أهذا هو منطق الديمقراطية والعدالة التى يجب أن تسود العلاقات السياسية الدولية ؟ هل شهد العالم فى عصوره الحديثة إجحافاً وإهداراً للحقوق أبعد من ذلك المدى الذى أجبرت الأمة العربية على احتماله؟

هذه صورة موجزة للعهود والوعود التى قطعتها بعض الدول الكبرى بشأن قضية فلسطين ، وسنعالج فى الفصول التالية مجرى الحوادث فى ميدان السياسة الدولية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى اليوم ، لنقف على الكيفية التى كانت تسير بها الأحداث ، وعلى تيارات سياسة القوى أو السياسة المادية التى درجت عليها الدول الكبرى فى معالجتها للقضية الفلسطينية .

الفصل الثانى

فى خلال الحرب العالمية الثانية

١ – المسرح الإنجليزى

ظلت مشكلة فلسطين كامنة إزاء ظروف الحرب العالمية، ولم تتردد على مسرح السياسة الدولية بصورة ظاهرة ، وذلك لانشغال الحلفاء بمشاكل الساعة وهى تحقيق النصر بصفة قاطعة فى ميادين أوروبا والشرقين الأوسط والأقصى . على أن قضية فلسطين لم تغب عن ذهن الأمة العربية ، وإن ركنت إلى الآمال التى صرح بها ساسة الدول الكبرى والمبادئ التى قيل إن الحرب على الدكتاتورية والطغيان قد شنت من أجلها . فقد ظل العرب يعيشون على أمل أن تحقق دول الحلفاء المبادئ والمثل التى أعلنتها باستمرار ، وراحوا ينتظرون ذلك اليوم الذى توفى به تلك الدول بتعهداتها .

وهكذا كانت الأمة العربية تسير فى سياستها على التمسك بالمثالية ، وتعلق الأمل على الدبلوماسية والتفاهم والصداقة كوسائل لتحقيق الأهداف. إن معظم الدول العربية لم تكن قد استكملت سيادتها القومية بعد ، وغالبيتها كانت مرتبطة بمعاهدات سياسية مع بريطانيا ، وقد أوفت حكومات الدول العربية بالتزاماتها كاملة حيال بريطانيا ، وساهمت قدر استطاعتها

فى مجهود الحلفاء العسكرى ، وكان لها دور فعال فى تحقيق النصر فى الشرق الأوسط رغم عواصف التذمر التى كانت تهب أحياناً (كما حدث فى العراق عند قيام ثورة رشيد على الجيلانى) والتى كانت مدفوعة بدوافع القومية من ناحية ، وبدوافع الأزمات الاقتصادية من ناحية أخرى[١] .

وكانت بريطانيا تعلم تمام العلم بأنها فى حاجة ماسة إلى الاستقرار — ولو بصفة مؤقتة — فى الشرق الأوسط حتى يتم لها تحقيق النصر ، وعندما شعرت بضعف مركزها نسبياً بعد الانقلاب العراقى على يد الجيلانى ، راحت بريطانيا تجدد العهود للعرب ، وتعلن عن صداقتها ورغبتها الأكيدة لتحقيق آمالهم وأمانيهم . بل إن بريطانيا ذهبت إلى أبعد من ذلك ، فجددت على لسان وزير خارجيتها (المستر) أنتونى إيدن تعهداً شبيهاً بذلك الذى قطعه الساسة البريطانيون إبان الحرب العالمية الأولى ، ألا وهو تأييد الدول العربية ومساعدتها فى تحقيق وحدتها .[٢] وكان لتصريح إيدن هذا صداه المعروف ، وقامت حكومات الدول العربية تحشد جهودها للاتصالات وتبادل وجهات النظر أملا فى تحقيق الوحدة المرجوة

(١) كان التذمر سائداً فى كثير من الدول العربية نظراً لافتقار الطبقات العامة إلى السلع الضرورية فى الوقت الذى كان مركز التموين فى الشرق الأوسط يعبىء جميع الموارد المحلية لتوزيعها على جيوش الحلفاء ، مما أدى إلى الغلاء الفاحش الذى لا قبل لطبقات الدخول الصغيرة باحتماله .

(٢) لتتبع الدوافع التى أدت إلى تصريح إيدن بتأييد الوحدة العربية ، انظر الفصل الرابع من الجزء الأول فى بحث المؤلف المقدم لجامعة لندن بعنوان :

The Pan-Araq Movement in Theory and Gractice, (Lond. Un. 1950).

وهى الهدف الأسمى لكل عربى يؤثر المصلحة العليا .

وفى الوقت الذى كانت فيه الأمة العربية منشغلة بالوفاء بالتزاماتها قبل الحلفاء ، والتفكير فى الوسائل الدبلوماسية لاستكمال سيادة الدول العربية ، والاتجاه نحو تحقيق الوحدة العربية . . . وفى الوقت الذى كانت أمام تلك الدول مشاكل جمة فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية . . . وفى الوقت الذى انصرفت فيه الجهود إلى درء أخطار الحرب وتلافى تفاقم الأزمات التى نشأت عن الحرب . . . وفى الوقت الذى كانت فيه بعض الدول العربية تستعد لمعركة التحرر من السيطرة الأجنبية فى شتى مظاهرها . . . وفى الوقت الذى كانت بعض هذه الدول تعانى من الخلافات الحزبية وعدم الاستقرار فى سياستها الداخلية بسبب تنازع النفوذ وسلطة الحكم . . . وفى الوقت الذى كانت تعتقد الأمة العربية أن حل مشكلة فلسطين وبقية مشاكل التحرر من السيطرة الأجنبية سيكون رهيناً بحسن نيات الدول الكبرى وصداقتها التى أعلنتها أكثر من مرة عند تحرج مركزها . . . وبينما كانت بعض الحكومات العربية تعتقد أن بريطانيا سوف توفى حقاً بعهودها ، وأن أمريكا — التى نظر إليها البعض على أنها ستكون المنقذ للعرب من الاستعمار الفرنسى والبريطانى — سوف تستخدم نفوذها لدى بريطانيا وفرنسا لتجبرهما على تحقيق مصالح الأمة العربية . . . فى هذا الوقت . . . الذى كانت تعيش فيه الأمة العربية على أمل الوفاء بالعهود ، وعلى أمل الصفحة الجديدة التى سوف تكتب فى السياسة الدولية . . . وعلى أمل التفاهم

والود واحترام المثل والقيم والحقوق المشروعة . . . فى هذا الوقت كانت الصهيونية تسعى جادة لتحقيق أطماعها — لا عن طريق الارتكان على القيم والمثل ، ولا عن طريق الاعتماد على الدبلوماسية والتفاهم ، ولا عن طريق الحق ، وإنما عن طريق المخادعة والدعاية الكاذبة والتدبير المحكم لأعمال الضغط السياسى واستغلال النفوذ المالى ، وسلسلة محكمة من أعمال الإرهاب والتنكيل والتهديد والغدر والقتل المتعمد . إن الحرب لم تكن قد قاربت الانتهاء بعد ، وكانت المعارك تدور رحاها فى شتى الميادين ، وآلاف الجنود من أمريكيين وبريطانيين وغيرهم يخرون قتلى فى معركة الصراع الدموى ضد قوى الدكتاتورية الهتلرية والفاشية الإيطالية ، وكانت القنابل الطائرة تحوم فى سماء إنجلترا بالمئات كل يوم فتحصد مئات الضحايا من المدنيين الأبرياء . . . كانت الحرب سجالا بكل ما فى الكلمة من معنى ، وكان الحلفاء يكافحون ضد قوى الشر النازية والتى تسببت فى قتل وتشريد الكثيرين من اليهود ، فكان جزاء الحلفاء من اليهود أن قابلوا حسن صنيعهم بالغدر والإساءة .

كانت إنجلترا فى أحرج المواقف ، تدافع دفاع حياة أو موت ضد النازية ، فما كان من الصهيونية إلا أن أعلنت حرباً غادرة سافرة على إنجلترا بدأتها بقتل اللورد موين الوزير البريطانى فى الشرق الأوسط ، متحدية بذلك كل الاعتبارات الأخلاقية والاستراتيجية ، غير عابئة بالأثر السيئ الذى يخلفه هذا العمل الشائن . وكان هذا بدء إعلان حرب الإرهاب الصهيونى قبل انتهاء الحرب العالمية ، وفى الوقت ذاته كان

التدبير السياسى للضغط والاستمالة والمخادعة واستغلال النفوذ ينظمه الصهيونيون فى سويسرا ولندن ونيويورك حيث كانت الفرص أمامهم للاتصال بأولى الأمر وتنظيم المؤتمرات العالمية ونشر شتى ألوان الدعاية ... فرص لم تكن مواتية للعرب حيث كانت ظروف الحرب الاستثنائية تسود بلادهم ، من رقابة وأحكام عسكرية . أضف إلى ذلك أن الحكومات العربية كانت مكتوفة الأيدى لارتباطها بالتزامات قبل الحلفاء ، أو لانشغال ساستها بالتفكير فى الوسائل التى تحقق بها الأهداف القومية وحل المشاكل المحلية العاجلة .

لم يقدر الصهيونيون حرج مركز إنجلترا إبان الحرب ، بل راحوا يوجهون إليها الطعنة تلو الأخرى ، غير عابئين بسقوط هيبتها أو مصالحها . وكان الصهيونيون قد بدءوا يفقدون الأمل فى العناصر البريطانية المؤازرة ، التى طالما استغلوها ؛ فبريطانيا التى كانت تميل إلى عدم إثارة الرأى العام العربى وبخاصة فى السنين الحرجه قبيل الحرب العالميه الثانية لن تجرؤ على تحقيق المطامع الصهيونية ، بل إنها سوف تسير فى سياسة تردد كتلك التى تمخض عنها الكتاب الأبيض عام ١٩٣٩[١] .

لذلك رأى الصهيونيون الاتجاه إلى تأييد دولة كبرى غير بريطانيا وبخاصة بعد أن بدأت تلوح عليها عوامل الضعف السياسى . فحاول فريق منهم استمالة روسيا ، ولكن الغالبية رأت أن تتجه إلى الولايات

(١) إن توصيات الكتاب الأبيض على ما أثارته من ضجة فى الأوساط العربية ، اعتبرتها الصهيونية تراجعاً وتخاذلا من جانب بريطانيا .

المتحدة لاستغلال ساستها كما استغل ساسة بريطانيا فى السنين السابقة[١] .
لقد كان لدى الصهيونيين فرص العمل بحرية فى الحقل الأمريكى الذى يزخر بالعناصر اليهودية ذات النفوذ المالى الكبير ، وحيث لا توجد جبهة عربية معارضة ، وحيث تتوفر العناصر الصهيونية الأمريكية التى يمكنها استغلال يهود أمريكا لتحقيق المآرب الصهيونية دون أن يتيقظ الرأى العام الأمريكى لحقيقتها ومدى آثارها على المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط .

تحولت قيادة الصهيونية من العناصر البريطانية إلى العناصر الأمريكية ، وتحول مركز القيادة العامة من لندن وسويسرا إلى نيويورك . وكان هذا التحول متمشياً مع منطق الأهداف الصهيونية ؛ فالعناصر البريطانية (قادة الصهيونية القدماء وعلى رأسهم حايم وايزمان) قد لا تستطيع إقحام حكوماتها فى سياسة تتعارض مع الاتجاه العام للسياسة البريطانية فى الشرق الأوسط وهو عدم إثارة الرأى العام العربى والإسلامى بإجراء سافر فى صالح اليهود . أما العناصر الأمريكية فقد كانت أمامها الفرصة للسير فى سياسة التطرف ، والتمادى فى المطالب ، وإقحام ساسة البيت الأبيض فى سياسات لم يفهم مدى عواقبها نظراً لجهل غالبية الرأى العام الأمريكى بحقيقة مصالح أمريكا فى الشرق الأوسط (ولاعتبارات أخرى سيرد ذكرها بعد) .

انتقلت إذن القيادة العملية للصهيونية فى الميدان السياسى من لندن

---

(١) انظر تعليق كرمت روزفلت فى المجلد الثانى — العدد الأول — من مجلة
The Middle East Journal, (p. 4)

إلى نيويورك تحت لواء عناصر كانت تمثل الجبهة المتطرفة[١] . تحت لواء أناس من أمثال سلفر الأمريكى الذى حاز تأييد الصهيونية المطلق بتصريحاته التى كان يرمى من ورائها إقحام حكومة الولايات المتحدة فى سياسة صهيونية محضة . ولقد كان سلفر هذا يجاهر بتأييده لسياسة العنف والإرهاب التى سار عليها اليهود فى فلسطين ، ولم يكن ليتورع عن إظهار مقاصده الجامحة فى الأوساط السياسية الأمريكية ، بل لقد حصل على تأييد شامل لاتجاهه المتطرف . فيقول مثلا منددا بسياسة وايزمان — التى كان يعتبرها معتدلة إلى حد المساس بحقوق الصهيونية — « إن سياسة الدبلوماسية القديمة لم تعد ذات جدوى اليوم — يجب على اليهود أن يستعدوا ويتكتلوا للطوارئ والحرب والصراع الدموى والتكتيك الإرهابى ، وألا يخلطوا بين هدف الصهيونية وهدف إنشاء دولة يهودية بمجرد قبول عدد معين من اللاجئين اليهود »[٢] .

وهكذا وجد الصهيونيون حقلا خصباً فى الولايات المتحدة للتنظيم المحكم الذى ساعد على تحقيق مآربهم ، مستغلين فى ذلك أساليب الضغط السياسى الحزبى ، والنفوذ المالى المتوفر ، وجهل الرأى العام الأمريكى بحقيقة المطامع الصهيونية وخطرها على مصالح الولايات المتحدة فى الشرق

---

(١) لم يكن هناك انقسام بتاتاً بين قادة الصهيونية ، وإنما كان هذا اختلاف فى الإمكانيات — إمكانيات تحقيق الهدف — بين جانب يمثله وايزمان وآخر يمثله سلفر (Abba Hillel Silver)

(٢) ورد هذا النص فى مجلة Zionist Review (10-8-1945)

الأوسط . وبينما كان وايزمان ورفاقه يستميلون روزفلت وساسة البيت الأبيض ، ويحاولون إقناعهم بمؤازرة الصهيونية رسمياً ، كانت العناصر الصهيونية الأخرى تسعى جادة فى شتى الولايات (الأمريكية) إلى إصدار بيانات وقرارات تؤيد بها الأهداف الصهيونية ، حتى إذا ما تجمعت تلك القرارات كان لها أثرها الجماعى على السياسة العليا للولايات المتحدة .[١] حدث هذا بينما كانت الحرب على أشدها بين عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ! !

وأحكمت المنظمات الصهيونية تدابيرها ، وانتقلت من ميدان الولايات (الأمريكية) إلى ميدان السياسة المركزية العليا ، ونجح قادة الصهيونية فى الإيعاز إلى عدد من النواب والشيوخ فى الكونجرس الأمريكى لاقتراح استصدار قرار علنى يربط عجلة السياسة الأمريكية بالأهداف الصهيونية ، ونص هذا القرار الذى كان مقرراً على الكونجرس أن يصدره نثبته فيما يلى :

« تستعمل الولايات المتحدة وساطتها لاتخاذ التدابير اللازمة فى سبيل فتح باب الهجرة على مصراعيه ، حتى يتيسر لليهود الهجرة إلى فلسطين دون قيد أو شرط ، وأن تهيأ الفرصة كاملة لاستعمار (استيطان) اليهود للأراضى الفلسطينية حتى يتمكنوا من تكوين دولة ديمقراطية حرة فى فلسطين »[٢] .

---

(١) راجع مقال كرمت روزفلت فى المرجع السابق ذكره .

(٢) أرجىء إصدار القرار نهائياً عام ١٩٤٤ بالنسبة لظروف الحرب ، بيد أن الكونجرس الأمريكى أصدر قراراً مشابهاً له فى ديسمبر ١٩٤٥ .

طرح هذا القرار على المسئولين فى البيت الأبيض ، وبعد استطلاع رأى الملحقين العسكريين لأمريكا فى الشرق الأوسط ، طلب جنرال مارشال أن يرجأ استصدار القرار خوفاً من إثارة الرأى العام العربى ، ونظراً لحاجة الحلفاء إلى الاستقرار فى الشرق الأوسط ، واعتزامهم نقل القوات الاحتياطية المرابطة هناك إلى الجبهة الغربية وجبهة الشرق الأقصى . وكان مارشال بعيد النظر فى نصيحته ، فإصدار مثل هذا القرار المؤيد للصهيونية سوف يثير حالة من القلق فى الشرق الأوسط مما يضطر بريطانيا إلى الابقاء على عدد من قواتها ومعداتها للمحافظة على النظام فى تلك المنطقة . ومرة أخرى نجد أن المصالح الذاتية والاستراتيجية المحضة — وليس أى اعتبار إنسانى أو أخلاقى آخر — كانت هى المحرك الأول للسياسة التى اتبعتها الدول الكبرى .

ولكن هل كفت الصهيونية عن المضى فى خططها حتى بعد اقتناعها بالمصالح الاستراتيجية المؤقتة للولايات المتحدة ؟ كلا . إن الصهيونية لا تتورع عن أن تلقى بأية دولة أو أية حكومة إلى جحيم الأخطاء السياسية والتهورات الدبلوماسية طالما أن ذلك يحقق المطامع التى تبتغيها وتسعى إليها . فقد ذهبت وفود زعماء الصهيونية بعد أيام من إعلان إرجاء هذا القرار إلى الرئيس روزفلت وطلبت إليه أن يصدر تصريحاً رسمياً يؤيد فيه الأهداف الصهيونية . وكان لهم ما أرادوا ، وأصدر روزفلت تصريحاً يؤيد فيه الآمال الصهيونية ولو أنه حرص على ألا يقيد حكومة الولايات المتحدة بارتباطات محددة . « ومنذ ذلك الوقت كانت السياسة المتبعة بالنسبة

لقضية فلسطين ترسم فى البيت الأبيض على الرغم من إرشادات ونصائح المختصين فى وزارات الخارجية والحربية والبحرية ، حيث استمرت المعارضة الشديدة — التى كانت تزيد يوماً بعد يوم — لتلك السياسة التى تؤيد الأهداف الصهيونية »[١] .

(١) كرمت روزفلت — المرجع السابق صفحة ٥ .

٢ ـ المسرح الأمريكى

قبل تتبع مجرى الحوادث التى تكشفت فيها السياسة المادية ـ أو سياسة القوى ـ للدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، تلك السياسة التى انتهت إلى ما آلت إليه الحالة فى الشرق الأوسط ، نرى أن نلقى الضوء على حقيقة الأوضاع فى السياسة الداخلية الحزبية للولايات المتحدة ، وكيف أن الصهيونية استغلت تلك الأوضاع إلى أقصى الحدود تحقيقاً لمطامعها .

وما من شك فى أن جميع الناقدين السياسيين المحايدين يعترفون بأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ـ وبخاصة فيما يتعلق بفلسطين ـ لم تكن مدفوعة بدوافع إنسانية أو أخلاقية ، بل كانت مدفوعة بدوافع سياسية محضة أملتها الحاجة الداخلية بالنسبة للحزبين اللذين كانا يتصارعان من أجل كرسى الحكم . والذى يستطلع حقيقة الأمور فى الدوائر الأمريكية المسئولة ، يتكشف له أن جميع الأمريكيين من ذوى الخبرة والدراية فى شئون الشرق الأوسط سواء أكانت خبرتهم فى النواحى السياسية أو الدبلوماسية أو الثقافية أو فى أعمال التجارة والمال ، يؤكدون بصورة قاطعة أن سياسة الحكومة الأمريكية فى تأييد المطامع الصهيونية جاءت مناقضة تمام المناقضة للمصالح القومية الأمريكية فى الشرق الأوسط

والعالم الإسلامى بوجه عام ، وفى الدول العربية بوجه خاص .

وقضية فلسطين – باعتراف المعلقين السياسيين فى الولايات المتحدة نفسها – عنوان ظاهر لأثر تيارات السياسة الحزبية الداخلية على السياسة المتبعة فى الشئون الخارجية . « لقد كان أعوان الصهيونية وعملاؤها قد عقدوا النية على أن يحققوا أهدافهم عن طريق تدخل الولايات المتحدة فى صالحهم وذلك بإنشاء دولة يهودية فى فلسطين » .[١] وكانت الظروف على مسرح السياسة الداخلية الأمريكية مواتية لعملاء الصهيونية : كانت لديهم الثروة ، فهم يحتكرون شتى المشاريع الكبرى التى تدر أرباحاً خيالية والتى عن طريقها يتحكمون فى الشئون الاقتصادية الأمريكية ؛ وعن طريق النفوذ المالى فى مجتمع مثل المجتمع الأمريكى يسهل التحكم فى النفوذ السياسى وبخاصة لدى الأحزاب .

وساعد الصهيونيين على تكييفهم السياسة الخارجية الأمريكية طبق أهوائهم ومآربهم أنهم كانوا يدعون أنهم يعبرون عن آراء جميع أفراد الأقلية اليهودية فى الولايات المتحدة – وهذا افتراء تكشفت حقيقته فيما بعد . والأقلية اليهودية التى ادعى عملاء الصهيونية التكلم باسمها مركزة فى المدن الصناعية الكبيرة مثل نيويورك ، وبنسلفانيا وكليفورنيا . والنظام الانتخابى المتبع فى أمريكا يجعل من اليهود المركزين فى المدن الكبرى

---

(١) راجع :
H.B. Westerfield; Foreign Policy and Party Politics, (pp. 227-et Seq.)

عنصراً فعالا يمكن به قلب الأوضاع لصالح حزب أو آخر وذلك باستمالة الأصوات الإجمالية نحو هذا الحزب أو ذاك مما يكون له أثره فى النتيجة النهائية للانتخابات التى على أساسها يتحدد منصب رئاسة الجمهورية .

وحتى الانتخابات المحلية (فى الولايات) فى أمريكا لها أهميتها من حيث الأثر النهائى ، إذ هى أساس تدعيم المنظمات المحلية للحزب ، وتلك المنظمات هى التى تدعم بدورها الحملات الانتخابية العامة ؛ وهنا كان للمال الصهيونى أثره فى تمويل تلك المنظمات ، وتنظيم حملات الدعاية الانتخابية والإنفاق عليها . وجدير بالذكر هنا أن الصهيونيين ساعدتهم الظروف لعدم وجود جبهة معارضة تفسد عليهم خططهم ، وكانوا يعتمدون فى حملاتهم التضليلية على جهل غالبية الرأى العام الأمريكى بحقيقة الموقف ، وحقيقة الأطماع الصهيونية ، وحقيقة المصالح العليا للسياسة الأمريكية . كما استغلت الصهيونية كذلك العامل النفسانى ، فراحت دعايتها المضللة تصور أبشع الصور عن تشريد اليهود فى أوروبا وعن مآسيهم التى قاسوها على أيدى النازية ؛ مما كان له أثره على العقول البريئة التى استسلمت لعواطفها وأصبحت تؤمن بأنه من واجب حكومة الولايات المتحدة أن تتخذ خطوات إيجابية « فى سبيل الإنسانية » والمثل والقيم الديمقراطية لإنقاذ مشردى أوروبا وضحايا هتلر من الجحيم الذى ألقتهم فيه النازية ! !

ولا يغرب عن البال أيضاً حقيقة أخرى ساعدت على تحقيق السياسة الأمريكية المؤازرة للصهيونية ألا وهى أن مصالح فئة من المواطنين

الأمريكيين أنفسهم كانت تقتضي أن تشجع هجرة يهودى أوروبا إلى فلسطين دون غيرها . فهناك يهود أمريكا أنفسهم (الصهيونيون منهم والمعتدلون) وهؤلاء تقتضي مصالحهم الذاتية ألاّ يفتحوا باب الهجرة إلى الولايات المتحدة أمام يهود أوروبا ومشرديها حتّى لا يواجهوا « بأزمة المنافسة » إذا ما تدفقت ملايين المشردين إلى المراكز المالية والتجارية فى الولايات المتحدة . حقاً إن المصلحة الذاتية للغالبية الكبرى من يهود أمريكا كانت تقتضي ألاّ يسمحوا بهجرة يهود أوروبا إلى الولايات المتحدة ، وكانوا إذ ذاك على استعداد لبذل الجهود حتّى تتحقق فكرة الدولة اليهودية فى فلسطين حتّى ينزح إليها مشردو أوروبا ، وتنتفى بذلك الحاجة إلى تأييد فكرة هجرتهم إلى جهات أخرى ومن بينها الولايات المتحدة .

وفئة أخرى من المواطنين الأمريكيين كانت مدفوعة بدوافع الأنانية أيضاً ، وبدوافع الشعور النفسى والتعصب ، لتأييد فكرة الوطن القومى اليهودى فى فلسطين . تلك كانت فئة الأمريكيين المعادين للصهيونية ، وغيرهم من المعادين (بدوافع العقيدة أو المصلحة الاقتصادية) للأقلية اليهودية وأساليبها فى الاستئثار بالنفوذ المالى والسياسى . إن هؤلاء كانوا معادين للصهيونية من ناحية المبدأ والشعور ، وهم لهذا السبب بالذات فضلوا أن يروا باب فلسطين مفتوحاً لتحقيق مآرب الصهيونية حتّى لا تضطر الولايات المتحدة وحدها إلى تحمل مسئولية مشردى أوروبا وتفكر (كما فكر ترومان فى وقت من الأوقات) فى رفع قيود الهجرة إلى أمريكا ومساعدة يهود أوروبا على التدفق والاستيطان فى الولايات المتحدة . فهذا

إذن مثال لأفراد يسيرون فى آرائهم السياسية على ضوء المصلحة الشخصية الأنانية رغماً من يقينهم بخطأ آرائهم وخطأ سياسة حكومتهم لا من ناحية المبدأ فحسب ، بل من ناحية المصلحة القومية العليا أيضاً .

وخلاصة الموقف على مسرح السياسة الداخلية الأمريكية إذن هو ما يلى : عملاء الصهيونية يستخدمون نفوذهم المالى والسياسى ؛ ويستميلون ساسة الحزبين الديمقراطى والجمهورى ويصورون لهم المكاسب السياسة التى تتحقق بمؤازرتهم للصهيونية ؛ والدعاية الصهيونية تلهب الرأى العام مستغلة النواحى الإنسانية والنفسية بعرضها صورة مشوهة لمحنة اليهود فى المشردين فى أوروبا وتعذيب السلطات البريطانية لهم فى فلسطين ؛ ومحور القيادة الصهيونية قد انتقل خلال الحرب من لندن إلى نيويورك ! وزعماء الحزبين الرئيسيين ،فى الولايات المتحدة يحلمون بالأصوات اليهودية فى الانتخابات ، وبالمال اليهودى الذى يحقق لهم النصر بتنظيم حملات الدعاية الانتخابية ؛ ودوائر الحكومة الأمريكية لم تكن قد قدرت بعد دقة الموقف فى الشرق الأوسط ، ولا المسئولية الملقاة على عاتق أمريكا بعد تأييدها للسياسة الصهيونية ! والرأى العام لا يفهم حقيقة المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط والعالم العربى . . . . . .

فى مثل تلك الظروف ، وجد زعماء الحزبين الديمقراطى والجمهورى أن فى استطاعتهم تحقيق المغانم السياسية داخلياً بتأييدهم للصهيونية ، بينما كانوا يخشون الفشل والهزيمة الانتخابية إذا ما هم أعرضوا عن تأييدها . فتحول الموقف إذن إلى حالة تنافس بين الحزبين لخطب ود الصهيونية

أملا فيما يتحقق على أيدى يهود أمريكا من مصلحة للحزب ، وبفوز الحزب يتحقق هدف الوصول إلى كرسى الحكم .

وبدا هذا التنافس فى كسب تأييد الناخبين اليهود منذ الحملة الانتخابية لعام ١٩٤٤ أى قبل انتهاء الحرب العالمية ، ودون مراعاة للأثر الذى قد تتركه مثل تلك التصريحات على الرأى العام العربى فى الشرق الأوسط . فقد صرح الديمقراطيون فى برنامج حزبهم بما يلى[١] :

« إننا نؤيد فتح أبواب فلسطين للهجرة والاستعمار اليهودى دون قيد أو شرط ، ونؤيد كذلك كل سياسة من شأنها أن تسفر عن تكوين دولة يهودية ديمقراطية حرة » .

ولم يكن الجمهوريون أقل تحمساً من الديمقراطيين ، فقد أعلنوا هم أيضاً برنامج حزبهم فى نفس العام بصورة يتضح منها تلهفهم على خطب ود الصهيونية ، فقد جاء فى تصريحهم :

« نحن نطالب بفتح فلسطين للهجرة غير المقيدة وامتلاك الأراضى حتى يمكن أن تنشأ فى فلسطين دولة (يهودية) ديمقراطية حرة . وإننا نحمل بشدة على سياسة الرئيس (ترومان) لفشله فى أن يجبر السلطة صاحبة الانتداب (بريطانيا) على تنفيذ نصوص وعد بلفور ، وذلك فى الوقت الذى يتظاهر فيه بمساعدتهم (أى اليهود) » .

---

(١) انظر B.H. Westerfield – المرجع السابق ذكره صفحة ١٦٦ .

تلك كانت تصريحات رسمية صادرة عن المسئولين فى كل حزب .
وليت الأمر وقف عند هذا الحد ، بل إن النواحى العملية كانت أكبر أثراً . فقد درجت الصهيونية والحزبية على تحقيق المنفعة المادية المتبادلة ؛ فالهبات المالية والتبرعات الأمريكية كانت تتدفق لمساعدة المنظمات الصهيونية بشتى ألوانها ، وتلك الهبات المالية معفية طبقاً للقانون الأمريكى من ضرائب الدخل ، فكانت المنظمات الصهيونية تحصل على تلك المساعدات ، وتنفق بالتالى جزءاً منها على تنظيم الحملات الانتخابية لهذا الحزب أو ذاك (وكان للحزب الديمقراطى نصيب الأسد) وتغذى بها خزائن لجان الحزب . . . . حتى يأتى اليوم الذى يتحقق النصر للحزب ، فيرد الجميل إلى أصدقائه الصهيونيين وذلك بإقرار الإمدادات المالية (الرسمية) لليهود باسم المساعدات الإنسانية التى تدفعها عوامل العطف والمثل الديمقراطية . . . تلك المساعدات التى كانت تستخدم فى الإنفاق على تهريب الإرهابيين اليهود من أوروبا إلى فلسطين . . .
هذا بالإضافة إلى شتى المساعدات الأخرى من مادية ومعنوية ، كتصدير الأسلحة والمواد الحربية إلى عصابات الصهيونية فى فلسطين . ومما يلفت النظر تأييداً لهذه الحقيقة أن المساعدات الأمريكية للمنظمات الصهيونية — باعتراف الصهيونيين أنفسهم — زادت من مليون ونصف جنيه سنوياً فيما بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ إلى أن أصبحت أربعة ملايين جنيه سنة ١٩٤٥ ثم زادت على حوالى ستة ملايين من الجنيهات سنة ١٩٤٦ .[1] ولا شك أن الأرقام

(١) تؤيد تلك الأرقام النشرة الاقتصادية للوكالة اليهودية عام ١٩٤٧ .

الحقيقية للمساعدات (بما فيها المساعدات السرية) كانت أضعاف الأرقام المذكورة ، على أن تلك الأخيرة كافية للاستدلال على مدى التوافق والتآلف الذى تم بين السياسة الأمريكية والأهداف الصهيونية .

وثمة مثل آخر يدل على مدى تغلغل الصهيونية فى السياسة الحزبية الأمريكية . كانت المناقشات جارية فى لندن بين الحكومة البريطانية وممثلى الدول العربية بقصد الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية . حدث هذا خلال سبتمبر سنة ١٩٤٦ ، وفى الوقت نفسه كانت تقوم حملة انتخابية يتنافس فيها من حزب الديمقراطيين هربرت ليهمان ، جيمس ميد Lehman & Mead ضد كل من إيرفنج أيفس ، توماس ديوى Ives &Dewy من الجمهوريين على منصبى محافظ وعضو مجلس الشيوخ عن نيويورك . وأوعز الصهيونيون إلى مشتشارى ترومان أن ينبهوا الرئيس إلى أن ديوى يدبر تصريحاً خطيراً يستميل به الناخبين بتحبيذه للأهداف الصهيونية ، وأنه خيرٌ للرئيس ترومان أن يسارع بالإدلاء بتصريح يعلن فيه عن نيات الديمقراطيين تجاه القضية اليهودية وإلا أفسد عليه الجمهوريون جهوده . وكان أن وقع الرئيس ترومان فى الفخ الصهيونى ... وقع فيه رغم تحذير الإخصائيين فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ورغم تحذير مستر بيفن وزير الخارجية البريطانية ، ورغم كل الدوافع والبواعث العملية والمصلحية التى كانت تحتم عليه كرئيس مسئول للولايات المتحدة أن يلتزم سياسة أكثر تمشياً مع المصلحة العليا لبلاده . وكان أن أصدر الرئيس ترومان (فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦) تصريحاً

اختار له يوماً له مغزاه الديني لدى الطائفة اليهودية ، قال فيه إنه يرحب باقتراح الوكالة اليهودية بإنشاء دولة يهودية لها مطلق الحرية فى اقتصادياتها وشئون الهجرة إلى أراضيها ، وأنه يطالب بتنفيذ اقتراحات لجنة التحقيق[١] على وجه السرعة وذلك بالسماح لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين دون أى تردد من جانب بريطانيا ! !

كان هذا التصريح صدمة حتى لمستر بيفن نفسه الذى أقسم أنه كان على وشك الوصول إلى حل يرضى الطرفين ، وكاد ينجح فى إقناعهما بالتنازل عن بعض المطالب المتطرفة ، فجاء تصريح الرئيس ترومان وأفسد كل أمل فى التفاهم مع الصهيونيين الذين أخذوا تصريحه على أنه تأييد تام لمطالبهم المتطرفة . وقد علق كثير من سياسى أمريكا فى ذلك الوقت على سوء تصرف ترومان وأظهروا امتعاضهم لاستغلاله مناسبة دينية لإصدار تصريح تهورى كهذا ، جاء بأسوأ النتائج السياسية . بل إن الكثيرين من يهود أمريكا أنفسهم أظهروا امتعاضهم من تصريح ترومان بتلك الصورة وفى تلك المناسبة ؛ فى الوقت الذى كان الرأى العام الأمريكى يعلم بالمعركة الانتخابية الدائرة فى نيويورك .[٢]

ولكن . . . هكذا كانت تقتضى السياسة الداخلية للحزب الديمقراطى – ولم يكن ديوى الزعيم الجمهورى ليقف مكتوف الأيدى إزاء تصرف ترومان على هذا النحو ، فجاء هو الآخر بتصريح فى

(١) سيأتى تفصيلها بعد .

(٢) انظر جريدة نيويورك تايمز فى ٥ ، ٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ .

٦ أكتوبر سنة ١٩٤٦ جاء فيه أنه يؤيد هجرة مئات الألوف من اليهود إلى فلسطين وليس فقط مائة ألف مهاجر[1] .

ولم يرد الرئيس ترومان بتصريح آخر ضد منافسه ديوى ، وكان المفروض تمشياً مع منطق التنافس الحزبى هذا فى كسب تأييد اليهود أن يصرح ترومان بأنه يؤيد هجرة مئات مئات الألوف من اليهود إلى فلسطين . . . ! !

---

(١) انظر جريدة نيويورك تايمز فى ١٩٤٦/١٠/٧ .

الفصل الثالث

الحلفاء المنتصرون

١ – استسلام لأطماع الصهيونية

تحقق للحلفاء ما أرادوا بانتصارهم على المحور فى أوروبا ، وكانت الأمة العربية تتطلع إلى ذلك اليوم الذى تقول فيه « الدول الحليفة » إن الحكومات العربية قد قامت بالتزاماتها على الوجه الأكمل ، وإن بريطانيا وجدت الطريق سهلا أمامها خلال الحرب رغم وميض الشعور القومى فى الدول العربية ؛ وإن تلك الدول ساهمت بسخاء فى إمداد قوات الحلفاء بكل ما طالبت به من مواد تموينية ومساعدات استراتيجية ؛ وإن بريطانيا لم تجد صعوبة فى تحقيق أغراضها السياسية والعسكرية حيث كانت تتخذ من ظروف الحرب ذريعة لتبرير كل تدخل وامتهان لسيادة الدول العربية . . . فهى تطارد رشيد على وتفرض نورى السعيد على الشعب العراقى ، وتحاصر قصر عابدين وتطالب بوزارة معينة وهى تنذر السلطات الفرنسية وتحتل سوريا ولبنان . . .

كل هذا والحكومات العربية صاغرة مطيعة ، والشعب العربى مغلوب على أمره ينتظر يوم الفرج ، إذ يتم للحلفاء النصر ، فيوفون بوعودهم التى قطعوها للعرب وقت أن كانت الحاجة تدفعهم إلى استمالة

الدول العربية بشتى ألوان الدعاية والتعهدات والوعود ، ووقت أن كان الحلفاء يمتنعون عن كل تصريح يخشى منه إثارة الشعور العربى القومى ضدهم ، ووقت أن كانوا يتهمون الدعاية المحورية بالكذب والبهتان لأنها كانت تحذر العرب من الخطر الصهيونى ، ولأنها كانت تنذر العرب بأن الحلفاء سينكثون بالعهد مرة أخرى كما فعلوا بعد الحرب الأولى ، وسيحققون للصهيونية أطماعها على حساب الحقوق المشروعة للعرب .

وكأن النخوة العربية أبت أن تستغل ظروف الحرب وتطعن الحلفاء من الخلف ، وكأن الكرم العربى أبى إلاّ أن يحقق للحلفاء مطالبهم حتى يتم لهم النصر ، وكأن المثالية العربية والروح الديمقراطية أملتا على العرب أن يسترسلوا فى حسن نيتهم ويطمئنوا لوعود الحلفاء . . . إلى أن جاء اليوم الموعود . . . وأعلن انتصار الحلفاء ، وأعطاهم الشعب العربى فرصة كافية للاحتفال بأعياد النصر ، أياماً وليالى . . . وتلفتت الدول العربية إلى الحلفاء تنتظر منهم على الأقل كلمة مجاملة أو اعتراف بالجميل وإن لم يتسير هذا القليل فلا أقل من رد حقوقهم المسلوبة إليهم ... وطال انتظار الأمة العربية . . . وأخيراً تيقظت الأذهان ، بعد أن توالت النكبات السياسية على العرب مرة بعد أخرى . . . وأصبح واضحاً حتى للمتحمسين من « أصدقاء الغرب » أن مصير الأمة العربية رهن بقوتها ونضوجها السياسى واعتدادها بنفسها . . . ولكن تلك اليقظة جاءت فى وقت كانت الصهيونية قد سبقت فيه الحكومات العربية المسترسلة فى السبات السياسى ، القابعة فى إطار القومية المحلية الضيق ، حكومات

كانت تنهك قواها فى خلافات داخلية من فعل ساستها ، وتركز جهودها لتحقيق المآرب الشخصية لأفراد الطبقات الحاكمة .

ويقول الناقدون : أين كانت الجامعة العربية ؟ ونرد عليهم بسؤالنا : وما هى الجامعة العربية ؟ إنها هى نفس تلك الحكومات التى كانت تسترسل فى خلافات محلية أو إقليمية ، وهى نفس الحكومات التى كانت تبيع المصلحة العليا للأمة العربية فى سبيل تحقيق هيبة محلية أو نصر حزبى أو تملق . . . إنها هى نفس تلك الحكومات التى عندما دق ناقوس الخطر وتيقظت لواجبها الوطنى تحت ضغط الرأى العام العربى ، كان العدو قد سبقها إلى الاستعداد والتنظيم ؛ فلم تُجد فى ذلك الوقت التصريحات الجوفاء المجردة التى تلهب الشعور وتثير الحماسة . . . إن الحماسة والوطنية لازمان لصون الحقوق والذود عن الأوطان ، ولكنهما وحدهما لا يكفيان لتحقيق النصر ضد عدو غادر يستعمل كل الوسائل الدنيئة غير المشروعة لتحقيق مآربه وأطماعه ، ويحكم استغلال سياسة القوى التى تستخدمها الدول الكبرى فى الميدان الدولى . مثل هذا العدو لا يوقف عند حده ، ولا يلقى جزاء غدره وعدوانه إلاّ بنفس السلاح والإعداد والتدبير المحكم . حقيقة إن فى الإيمان والعزم قوة ، ولكنها تلك القوة المعنوية اللازمة لتسخير القوة المادية التى هى الحكم الفاصل فى مجتمع دولى تقوم العلاقات فيه على السياسة المادية .

* * *

وبينما كانت الأمة العربية تنتظر من الحلفاء الوفاء بالوعود والعهود ،

وتقدير حسن صنيعها بعد كسب معركة الحرب ، كانت الصهيونية قد أعدت الخطط الطويلة الأمد لتحقيق أهدافها بالقوة والضغط والخداع والتضليل والدعاية الكاذبة ، مرتكنة فى ذلك على أن الحكومات العربية ستكون إما مشغولة بقضاياها القومية المحلية وإما قابعة فى دورها تنتظر من « الدول الحليفة » أن تنطق بكلمة الحق ، تلك الكلمة التى عملت الصهيونية ما فى سعها على ألاّ يتفوه بها سياسى واحد من المسئولين فى الدول الغربية الديموقراطية !

ولم تمض بضعة أيام على انتهاء الحرب فى أوربا حتى كانت الوكالة اليهودية قد أغرقت الحكومة البريطانية بمذكرات تطلب فيها بصراحة وصفاقة قبول البرنامج الصهيونى المسمى ببرنامج بلتمور ،[١] وهذا فى الوقت الذى كان الفرع الأمريكى للصهيونية العالمية يلعب دوره الفعال على مسرح السياسة الداخلية الأمريكية . وقد تضمن هذا البرنامج الجامح طلب إنشاء دولة يهودية فى فلسطين ؛ وانتقال السلطة الإدارية فى الحال إلى الوكالة اليهودية حتى يتمكن أكبر عدد من اليهود أن يهاجروا إلى فلسطين والاستيطان هناك بصفة دائمة ؛ والإسراع فى عقد قرض دولى لمساعدة هجرة ملايين من اليهود إلى فلسطين ولتيسير التنمية الاقتصادية بها . تلك كانت الأهداف التى رددها الصهيونيون فى كل مكان ، وسبقوا الحكومات العربية فى بث الدعاية الواسعة لتضيتهم ولأهدافهم ، فصوروا للرأى العام الدولى صورة غير حقيقية عن آلامهم واضطهادهم

(١) The Biltmore Programme

فى أوروبا ؛ هذا بينما كانت الغالبية من دول العالم لا تسمع كلمة واحدة عن وجهة نظر الشعب العربى الذى ظلت حكوماته تحلم بأن حقوقه سترد إليه عن طريق الود والتفاهم والتمسك بالمثل والمبادئ الأخلاقية فى المعاملات السياسية .

لقد كانت الصهيونية عازمة عزماً أكيداً على ألا تترك فرصة واحدة إلا استغلتها ، وألا تترك ثغرة مهما تكن صغيرة فى تدبيراتها وخططها حتى لا تلحق بها هزيمة فى أية ناحية مهما قلت أهميتها ؛ كما قررت ألا تترك بابا إلا طرقته ، من إرهاب متطرف وتحد سافر إلى استجداء وبكاء وعويل واستعطاف ؛ تم كل هذا بينما كانت خطط الاستعداد العسكرى تسير وفق برنامج محكم التدبير ، والدول العربية غاصة بجواسيس الصهيونية دون أن تتيقظ السلطات المسئولة إلى خطرهم الداهم وضرورة القضاء عليهم .

وعند ما فوجئ العالم بفوز حزب العمل البريطانى فى الانتخابات العامة وإفلات الزعامة من يد ونستون تشرشل ، لم يفت الصهيونية أن تستغل هذا التبدل فى المسرح السياسى الإنجليزى لصالحها ، مستندة إلى أن الكثيرين من أعضاء حزب العمال كانوا قد أظهروا خلال السنين السابقة ميولا واضحة تجاه الصهيونية . وقد عبر وايزمان — بصورة يقصد من ورائها الدعاية — عن شعور بنى دينه تجاه فوز حزب العمال عندما صرح فى مؤتمر الصهيونية العالمية بلندن فى شهر أغسطس سنة ١٩٤٥ إذ قال إنه يعتقد « أن التعاون مع بريطانيا — وهو أساس السياسة

الصهيونية – سيكون أوسع مدى بعد فوز العمال بكراسى الحكم ، وبخاصة وأن المعارضة يرأسها (المستر) تشرشل صديق الصهيونية العزيز»[١] .
وهكذا اختارت الاستراتيجية الصهيونية زعيمها حايم وايزمان ليمثل الجانب «المعتدل» الذى يستميل الحكومات الغربية بالدعاية الاستعطافية ، وبخداع المسئولين بأنه لا يقر أعمال العنف والإرهاب ، وأنه يمثل فئة ضعيفة مغلوبة على أمرها ، تستحق الشفقة والرحمة ! !

أما بن جوريون – وكان وقتئذ رئيس المكتب التنفيذى للوكالة اليهودية – فقد كان يمثل فى الاستراتيجية الصهيونية ذلك الجانب المتشائم الذى ينادى باغتصاب المزايا بالقوة من السلطات البريطانية ، وتحقيق أهداف الصهيونية عن طريق الإرهاب والتهديد . إنه لم يخف نياته إذ يقول معلقاً على فوز حكومة العمال بالحكم «إن رضاء الصهيونية عن حكومة العمال رهين بالسياسة التى سوف تتبعها إزاءنا . فعليها أن تعلن إلغاء قرارات الكتاب الأبيض ، وتبيح الهجرة دون قيد أو شرط . . .»
ويستمر بن جوريون فى تطرفه فيعلن وجوب اتخاذ شتى تدابير العنف ضد قيود الهجرة التى كانت الحكومة البريطانية قد فرضتها .[٢] ولم يكن هذا التحدى بجديد على بن جوريون – وإن كان تحدياً جديداً بالنسبة للحكومة البريطانية – إذ سبق له أن صرح فى أثناء جولاته فى الولايات المتحدة «أن بريطانيا لن تستطيع الاستمرار فى تنفيذ سياسة الكتاب

---

(١) انظر مجلة Zionist Review 3-8-1945.
(٢) مجلة Zionist Review . أعداد ١٠ ، ١٧ أغسطس سنة ١٩٤٥ .

الأبيض إلا إذا استخدمت وسائل البطش والإرهاب الدموى . . . »[١]

وفى لندن نجد بن جوريون يتخطى حدود الدبلوماسية وسياسة المباحثات والتفاهم الودى، فيذهب على رأس وفد من الصهيونيين إلى وزير المستعمرات البريطانى (لورد) جورج هول ويطلب منه التصريح حالا لمائة ألف يهودى بالهجرة إلى فلسطين وبإعلان فلسطين دولة يهودية . وقد علق (اللورد) هول على هذا الأسلوب الصهيونى فيما بعد قائلا إنه فاق كل الحدود التى خبرها فيما مضى وأن بن جوريون «لم يقدم مجرد توصية لإحالتها إلى المسئولين فى الحكومة البريطانية لدراستها ، وإنما جاء ليملى مطالب الصهيونية إملاءً » .[٢] ويبدو أن ذلك التحدى الصهيونى كان قد هز حكومة العمال ، فعرضت على الوكالة اليهودية عروضاً سخية بشأن الهجرة ، فما كان من الصهيونيين ألا أن رفضوا تلك العروض من أساسها حتى يرغموا بريطانيا على الاستسلام لمطالبهم .

وفى تلك الأثناء كانت مناورات الصهيونية فى أمريكا قد حققت نجاحاً كبيراً فى الأوساط الرسمية وفى الولايات المختلفة . لقد ضمنت الصهيونية التدخل الرسمى للحكومة الأمريكية فى قضية فلسطين بعد تلك

---

(١) وكان يقصد من ذلك إثارة الشعور الأمريكى ضد بريطانيا من ناحية ، وإفهام المسئولين بحاجة اليهود إلى المال والمعدات لمقاومة البطش البريطانى—راجع مجلة Zionist Reviw أعداد ٤٥/٦/٢٩ ، ٤٥/٧/١٣

(٢) محاضر مجلس العموم Vol. 147, Col. 107

الحملة التى قادها عضوا الشيوخ الأمريكيين واجنر وتافت[١] فى لجنة العلاقات الخارجية ، والتى انتهت بإصدار قرار اللجنة (٢/١٢/٤٥) ونص على ضرورة « تدخل الولايات المتحدة لتحقيق هجرة اليهود إلى فلسطين دون قيد أو شرط ، وتحقيق أهدافهم بإنشاء وطن قومى »[٢]. وقد كان تعصب أعضاء اللجنة التى أصدرت هذا القرار واضحاً كل الوضوح ، كما لم يخفوا تأثيرهم على أعضاء الكونجرس للموافقة على هذا هذا القرار الذى أقر بحرفيته فى النهاية بأغلبية أعضاء مجلس النواب .[٣] وعلاوة على ذلك كانت حملات الضغط تشتد على الرئيس ترومان ، فقدم إليه محافظو ثمانية وثلاثين ولاية أمريكية عريضة يطالبون فيها بالتدخل الرسمى لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بفتح باب الهجرة على مصراعيه فى فلسطين ، وتمكين اليهود من استعمار الأراضى وتحويلها إلى دولة يهودية مستقلة فى أسرع فرصة ممكنة ! ! هكذا ضمنت الصهيونية التوافق التام بين أهدافها الجامحة والسياسة الخارجية الأمريكية .

وحين رأى زعماء الصهيونية أن الحكومة البريطانية ما زالت مترددة فى تحقيق مطالبهم ، أخذوا يشددون حملات الضغط والدعاية، ويتمادون

---

(١) Robert Taft & Robert F. Wagner من أعضاء مجلس الشيوخ المعروفين بتعصبهم للصهيونية وتأييدهم المطلق لها .

(٢) وردت محاضر المناقشات والقرار المتعلق بها ومناقشاته فى الكونجرس الأمريكى فى مضابط الكونجرس (صفحات ١٢١٦٩ وما يليها ، وصفحة ١٢١٣٨)

(٣) لم يجرؤ على المصارحة بمعارضة هذا القرار فى لجنة العلاقات الخارجية سوى السيناتور كونالى (Tom Connally)

فى أعمالهم الإرهابية بفلسطين ، مما زاد فى إثارة قلق الرأى العام فى بريطانيا. وفى الوقت الذى اشتدت فيه أعمال القتل والتنكيل فى فلسطين ، شن عملاء الصهيونية حملة فى الصحافة البريطانية للتغطية على التذمر السائد من ناحية ، ولإثارة موجة من الضغط على الحكومة لإرغامها على سحب قواتها من فلسطين والجلاء التام عنها .

ولم يفت الصهيونيون أن يستغلوا العلاقات السياسية بين بريطانيا والدول العربية لصالحهم وبخاصة فى ذلك الوقت الذى كانوا يطالبون فيه بريطانيا بالجلاء عن أرض فلسطين . من ذلك مثلا أن أبواق الدعاية الصهيونية كانت تثير شعور الرأى العام البريطانى ضد مصر ، فتشوه قضيتها القومية وتبلبل خواطر الشعب البريطانى بتحذيره من أن مصر التى تطالب بجلاء بريطانيا عن أراضيها إنما هى عدوة لا يؤتمن لها ، وأن مصر بمطالبها هذه مسئولة عن هدم الهيبة البريطانية والإساءة إلى مصالح الإمبراطورية إلى غير ذلك من ألوان الكذب والافتراء . وصحب تلك الإثارات والافتراءات خداع محكم التدبير وإغراء يدل على مدى الدهاء الذى كانت الصهيونية تسلطه على حكومة العمال البريطانية التى لم يكن للأغلبية من أعضائها تلك الخبرة فى شئون الشرق الأوسط التى كانت لغيرهم من ساسة المحافظين والإخصائيين فى وزارة الخارجية البريطانية . فقد كانت الإذاعات والتصريحات والنشرات الصهيونية توحى إلى الحكومة البريطانية بأنها إذا اضطرت إلى الرضوخ لمطالب مصر القومية ، وقبلت الجلاء عن القواعد المصرية ، فإن اليهود لن

يقبلوا إنشاء قاعدة واحدة بريطانية فى فلسطين إلاّ إذا وافقت الحكومة البريطانية على مطالب الصهيونيين بحذافيرها . وتلك الادعاءات التى استخدمها الصهيونيون بالنسبة للعلاقات المصرية البريطانية تكررت أمثالها بالنسبة لعلاقة بريطانيا مع (شرق) الأردن والعراق أينما شاءت الظروف للشعور القومى فى تلك الدول أن ينبثق فى شكل إعراب عن استياء الأمة العربية من تصرفات بريطانيا السياسية .

وإزاء ضغط الدعاية الصهيونية من ناحية ، والحملة التى دبرت لإثارة الرأى العام ضد « سياسة التردد » من ناحية أخرى ، لجأت حكومة العمال إلى إحالة المشكلة الفلسطينية على لجنة من الإخصائيين (١) لدراستها وإرشاد الحكومة إلى السياسة التى يجب اتباعها حيالها . وجاء تقرير الإخصائيين مظهراً للحقيقة الواضحة وهى أن صداقة الدول العربية لبريطانيا أجدى وأنفع من الاسترسال فى تأييد الأطماع الصهيونية . فألقى هذا التقرير الضوء على التضارب بين تعهدات حكومة العمال للصهيونيين ، ومصالح بريطانيا عموماً فى الشرق الأوسط ، تلك المصالح التى يتوقف مدى تحقيقها لا على الاستسلام للمطامع الصهيونية وإنما على مدى صدق نية بريطانيا وحسن تصرفها مع الدول العربية . وأصبحت حكومة العمال إزاء تلك الحقيقة فى دوامة من التردد — فهى لا تريد إغضاب الدول العربية بإجراء سافر يفهم منه مؤازرتها للصهيونية ، ولا هى

(١) وكان المستر أرنست بيفن وسير ستافورد كريبس أهم عضوين فى تلك اللجنة ومنذ ذلك الوقت عهد إلى بيفن مسئولية البت فى قضية فلسطين .

تريد قبول تحدى الصهيونيين ووضع حد لأطماعهم .

هنا جاء (المستر) ونستون تشرشل يلوح بالمخرج الذى ينقذ بريطانيا من المأزق . وتشرشل — الذى وصفه وايزمان بالصديق العزيز للصهيونية — كان أدرى الساسة البريطانيين بمصالح بريطانيا فى الدول العربية ، فهو لا يوافق على إثارتها ضد « الإمبراطورية » ولكنه فى الوقت ذاته يريد للصهيونيون كل النجاح دون أن يقال عن بريطانيا أنها كانت المسئولة عن ذلك . والمخرج الذى اقترحه تشرشل — وهو بالفعل ما كانت تصبو إليه الصهيونية ، وما فعلته حكومة العمال فيما بعد — هو إلقاء مسئولية البت فى مشكلة فلسطين على عاتق أمريكا ، حتى إذا ما نفذت مطامع الصهيونية ، يمكن لبريطانيا أن تقول بأن أمريكا هى التى خدعت العرب. وما ذنب بريطانيا فى ذلك . . . ؟ !

جاءت كلمة تشرشل التى وجهها فى قالب انتقاد لسياسة العمال ، وتوجيه لهم فى المستقبل ، دالة دلالة واضحة لا على تقديره لأسس العدالة وإحساسه بالعطف نحو الأمة العربية ، بل قائمة على التفكير المادى فى المصلحة العليا لبلاده . فقد قال زعيم المعارضة مخاطباً مجلس العموم فى أول أغسطس عام ١٩٤٦ : « كان فى نيتى لو أننى رأست الحكومة بعد الانتخابات السابقة أن أطرح الأمر على الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب ، وأن أفهم أولى الأمر هناك بوجوب اشتراكهم معنا فى حل المشكلة الصهيونية وإلا تنازلنا عن مسئوليتنا فيما يتعلق بالانتداب . . . وإن السياسة الصهيونية قد ذهبت إلى أبعد مما تعهدت به حكومتنا ، كما أصبح

عبؤها علينا كبيراً بالإضافة إلى أنها أزعجت العرب والمسلمين . . . وهم قوم لهم أهميتهم بالنسبة لمصالح الإمبراطورية » .[١]

وهكذا . . . عجز ساسة الإمبراطورية البريطانية بما فيهم الزعيم الأكبر تشرشل عن إيجاد السبيل إلى الصراحة والسياسة المثالية التى تعطى أصحاب الحقوق حقوقهم ، ورأوا أن يتخلصوا من الموقف الشائك ، فاستسلموا لأطماع الصهيونية ، واستنجدوا بالولايات المتحدة لكى تنكل بالعرب ظناً منهم أن التاريخ لن يحاسبهم على سياستهم ، وأن الأمة العربية سوف تحفظ لهم الود والصداقة بعد أن خذلوا عرب فلسطين . إن الناقد السياسى الذى يزن الأمور بميزان دقيق ليصعب عليه أن يجد ما يبرر به سياسة الحكومة البريطانية آنذاك ، اللهم إلاّ خضوعها لإملاء حكومة الولايات المتحدة خضوعاً عجيباً . وإن الذين يعرفون روح الشعب البريطانى كشعب وأفراد يقدرون الحياة الديمقراطية ويعرفون الحقوق والواجبات ويقدسون العدل والنظام ، ليدهش كيف أن أفراد الشعب البريطانى رضوا لأنفسهم أن تكون حكومتهم مسئولة عن امتهان حقوق الشعب العربى الفلسطينى إلى تلك الدرجة .

---

(١) مضابط مجلس العموم البريطانى – Vol. 426 — Col. 1250 et Seq

٢ ـ مهادنة الإرهاب

« إن آلاف اليهود البولنديين يفرون من شرق أوروبا إلى القطاع الأمريكي (من ألمانيا المحتلة) مزودين بخطط إيجابية محكمة التدبير للخروج من أوروبا إلى فلسطين . ووراء تلك الخطط منظمة سرية يهودية وثيقة الارتباط بمشاكل الإرهاب القائمة فى فلسطين . . . وليس ثمة حقيقة لما يشاع عن حوادث وتعذيب (اليهود) داخل بولندة . . . فاليهود الوافدون بالآلاف من مدينة لودز وغيرها من المراكز البولندية يرتدون الملابس الفاخرة ، ويبدون فى صحة جيدة ، يتفجر الدم من وجناتهم ، وجيوبهم منتفخة بالنقود . . . وليس على أى فرد منهم سيماء البؤس أو الاضطهاد – رغم أنهم جميعاً يروون نفس القصة الخيالية المملة عن المذابح والتعذيب . . . »

صرح بهذه الحقائق الجنرال فريدريك مورجان الرئيس البريطانى لإدارة الإغاثة والتعمير التابعة للأمم المتحدة ،[١] وهو شخص مسئول كان بحكم منصبه على اتصال بالحالة فى ألمانيا المحتلة ، وشاهد خلال فترة عمله حقيقة عمليات تنظيم الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين ، وكانت لديه الشجاعة الأدبية الكافية كرجل عسكرى أن يكشف فى صراحة عن حقيقة تدبير الإرهاب الصهيونى ، وعن آلاف الإرهابيين

(١) UNRRA – التى كانت تتولى أعمال التعمير والإغاثة فى دول أوروبا التى دمرتها الحرب .

المدربين من اليهود ، الممتلئين قوة وصحة ، والذين كرسوا حياتهم وسخروا أموالهم التى هربوها من دول أوروبا الوسطى [١] لخدمة مطامع الصهيونية .

لقد كان جنرال مورجان يصرح بالحقيقة كما خبرها وشاهدها بنفسه خلال أشهر ما بعد الحرب ، ولكن الدعاية الصهيونية أقامت الدنيا وأقعدتها متهمة إياه بالتعصب ضد اليهود المغلوبين على أمرهم المضطهدين فى كل مكان . لقد شن الصهيونيون حملة واسعة النطاق ضد كلمات جنرال مورجان ، ونجحوا فى قلب الأوضاع ، وتغيير شعور الرأى العام العالمى الذى أصابته الدهشة عند ما شاعت تلك الحقيقة حتى أصبح هذا الرجل الذى قال كلمة الحق هدفاً لأسوأ أنواع الدعاية النابية التى ساهم فيها عملاء الصهيونية فى أمريكا من صحفيين وكتاب ومعلقين سياسيين . . . وحتى مشاهير الممثلين السينمائيين (إيدى كانتور) ومشاهير المذيعين (والتر ونشل) . حدث كل هذا وأقامت الصهيونية الدنيا وأقعدتها بدعايتها التى خدعت الرأى العام البريطانى إلى درجة أن ذهب بعض البريطانيين المسئولين أنفسهم إلى توجيه اللوم والنقد إلى جنرال مورجان على ما جرؤ أن يتفوه به . وخدع الرأى العام البريطانى بالدعاية الصهيونية . . . وخدع الرأى العام فى جميع الدول الأوربية والأمريكية . . . ثم يمر عامان ، ويتم للصهيونية ما أرادت ، فتصرح فخورة بأن عصابة

(١) كما حدث إبان الانقلابات الشيوعية فى المجر ورومانيا وغيرها ، حيث هرب اليهود من الممولين وأصحاب المشاريع الخاصة ، يحملون كل ما وصلت إليه أيديهم من أموال ، متجهين صوب « الوطن القومى » الذى وعدهم بالعيش الرغد والكسب السهل .

الهجانا كانت المسئولة أولا وآخراً عن إعداد وتنفيذ خطط تهريب الإرهابيين اليهود إلى فلسطين .

هكذا كانت تتم الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين تحت سمع السلطات البريطانية وبصرها . . . آلاف الإرهابيين ينزلون إلى الأراضى الفلسطينية مدربين مسلحين ومعدين لحرب العصابات وأعمال التخريب والقتل . . . كانوا ينزلون بالمئات والألوف تحت حراسة عصابات الهجانا ، بينما كان سكان المستعمرات اليهودية يثيرون الشغب والاضطراب فى نفس الوقت حتى تتحول الأنظار ، وتعجز السلطات البريطانية عن ضبط أو إيقاف هؤلاء الألوف من الإرهابيين النازحين من أوروبا .

. . . يحدث كل هذا والوكالة اليهودية تنكر كل اتصال لها بالمنظمات الإرهابية . . . والسلطات البريطانية تهادن الإرهابيين ولا توقفهم عند حدهم .

وتستمر أعمال الإرهاب ، ولا ينقطع سيل الهجرة غير المشروعة . . وتصرح الدعاية الصهيونية بتحديها السافر لبريطانيا ، وتعلن المؤتمرات اليهودية عزم الصهيونية على محاربة السلطات البريطانية بكل وسيلة غير مشروعة ، وتصدر الكلمات السافرة من زعماء الصهيونية عن أعمال العنف والمقاومة ، والمعارك ، واستخدام القوة والبطش ، والكفاح المسلح ، والهجوم . . . إلى غير ذلك من الألفاظ التى أريد بها إثارة الذعر فى الأوساط البريطانية . . .

. . . ولكن بريطانيا تستمر فى مهادنة الصهيونية ، ولا تفعل ما من

شأنه إيقاف تيار الإرهاب عند حده .

نعم ، لقد قامت السلطات البريطانية بمراقبة السفن الوافدة على فلسطين محملة بالإرهابيين المسلحين من اليهود ، وكانت تؤخر بعضهم فترة من الوقت فى جزيرة قبرص بينما يفلت ألوف غيرهم وينزلون سالمين إلى الأراضى الفلسطينية لينضموا إلى الألوف من إخوانهم الإرهابيين . وتحاول بريطانيا أن تتظاهر بتشديد الرقابة على الهجرة غير المشروعة ، فتجيب الصهيونية بضربة هزت هيبة الأسطول البريطانى ، إذ دمر الإرهابيون ثلاث قطع من السفن الحربية البريطانية ، وخربوا عدداً من محطات السكك الحديدية ، ومحطة التكرير فى حيفا . . . . . .

. . . وتستمر بريطانيا فى مهادنة الصهيونية ، وتسترسل الوكالة اليهودية فى إنكارها وجود علاقة بينها وبين أعمال الإرهاب ، وتتظاهر بسخطها وغضبها على تلك الأعمال . . . فيخدع الرأى العام ، وتربت أمريكا وبريطانيا على كتف الصهيونية ، وتقبل اعتذارات الوكالة اليهودية بينما ترفض الاعتراف باللجنة العربية العليا . . .

والعصابات الإرهابية تستولى تباعاً على المستودعات ومراكز التموين التى كانت تستخدمها قوات الحلفاء إبان الحرب ، والأسلحة والذخائر تخفى فى المستشفيات ورياض الأطفال . . . ولكن الوكالة اليهودية لا تدرى عنها شيئاً ! ! وإذا حاولت السلطات البريطانية مجرد التفتيش أو القبض على أحد الإرهابيين ثارت حملات الدعاية الصهيونية وراحت الوكالة اليهودية تولول وتقول للعالم : اشهدوا على ظلم بريطانيا بعد أن

حاربنا مع قوات الحلفاء بفرقتين كاملتين أثناء الحرب وبعد أن بذلنا الدماء فى سبيل تخليص العالم من النازية الهتلرية ! !

. . . فتعتذر السلطات البريطانية على سوء تصرفها وسوء ظنها بالوكالة اليهودية . . . ويوجه نداء إلى اليهود . . . مجرد نداء ترجو فيه السلطات البريطانية أن يتعاون اليهود معها فى البحث عن المسئولين عن أعمال القتل والتخريب ، فيكون رد اليهود قاطعاً ومؤلماً لهيبة بريطانيا إذ يتهمونها بأنها هى المسئولة عن التسبب فى تلك الأعمال ، وأنهم يرفضون رفضاً باتاً أن يتعاونوا معها . . .

فتسكت بريطانيا . . . لأنها تواجه أزمة مالية سيئة فى الداخل ، وشتاء قارساً يهدد بتفاقم أزمة الوقود . . . فتصبح المشكلة الفلسطينية فى المرتبة الثانية من الأهمية . . . ويكون الجو إذ ذاك مناسباً لإغماض العين عن سلسلة أعمال القتل والإرهاب ولا تظهر للرأى العام فى الصحف ولا تذاع فى محطات الإذاعة . . . ولا تثار فى الأوساط السياسية . . . .

ولجأ الصهيونيون إلى استخدام الفتيان ضمن عصاباتهم حتى إذا ما وقعوا وهم متلبسون بجرائمهم فى أيدى السلطات البريطانية لم تجرؤ تلك الأخيرة على معاقبتهم أو إدانتهم ، وإلاّ كانت هدفاً للتشنيع والاتهام بالوحشية والقسوة . لقد ضبط أحد شبان العصابات وهو متلبس بجريمة سرقة مسلحة من أحد البنوك ؛ وحوكم وصدر الحكم بجلده . فما أن نفذ عليه هذا الحكم حتى رد الصهيونيون باختطاف ضابط بريطانى وثلاثة من الجنود برتبة جاويش وجلدوهم جلداً وحشياً حتى أفقدوهم صوابهم.

. . . ولكن الوكالة اليهودية بريئة من كل هذا . . . والحكومة البريطانية . . . تغفر وتصفح . . . ولا تجرؤ على إيقاف الإرهاب الصهيونى .

وعند ما تتوالى الضربات الصهيونية على الهيبة البريطانية يجد فئة من أفراد الشعب البريطانى الجرأة الكافية للمناداة بمحاكمة المسئولين عن أعمال الأرهاب . فيرد المسئولون بأن الروتين القضائى يتطلب دقة البحث والتمحيص ، ويستغرق وقتاً طويلا . . . وطويلا جداً يمكن من مضاعفة أفراد العصابات وازدياد استعدادهم ومعداتهم وأموالهم — وهذا باعتراف مؤيد الصهيونية نفسه رتشارد كروسمان فى مجلس العموم البريطانى . . .[١] وتتضاعف فى الوقت نفسه المساعدات الأمريكية المادية والمالية لتشجيع أعمال الإرهاب وتنظيم العصابات الإرهابية . . .[٢]

فتزداد بطبيعة الحال إمكانيات العصابات الصهيونية، وتزداد جرأتها على القتل والنسف والتخريب ، فتتحدى الحكومة البريطانية فى دارها وتنسف فندق الملك داود . . . ويضطر القائد العام للقوات البريطانية فى فلسطين (سير ايفلين باركر) أن يخرج عن سياسة المهادنة بعض الشيء ، ويصرح لضباطه بأن يهود فلسطين برمتهم متواطئون مع العصابات الإرهابية ، وأنهم جميعاً لهم يدٌ مباشرة وغير مباشرة فى أعمال الإجرام التى

---

(١) مضابط مجلس العموم (Vol. 147 Col. 114)

(٢) مضابط مجلس العموم (Vol. 432 — Col. 1322-4)

أدت إلى قتل الكثيرين من البريطانيين .[١] وقد وجد الجنرال باركر فى نفسه من الشجاعة الأدبية المدفوعة بروحه العسكرية ما جعله يعلن عزمه على القصاص من اليهود بذلك العقاب الذى « يشعرهم بمدى كراهية (البريطانيين) لأعمالهم الشائنة » .[٢]

ومرة أخرى تنقلب الأوضاع ، ويتخذ الصهيونيون من تصريح الجنرال باركر مادة للدعاية ومهاجمة بريطانيا بأعنف حملات الإرهاب ، ويستنجدون بأمريكا عن طريق منظماتهم وعملائهم فى الولايات المتحدة .. وبينما كان عشرات البريطانيين من عسكريين ومدنيين يقتلون ويعذبون فى فلسطين على أيدى عصابات الإرهاب ، وبينما كان اليهود يصرون على إنكار صلتهم بتلك العصابات ، نجد الحكومة البريطانية تتمادى فى مهادنة الصهيونية واستمالتها . . .

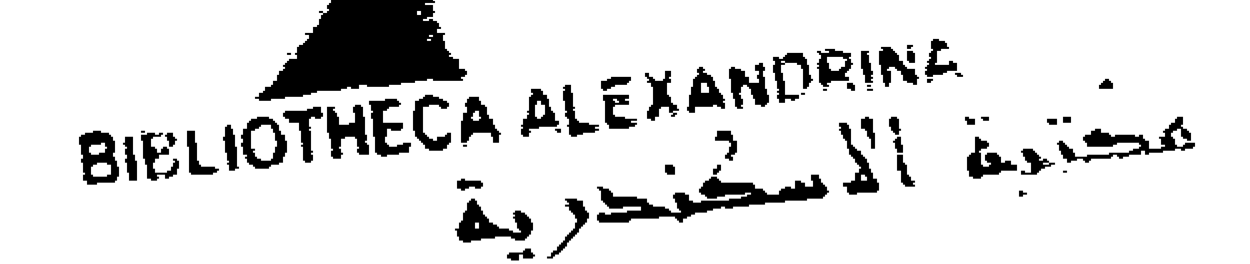
نجد بريطانيا تعين سير آرثر كريتش جونز وزيراً للمستعمرات لكى يقضى على البقية الباقية من الحكمة السياسية لدى بعض أفراد حكومة العمال . وكان كرتيش جونز معروفاً بميوله الصهيونية التى صرح عنها علانية فى خطبه بلندن ونيويورك ، كما كان معروفاً برغبته فى تحقيق أهداف الصهيونية كاملة بإنشاء دولة مستقلة لهم فى فلسطين . عين

---

(١) ورد هذا التصريح فى جريدة التايمز اللندنية (عدد ٢٥ يولية سنة ١٩٤٦)

(٢) وكان يرمى إلى أن يقاطع الجنود البريطانيون التعامل مع اليهود والاختلاط بهم حتى تتأثر بذلك حالتهم المالية ونص كلماته :

... by striking at their pockets and showing our contempt for them.



وزير المستعمرات الجديد فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٤٦ . وهو ذلك اليوم الذى أصدر فيه الرئيس ترومان تصريحه المعروف ، والذى ضمنه هجوماً عنيفاً على سياسة بريطانيا « وتلكئها » فى تحقيق رغبات الصهيونية « وتعذيبها » لليهود فى فلسطين .

وما كاد كريتش جونز يستقر فى وزارته حتى صدرت أوامر الحكومة البريطانية بكل ما يرضى الصهيونية ، فأعلنت أن جنرال ايڤلين باركر سوف يستدعى من فلسطين وينقل إلى وظيفة فى لندن . . .

. . . ولكن هذا لا يكفى لإرضاء الصهيونية . . .

ثم تصدر الأوامر بايقاف جميع إجراءات تفتيش المستعمرات اليهودية أو الأوكار الإرهابية ، وإيقاف التحقيق مع من قبض عليهم بتهم القتل والإجرام . . ولكن هذا لا يكفى لإرضاء الصهيونية . . . بل لقد زاد الإرهاب وتمادى الصهيونيون فى استهتارهم ، وكلما زاد تماديهم كلما أسرعت الحكومة البريطانية إلى استرضائهم .

إن ضحايا بريطانيا بسبب الإرهاب الصهيونى بلغت فى عام واحد : ٢٨ قتيلا من أفراد البوليس ؛ ٤٥ قتيلا ، ٩٣ جريحاً من رجال الجيش بالإضافة إلى ثلاثمائة من المدنيين بين قتيل وجريح . . . ورغم ذلك لم يحاكم إرهابى واحد محاكمة جدية ، ولم يلق إرهابى واحد جزاءه الذى يستحقه .[1] كلا . . . بل إن كريتش جونز أرغم المسئولين على قلب

---

(١) راجع مضابط مجلس العموم (Vol. 432, Coll. 197 & 1336)

الأوضاع بإرضاء الغادر ومعاقبة المجنى عليه ، فأصدر الأوامر فى ٢١ أكتوبر بالقبض على أعضاء لجنة المقاطعة العربية . . . هؤلاء الأفراد الذين لم يرتكبوا ذنباً سوى أنهم كانوا يعملون بدافع وطنيتهم على تنظيم قطع الصلات التجارية بين التجار الصهيونيين والمستهلكين العرب .

. . . ولكن هذا كله لم يكن كافياً لارضاء الصهيونية . . . !

وفى ٥ نوفمبر تعلن الحكومة البريطانية موافقتها على إطلاق سراح جميع الإرهابيين المقبوض عليهم . . . وهذا أيضاً لا يكفى !

فتعلن أنها قررت إطلاق سراح جميع الإرهابيين اليهود الذين حجزوا مؤقتاً فى قبرص ، وأنها سوف تعطيهم كل المساعدات اللازمة لاستيطانهم فى فلسطين . . . وحتى هذا لم يكن كافياً لإرضاء الصهيونية .

وتعد بريطانيا بتعويض اليهود أصحاب المنشئات التجارية الذين اضطروا إلى إخلاء بعض المبانى التى شغلتها السلطات إثر تدمير فندق الملك داود . . . ولكن هيهات أن تقنع الصهيونية ! !

وكان آخر مظهر من مظاهر استسلام الحكومة البريطانية للإرهاب الصهيونى أن سمحت لليهود بإعادة التجنيد لبوليس المستعمرات المسلح ! ! فما بالنا وأفراد هذا البوليس هم أعضاء العصابات الإرهابية المعروفة . . . لقد كان هذا الإجراء من جانب السلطات البريطانية ترخيصاً صريحاً لليهود كى يتمادوا فى غيهم . . . فهل كفت الصهيونية عن أعمال الإرهاب ؟ كلا ، بل على العكس من ذلك زاد إرهابهم ، وزادت جرائمهم دون أن يمسسهم أى عقاب . وفى المرة الوحيدة التى جرؤ فيها الجنرال باركر

على الموافقة على حكم بالإعدام صادر ضد أحد الإرهابيين الذين أدينوا إدانة قاطعة لا تقبل الشك ، كان رد الصهيونية إختطاف قاض إنجليزى وتعذيبه ، وتوسيع نطاق الأعمال الإرهابية إلى حد الوحشية التى لا مثيل لها .

وأخيراً عندما يئس المندوب السامى البريطانى من الحالة إزاء تعدد حوادث القنابل والنسف والتدمير والقتل المتعمد وإهانة كرامة الجنود البريطانيين ، اضطر إلى إعلان الأحكام العرفية فى المنطقة المحيطة بتل أبيب حيث كانت تتركز أوكار الإرهاب . . . ورد اليهود على هذا الإجراء بمضاعفة أعمال العنف . . . ولم تمض أيام حتى كان المندوب السامى يسحب قراره الأول ، ويبرر موقف الخذلان هذا بقوله إنه قد حقق الغرض الذى من أجله فرضت الأحكام العرفية ، وذلك بأن ألقى القبض على حوالى سبعين شخصاً ، يحتمل أن تكون لهم علاقة بالمسئولين عن أعمال الإرهاب ! ! سبعين شخصاً يحتمل أن تكون لهم مجرد علاقة بالإرهاب . . . . والأدلة قاطعة بمسئولية جميع يهود فلسطين عن تلك الأعمال الإجرامية ! ! . سبعين شخصاً لم يمسسهم أى عقاب ، وهناك سبعون ألف إرهابى مسلح يتفاخرون بفظاعة الجرائم التى يرتكبونها . . .

وفى النهاية لا تجد بريطانيا حلا أمامها إلاّ أن تحيل مشكلة فلسطين إلى هيئة الأمم المتحدة ، حيث كانت الصهيونية قد ضمنت سلفاً النتيجة التى ستحققها لها الولايات المتحدة .

وبقى أن يتساءل المرء : ماذا كان يحدث لو أن عرب فلسطين قاموا

بجزء من ألف من أعمال الإرهاب التى تمت على أيدى الصهيونيين ؟ ماذا كان يحدث لو أن عرب فلسطين كانوا مسئولين عن قتل أو تعذيب ضابط أو جندى واحد من جنود الإمبراطورية البريطانية ؟ هذا سؤال لا يجيب عنه إلاّ المسئولون فى الدوائر السياسية البريطانية .

٣ ـ لجنة التحقيق

« . . . أما فلسطين فلم تغفل عنها الجامعة (العربية) بل ظلت شغلها الشاغل وأرسلت عنها مذكرة إلى الحكومتين البريطانية والأمريكية تتضمن الدفاع عن حقوق العرب فى فلسطين ، وقام الأمين العام فى أثناء رحلته إلى انجلترا باتصالات متعددة كان لها أثر فى المحيط السياسى والرأى العام البريطانى . . . »[١].

هذا قليل من كثير مما جاء فى تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن أعمالها لخدمة قضية فلسطين . ومثل هذا الوصف إن دل على شئ فهو يدل على مدى قصر نظر الجامعة فى ذلك الحين ـ ممثلة فى سياسات حكومات دولها ـ فى تقدير حقيقة النيات وطبيعة الاستراتيجية الصهيونية . فكتابة المذكرات إلى الحكومات التى طغت عليها الدعاية الصهيونية ، أو الحكومات التى كانت تفزع وترضخ للإرهاب الصهيونى ، أو الحكومات التى كانت تقر الإمدادات المادية والمالية لتشجيع أعمال الإجرام والإرهاب وارتكاب شتى الفظائع . . . كتابة المذكرات لمثل تلك الحكومات لا تعتبر إلا سلاح الضعيف السليم النية الذى يرجو الخير من مجتمع يقوم على سياسة القوى .

---

(١) من تقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عام ١٩٤٩ ، صفحة ٤ .

وماذا كان فى استطاعة الأمين العام أن يفعل برحلته فى إنجلترا مهما أوتى من فصاحة اللسان وقوة البيان ؟ ماذا تجدى الاتصالات الشخصية على هذا النطاق الضيق بينما كانت الصحافة والإذاعة فى معظم الدول الغربية مسخرة لخدمة الصهيونية وخادمة لأموالها ؟

ولكن تقرير الجامعة العربية يصور لنا تلك التصريحات الجوفاء وتلك المثالية التى كانت تخر صريعة أمام ضغط الغرب وأساليبه الماكيافيلية ؛ فنقرأ نحن الشعب العربى ، الذى كان قد أسلم حياته ومصيره لساسته وقادته ، كلمات قد تهتز لها النفوس طرباً وتغتبط بها القلوب نشوة ، لو لم تتكشف لنا الحقيقة المرة التى ما زالت ماثلة أمامنا ؛ إنها كلمات قد أصبحت اليوم عبرة لمن يقدر واقعية الأمور ؛ عبرة للمستقبل الذى يجب أن نبنيه لا على التصريحات والكلمات والتقريرات والمذكرات ، وإنما على العمل الجدى والتكاتف والتضحية والإيمان . . . إيماننا نحن أفراد الأمة العربية ، وقوتنا نحن . . . إن تقرير الجامعة العربية يتكلم عن تقديم المذكرات وعن « الشغل الشاغل » وعن الاتصالات . . . ثم يضيف — ويا للعجب — « ولم يكن المجهود العظيم الذى بذله ملوك العرب وأمراؤهم ورؤساؤهم وحكوماتهم وشعوبهم لنصرة عرب فلسطين إلا تحقيقاً لمبادئ الحق والعدل » .

وبينما كان ساسة العرب يسترسلون فى التكلم عن الحق والعدل والاتصالات والمذكرات وشرح وجهات النظر ، كانت المؤامرات الصهيونية تحاك وتدبر تدبيراً محكماً للقضاء على عروبة فلسطين . فى

١٣ نوفبر عام ١٩٤٥ أعلن تكوين اللجنة التى عرفت باسم « لجنة التحقيق الانجلو أمريكية » لدراسة الموقف فى فلسطين وتقديم تقرير عنه للمسئولين فى بريطانيا والولايات المتحدة . وأراد المستر بيڤن وزير الخارجية أن يخفف من تذمر العرب ويهدئ من إرهاب اليهود ، فصرح — معلقاً على مهمة لجنة التحقيق — بأن من الخير للعرب واليهود ألا يلجئوا إلى السلاح لحل قضيتهم ، وأن اللجنة سوف تبحث إمكانيات فلسطين فى حل مشكلة اللاجئين اليهود فى أوروبا ، « ففلسطين قد تساهم فى حل تلك المشكلة ولكنها وحدها لا تكفى ، وبخاصة أن على بريطانيا التزامات لكلا الفريقين العرب واليهود . . . وأن الحكومة البريطانية لا توافق على حل قضية فلسطين عن طريق الصراع الدموى ، بل ستسعى للحصول على موافقة العرب على الهجرة المقررة فى الكتاب الأبيض » .[1]

وحتى هذا التصريح على ما فيه من تأييد واضح لهجرة اليهود على حساب عرب فلسطين ، استغلته الصهيونية كمادة للدعاية ضد الحكومة البريطانية . واتهمت الصهيونية المستر بيڤن بأنه عدو اليهود اللدود وأنه متعصب ضد الجنس السامى ، كما أثيرت ضده شتى أنواع الهجمات السافرة وعبارات القذف على صفحات الجرائد الأمريكية . وعقدت المؤتمرات الصهيونية (التى كانت وثيقة الاتصال بعصابات شتيرن والأرجون والهجانا) وأصدرت قراراتها بتأييد أعمال الإرهاب وارتكاب

(١) مضابط مجلس العموم (Vol. 414, Col. 1927)

الفظائع كاحتجاج على السياسة البريطانية . . . بل بلغت الصفاقة بالدعاية الصهيونية أنها كانت تتهم بريطانيا بتحريضها على قيام المظاهرات المعادية لليهود فى الدول العربية المجاورة لفلسطين .[١]

وكانت إجراءات تلك اللجنة منذ اللحظة الأولى لتكوينها تكاد تكشف سلفاً عن نتيجة أعمالها وتقريرها بالكيفية التى تحقق أهداف الصهيونية . فقد احتوت تلك اللاجنة المكونة من ستة أعضاء بريطانيين وستة من الأمريكيين على عناصر معروفة « بصهيونيتها » المتطرفة ، أما بقية أعضائها الذين أبدوا مجرد استعداد لدراسة وجهة النظر العربية فقد كانوا دائماً هدفاً لحملات الدعاية الصهيونية اللاذعة التى اتهمتهم بالتعصب وانعدام الإنسانية .[٢]

كان من بين أعضاء لجنة التحقيق هذه ريتشارد كروسمان عضو حزب العمال البريطانى — وهو رجل كرس حياته وجهوده لخدمة الصهيونية ؛ وبارتلى كرام (Bartly C. Crum) وهو محام من سان فرانسسكو عرف بترمته للصهيونية وحملاته الشعواء على الاستعمار البريطانى وجيمس ماكدونالد (James G. McDonald) الذى استقال من منصبه فى عصبة الأمم عام ١٩٣٥ احتجاجاً على « تلكؤ » الدول الكبرى فى حل مشكلة اللاجئين من اليهود الألمانيين ، وأخذ يتفانى فى خدمة

(١) انظر تعليق مجلة Economist فى عدد ١٩٤٥/١١/٢٤

(٢) كما كان الحال بالنسبة للمستر هارولد بيلى (Harold Beeley) مستشار وزارة الخارجية البريطانية .

الصهيونية (وحاز إعجاب الرئيس ترومان وتقديره فعينه أول ممثل دبلوماسي لأمريكا فى دولة إسرائيل) . كانت تلك العناصر كافية للتأثير على بقية أعضاء اللجنة ، والخروج بتوصيات تحقق ما تصبو إليه الصهيونية .

وكان التكليف الصادر لأعضاء اللجنة يحتم عليهم أن يفرقوا بين القضية الفلسطينية وبين مشكلة المشردين فى أوروبا ، وأن يدرسوا الموقف فى فلسطين أولا للوقوف على إمكان استيعابها لعدد من المهاجرين اليهود ، ثم ينتقلون إلى أوروبا لدراسة حقيقة حالة اليهود اللاجئين هناك . ولكن اللجنة تعمدت تحت ضغط الصهيونية أن تخرج عن الخطة المرسومة لها ، وزارت معسكرات اللاجئين اليهود فى أوروبا قبل أن تدرس الحالة فى فلسطين .

وكانت الصهيونية قد أعدت مسرحيتها فى معسكرات ، فأتت بالمئات من اليهود أمام أعضاء لجنة التحقيق ليقصوا قصة البؤس والتعذيب والآلام والاضطهاد . . . مما يجعل أى إنسان مهما يكن جحودا يقع تحت تأثير العاطفة ويرثى لحال يهود أوروبا المشردين . وهكذا جعلت اللجنة هذا الأمر « قضية مسلمة » — بعد مشاهدتها لمسرحيات الصهيونية فى معسكرات اللاجئين — وهو ضرورة ترحيل هؤلاء إلى فلسطين أيا كانت الظروف ، ومهما تكن العواقب ، وبصرف النظر عن الإمكانيات الفعلية لذلك البلد ؛ وإن لم تكف فلسطين جميع المهاجرين اليهود فليطرد العرب من أراضيهم وبيوتهم ! نعم ، إن الحال الذى نراه اليوم فى فلسطين كان مقرراً فى خطط عملاء الصهيونية منذ سنين مضت .

ومما يدل على سوء نية أعضاء لجنة التحقيق من الصهيونيين أنهم أرسلوا بتقرير مبدئى إلى الرئيس ترومان يوصونه بضرورة هجرة اللاجئين اليهود إلى فلسطين فى الحال حتى لا تزداد حالهم سوءاً . لقد قالوا ذلك قبل أن تطأ قدمهم أرض فلسطين وقبل أن يشاهدوا الحالة هناك أو يستمعوا إلى وجهة النظر العربية ، وبلغ من شدة تعصبهم الظاهر أن بارتلى كرام هدد بالاستقالة والتوقف عن العمل إذا لم تنفذ مقترحاته ، فرجاه الرئيس ترومان أن يستمر فى تحقيقاته « الصورية » لأنه كان يعلم سلفاً بالتقرير النهائى للجنة .

وكان أن أعد الإرهابيون اليهود « حفلة استقبال » رائعة للجنة التحقيق فى أثناء زيارتها لفلسطين ، متذرعين باحتجاجهم على صدور أوامر السلطات البريطانية بمنع حمل السلاح وحيازة المواد المفجرة . وأراد الإرهابيون أن يضعوا أعضاء لجنة التحقيق من البريطانيين المحايدين أمام الأمر الواقع ويشعروهم بتحدى الصهيونية لهم إلى الدرجة التى لا تعرف التورع أو تقدير المسئولية . فصاروا يهاجمون المعسكرات البريطانية هجوماً عنيفاً مسلحاً كان من نتيجته إلحاق خسائر فادحة فى الأموال والأرواح تحملتها القوات البريطانية صاغرة[١] .

ومن الأدلة الواضحة على خداع الصهيونيين ونفاقهم وتسترهم وراء ادعاء التنصل من أعمال الإرهاب ذلك الاستجواب الذى وجه إلى

---

(١) كان ضمن الحوادث الكبرى التى حدثت فى ذلك الوقت تدمير ١٥ طائرة بريطانية ونسف محطة الرادار فى حيفا ، ومهاجمة ثلاث معسكرات بريطانية .

بن جوريون بصفته المسئول عن الوكالة اليهودية وقتذاك ، وما يكشف عنه من أساليب المراوغة التى كانت أساس المعاملات والسياسة الصهيونية .
ونورد هنا محضر ذلك الاستجواب بكامله لما فيه من دلالة واضحة على كذب بن جوريون وتضليله[1] عندما مثل أمام سير جون سنجلتون رئيس اللجنة وذلك فى ٢٦ مارس عام ١٩٤٦ الذى كان يوجه أسئلته إلى بن جوريون ليعرف مدى علاقة الوكالة اليهودية بأعمال القتل والإرهاب[2] :

س : هل الهجانا فرع من الوكالة اليهودية ؟
ج : إنى لم أتكلم عنها ؛ « هجانا » كلمة عبرية معناها الدفاع .
س : هل تعتبر منظمة من نوع ما ؟
ج : هناك منظمات دفاعية متعددة فى فلسطين .
س : لا تدع الأمر للخيال ! لقد سمعنا هنا عن منظمة مسلحة تحمل اسم « هجانا » ، فهل هى تابعة للوكالة اليهودية ؟
ج : إنى لا أعتقد أن هناك منظمة بهذا الاسم . إنه مجرد المعنى الذى تحمله كلمة « هجانا » وهو الدفاع .

---

(١) إن ريتشارد كروسمان نفسه – وكان حاضراً هذا الاستجواب – لم يستطع أن ينكر خبث بن جوريون ومراوغته .

(٢) تقرير اللجنة وملحقاته نشر بواسطة وزارة الخارجية الأمريكية والحكومة البريطانية عام ١٩٤٦

Department of State Doc ; A.A.C.I. Report, Washigton 1946.

س : وهل هذه المنظمة خاضعة للوكالة اليهودية ؟
ح : كلا ! إنها خاضعة لليهود فى فلسطين . . . إن الوكالة اليهودية لها مشاغل كثيرة . . . إنها مسألة دفاع وأمن، وهى (أى الوكالة) تلجأ بين وقت وآخر إلى الحكومة لتأمين الدفاع عن المستعمرات والمدن .
س : إذن فالهجانا ليست خاضعة للوكالة اليهودية ؟ أليس كذلك ؟
ح : كلا ! ! إن الوكالة اليهودية لا علاقة لها بأى نشاط سرى أو خارج عن القانون .
س : إننى لم أسألك فى هذا . إن نص سؤالى هو : هل هناك علاقة بين الهجانا والوكالة اليهودية أم لا ؟
ح : فى استطاعتى أن أحدثك عن الوكالة ؛ لا عن الهجانا . إننى أمثل الوكالة اليهودية هنا ولا أمثل الهجانا . إن الوكالة لا علاقة لها بنشاط سرى أو غير مشروع يتعلق باليهود فى هذا البلد ، ومن ثم فلا علاقة لها بمنظمة سرية .
س : يا سيد بن جوريون ، إنك تعلم جيداً أن هذه ليست الإجابة المطلوبة عن سؤالى . . . هل (عصابة) الهجانا تابعة للوكالة اليهودية ؟
ح : عند حد معلوماتى ! ! ! ! ليست هناك عصابة بهذا الاسم تابعة للوكالة اليهودية .
س : هل هذه هى الإجابة عن سؤالى ؟

ح : نعم يا سيدى . . .

س : إذن فكأنك تقول إن الهجانا ليست تحت إشراف الوكالة اليهودية بشكل من الأشكال ؟

ح : إنها ليست تحت إشراف الوكالة اليهودية .

س : ومن الذى يدفع نفقاتها ؟

ح : لا أعلم يا سيدى ! ! ! اليهود فى فلسطين .

س : وهل يتم هذا عن طريق الوكالة اليهودية ؟

ح : كلا يا سيدى ، لقد قلت لك كلا .

س : هل يوجد فى حساباتكم ما يثبت الإنفاق على تنظيم الدفاع ؟

ح : نعم توجد أشياء كثيرة .

س : ليكن ، أفهم من كلامك هذا أن الوكالة اليهودية لا علاقة لها (بعصابة) الهجانا ؟

ح : كلا يا سيدى ، تلك منظمة سرية . للوكالة علاقة بالدفاع أى نعم . لأن كلمة « هجانا » لها معنى مزدوج ، فهى تعنى الدفاع ، أما إذا استعملت كملة « هجانا » كاسم علم فهى اسم لمنظمة سرية . . . إن علاقتنا قاصرة على الدفاع ، وليس لنا علاقة بمنظمة تدعى الهجانا .

س : تصور أننى أوجه إليك السؤال فى أوسع معانيه ، هل للوكالة اليهودية أية علاقة بالهجانا .

ح : قلت لك كلا ؛ بالدفاع نعم ؛ لأن « هجانا » معناها دفاع أيضاً .

هكذا كانت تمثل المهزلة أمام اثنى عشر عضواً فوضوا من قبل دولتين من الدول الكبرى لتقرير مصير دولة عربية شاءت الأقدار أن تقع تحت حكم الانتداب البريطانى طوال ثلاثين عاماً . وهكذا كانت تلفق الأكاذيب ، ثم تتكشف الحقائق فيما بعد ويفاخر الصهيونيون بأنهم أحكموا تنظيم العصابات الإرهابية . وهكذا كان يدبر الخداع والسلطات البريطانية تعلم عن تقارير إدارة مخابراتها أن صندوق المؤسسة اليهودية (Jewish Foundatin Fund) كان ينفق ما لا يقل عن مليون جنيه سنوياً على المنظمات الإرهابية خلال ثلاثين عاماً من الانتداب البريطانى . وهكذا كانت تمثل المهزلة أمام أناس مسئولين يراوغهم بن جوريون بينما « يجلس وراءه موسى شرتوك (شاريت) شاحب الوجه ليجذب كم سترته ويهمس فى أذنه كلما تعثر فى الكلام »(١)

كانت تلك المهازل تدبر تباعاً ، والإرهاب يسير على أشده تحت سمع أعضاء اللجنة وبصرهم . . . وزار أعضاء اللجنة فيما بعد بعض الدول العربية واستمعوا إلى أقوال المواطنين اليهود بها ، ومع ذلك كان أعوان الصهيونية من أعضاء اللجنة يدعون كذباً بأنهم لاحظوا أن هؤلاء المواطنين اليهود فى الدول العربية كانوا يساقون إلى الاستجواب (بواسطة السلطات المحلية) تحت تأثير التهديد . ومما يثير الدهشة حقيقة أن الحكومات العربية لم تتيقظ فى ذلك الوقت إلى ضرورة مقاومة المناورات الصهيونية المعادية ، ولم تسع سعياً جدياً للتأثير على لجنة التحقيق (أو على

---

(١) رواية شاهد عيان فى جريدة Middle East Times (28-3-1946)

الأقل فضح مؤامرات بعض أعضائها) . وكل ما فعلته الحكومات العربية عن طريق جامعة الدول العربية أن أرسلت «مذكرة» . . . مجرد « مذكرة » تبين معارضتها فى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين « وتفهم اللجنة أن تقدمها (أى تقدم الجامعة) إليها بتلك المذكرة أو بأقوال شفوية . . . لا ينطوى على اعتراف منها بحق اللجنة فى الفصل فى قضية فلسطين أو على الاعتراف بحق بريطانيا وأمريكا فى أن تعالجا هذا الأمر »[١] .

لعل الأمة العربية اليوم تأخذ من تلك الحوادث عبراً ودروساً . . . ماذا كانت فائدة مثل هذا الكلام من جانب الدول العربية فى الوقت الذى بدا فيه واضحاً لكل مفكر عاقل أن بريطانيا صاحبة السلطة (بحكم الواقع) فى فلسطين لا تجرؤ على مواجهة إرهاب الصهيونيين ، ولا ترى سبيلا إلى عدم إثارة غضب الدول العربية ، فتتنصل من المسئولية وتفسح المجال للولايات المتحدة التى أبدى رئيسها رأيه صراحة فى قضية فلسطين بما يدل على نيته من إقرار الأمور بالقوة والعنف وتحقيق جميع أهداف الصهيونية ؟ . . . إن الصهيونية كانت تتطرف فى الإرهاب وتزداد استعداداً يوماً بعد يوم ، والحكومات العربية تسترسل فى المثالية وحسن النية والتصريحات الواهية العاطفية . . . انظر إلى تقرير أمانة الجامعة العربية ، إنه يقول : « وتود الأمانة العامة أن تنوه بذلك المظهر الجليل الذى تجلى فى تضامن ممثلى الدول العربية أمام اللجنة ، وقد كان لتآزرهم وتعاونهم وإيمانهم بعدالة القضية التى يكافحون عنها أثر بارز فى نفوس

(١) تقرير الأمانة العامة السالف الذكر ص ٥

أعضاء اللجنة وكافة من شهدوا تلك الجلسة التاريخية » ! !

إننا لا ننقد مظهر التضامن والتآزر ، ولا ننكر فضل الإيمان بعدالة القضية ، ولا نريد المقارنة بين أسلوب العرب فى التصريح بحقوقهم وأسلوب الصهيونيين فى الدهاء والمراوغة ، فليس هناك محل للمقارنة . . . وإنما نريد أن نتأمل قليلا ونفكر : هل كان لأسلوب الحكومات العربية هذا أى أثر على أعضاء اللجنة حقاً ؟ وما فائدة هذا الأثر والنتيجة معروفة سلفاً ، والرئيس ترومان ينتظر فراغ اللجنة من « الشكليات » حتى يصرح بما ينوى التصريح به ، أيا كانت توصيات اللجنة .

ورغم تعصب فريق من أعضاء لجنة التحقيق فإن تقريرها تضمن ذكر بعض الحقائق ؛ فقال « وإن اليهود فى فلسطين لا يريدون قط التعاون مع العرب ؛ وفى اقتراحهم إنشاء دولة يهودية فى فلسطين لا يعيرون أى اهتمام للمشكلة التى تترتب على ذلك ألا وهى تدبير مصير مليون وربع من العرب »[١] . ولم يفت أعضاء اللجنة كذلك الاعتراف « بأن طلب إنشاء دولة يهودية فى فلسطين يعتبر هدفاً مبالغاً فيه إذ أنه تعدى ما جاء فى تصريح بلفور ومعاهدات الانتداب ، وقد سبق لرئيس الوكالة اليهودية عام ١٩٣٢ أن أعلن صراحة نبذه لهذا الهدف . . . »

لم تستطع اللاجنة إنكار تلك الحقائق فى تقريرها (الذى أعلن فى ٢٩ أبريل عام ١٩٤٦) ، بيد أنها رغم ذلك أوصت بتسهيل هجرة مائة

(١) انظر تقرير اللجنة السالف الذكر ؛ وكذا تعليق كرمت روزفلت فى كتابه :
Arabs, Oil and History, p. 188.

ألف يهودى إلى فلسطين خلال مدة أقصاها سنة واحدة . . . وهذا هو نفس الطلب الذى سبق أن قدمه بن جوريون إلى وزير المستعمرات البريطانى (لورد) جورج هول ، ورفضته الحكومة البريطانية ، فتبناه الرئيس ترومان . وكما توقع الصهيونيون ، أرسل ترومان فى اليوم التالى لنشر التقرير (٤٦/٤/٣٠) إلى بريطانيا « يأمر » حكومتها بتنفيذ كل ما جاء فى التقرير لصالح الصهيونية ، ويرفض جميع التوصيات الأخرى التى أشار عليه الصهيونيون برفضها لاحتمال احتوائها على اعتراف – مهما يكن يسيراً – ببعض حقوق العرب [١] .

وعند ما جاء رد المستر آتلى (رئيس الوزارة) معلناً أن الحكومة البريطانية لا تريد تحمل المسئولية لتحقيق مثل تلك المقترحات إلاّ إذا توقفت جميع العصابات الإرهابية عن أعمالها ، [٢] كان هذا إيذاناً ببدء حملة ضغط سياسى منقطعة النظير ضد بريطانيا ، وكانت تدبرها الصهيونية الأمريكية بمنتهى الإحكام فى الصحافة والبيت الأبيض والكونجرس الأمريكى وفى كل مكان ، بل فى بعض الصحف البريطانية نفسها . كان ترومان يريد إرغام بريطانيا على تنفيذ المقترحات الخاصة بالهجرة السريعة الواسعة لليهود ، ويريد إرغامها كذلك على السكوت عن أعمال عصابات الإرهاب ، ويطلب من الحكومة البريطانية ألا تربط

---

(١) انظر خطاب ترومان الرسمى فى ١٩٤٦/٤/٣٠ ضمن وثائق الكونجرس (Senate Doc. No. 182)

(٢) مضابط مجلس العموم (Vol. 422, Col. 197)

بين هجرة اليهود « المشروعة » والتى يجب أن تتم على الفور ، وبين أعمال الإرهاب فى فلسطين .

وكان صبر المستر ارنست بيفن قد قارب النفاد — وهو الرجل الذى لم يكن قد أحكم بعد فن المراوغة الدبلوماسية — فأعلن فى كلماته الصريحة المشهورة أن أمريكا تشدد فى الضغط لقبول هجرة يهود أوروبا إلى فلسطين لأنها لا تريد أن تبلى بهم فى أراضيها[١] . ولقد كان رد فعل هذا التصريح أن قامت ضجة فى الكونجرس الأمريكى ، ولمح بعض أعضائه إلى ضرورة « تأديب » الحكومة البريطانية لعدم استسلامها كلية لأهداف الصهيونية ؛ وكان من مظاهر تلك الضجة ما وضح فى أثناء مناقشة القرض الأمريكى لبريطانيا فى الكونجرس ، حيث اقترع عدد غير يسير من أعضاء مجلس النواب ضد هذا القرض عندما طرح للتصويت ، « وكان ثلث عدد الديمقراطيين الذين عارضوا إقرار القرض من ولاية نيويورك » .[٢]

وبدا للصهيونيين أن حكومة الولايات المتحدة لم تفلح فى إلقاء الفزع فى نفوس أعضاء الحكومة البريطانية فقرروا أن يتولوا تلك المهمة بأنفسهم عن طريق الإرهاب والقتل . كان المستر بيفن قد صرح بأن تنفيذ مقترحات لجنة التحقيق سوف يكلف بريطانيا حوالى مائتى مليون جنيه ، وقد فسر رئيس الوزراء كلمنت آتلى هذا التصريح فى مجلس العموم وقال إن

---

(١) انظر نيويورك تايمز فى ١٣/٦/١٩٤٦

(٢) Westerfield المرجع السابق ذكره صفحة ٢٢٩

إثارة الشعور العربى بتنفيذ مقترحات الهجرة سوف يضطر بريطانيا إلى مضاعفة قواتها العسكرية فى فلسطين للمحافظة على النظام .[١]

وردت الصهيونية متوعدة بيقن بأنه « إذا ظن أن إدخال اليهود إلى فلسطين سوف يكلفه كثيراً ، فإن إبقاءهم خارجها سوف يكلفه أضعافاً وأضعافاً ». قالت الصهيونية ذلك وكانت قد بدأت فعلا فى شن أعنف سلسلة من جرائم الإرهاب عرفتها فلسطين فى تاريخها . فى ١٦ يونيو عام ١٩٤٦ دمرت عصابات الإرهاب تسعة جسور من بينها أربعة جسور حديدية ، وتسببت فى إهانة السلطات البريطانية أشنع إهانة . ولما لم تقم تلك السلطات بالتحريات الدقيقة للضرب على أيدى الإرهابيين تمادوا فى استهتارهم بالأرواح واستخفافهم بالأموال إلى درجة هزت المسئولين البريطانيين وأقلقتهم ، فاضطروا إلى تشديد الرقابة على المنشئات الحكومية ، ولم يجدوا بدا من مهاجمة وكر من الأوكار العديدة لعصابة الهجانا .

ورد الإرهابيون الصهيونيون بعمل فاق كل أعمال التحدى ، وفاق كل إهانة لحقت بالإمبراطورية البريطانية فى تاريخها الطويل فقد أراد هؤلاء الإرهابيون أن يتحدوا السلطة البريطانية فى قواعدها ؛ على الرغم من شدة الحراسة التى كانت مضروبة حول مبنى الحكومة فى فندق الملك داود ، فإن عصابة من الصهيونيين يتستر أفرادها فى زى عربى طوقت مبنى الفندق ونسفته عن آخره ، متسببة فى قتل حوالى مائة شخص من

(١) مضابط مجلس العموم (Vol. 424, Col. 1911)

بينهم بريطانيون وعرب من الأبرياء الذين لا ذنب لهم .

وابتهج زعماء العصابات ، وهللوا وتفاخروا بهذا العمل الشائن ، وابتهجت الصهيونية وفرحت لذلك النصر الذى حققته ، النصر بقتل الأبرياء وتدمير الأموال وإزهاق أرواح النساء والأطفال . وهلل اليهود فى أمريكا وكبروا ، وأعلن يهود فلسطين أن هذا هو يوم انتصارهم ، وأنهم يؤيدون الشجاعة والنخوة التى انتهت برجال العصابات إلى نسف مركز الحكومة البريطانية وقتل مائة شخص ! ! هكذا تضافرت عوامل الشر ضد العقل والمنطق والعدل والحق . . . ورغم كل هذا ، ظلت الحكومات العربية تنتظر ظهور الحق ، وتنتظر المنطق، وتنتظر العدل ، وتسترسل فى اعتقادها أن هذا الامتهان لهيبة بريطانيا على أيدى نفر من الإرهابيين سوف يهز مشاعر المسئولين فى الحكومة البريطانية ، وأن ضمائرهم سوف تستيقظ ، وأن أعينهم تتفتح فتبصر الهوة التى كانت تقودهم إليها الأطماع الصهيونية والإرهاب اليهودى، وأنهم سوف يتخذون إجراء يضع الأمور فى نصابها ويرد الحقوق إلى أصحابها . . . ولكن شيئاً من هذا لم يحدث . . . ألم يصرح بن جوريون بأن لا علاقة للوكالة اليهودية بالمنظمات السرية ؟ ؟ ألم يقل إن الوكالة تنظم الدفاع فقط ؟ ؟ إذن ، فلتقبل بريطانيا هذا التفسير ، ولتحن رأسها لتلك السلسة من أعمال الإرهاب، ولتترحم على الهيبة البريطانية فى فلسطين والشرق الأوسط .

* * *

بقى قبل ختام تلك المرحلة من تاريخ القضية الفلسطينية أن نذكر أفراد الأمة العربية بما نقرؤه فى كثير من تعليقات وكتابات السياسيين البريطانيين ، إذ يقولون فى وصف الشعور القومى العربى « إن العرب لا يعرفون سياسة التفاهم ، ولا يرضخون إلا لسياسة الضغط والقوة ! ! » أليس ثمة التباس فى هذا الوصف ؟ ؟ !

٤ ـ محاولات أخيرة

أصبح من الواضح سقوط مقترحات لجنة التحقيق ، فهى غير مقبولة بالنسبة للعَرَب ، والرئيس ترومان يريد تنفيذ بعضها كبداية لتحقيق أهداف الصهيونية فى إنشاء دولة يهودية ، وأعمال الإرهاب الصهيونى تقلق بال السلطات البريطانية إلى درجة الذعر . هنا حاولت حكومة العمال طرح المشروع المسمى « موريسون — جرادى » على الجانبين . وهو مشروع أقرته لجنة من الإخصائيين الإنجليز والأمريكيين ، ويشبه إلى حد كبير ذلك المشروع الذى تقدمت به وزارة الخارجية البريطانية منذ شهور .

وكان هذا المشروع — الذى رفضته الدول العربية وهو فى دور البحث — يقضى بتقسيم فلسطين إلى مقاطعتين إحداهما يهودية والأخرى عربية ، تتمتع كل منهما باستقلال محلى ضمن حكومة فيدرالية ، وإدارة منفصلة لمنطقة القدس[١] . ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت قد وصلت فى تلك الفترة — وبخاصة بعد حادث نسف فندق الملك داود — إلى درجة من الاستياء الواضح الذى لم تستطع كبته ، رغم تهديدات ترومان وضغطه ، فأصدرت فى ٢٣ يولية نشرة رسمية تتضمن سرداً مفصلا لأعمال الإرهاب الصهيونى ضد السلطات البريطانية فى فلسطين[٢] .

---

(١) انظر تفصيل هذا المشروع فى مضابط مجلس العموم
(Vol. 426, Coll. 957 et Seq.)

(٢) نشرة الحكومة البريطانية الرسمية رقم (Cmd. 6873, 1946)

وربما كانت هذه هي اللحظة المناسبة التي كان على الحكومات العربية استغلالها للوصول إلى حل مرض مع الحكومة البريطانية . بيد أنه من المؤسف أن دول الجامعة العربية ، دون أن تعد عدتها بالتسلح والاستعداد الكافي والتدبير المحكم المنظم ، ودون أن تقدر موقفها من ضغط الولايات المتحدة ، ودون أن تشرح للمسئولين هناك عواقب هذا الضغط شرحاً منطقياً مجرداً من العواطف والاحتجاج المجرد والتمسك بوجهة نظر جامدة ، فضلت أن تتمسك بأسلوبها في المطالبة بالحق عن طريق المذكرات والاحتجاج .

وحتى إن كانت الدول العربية قد قبلت مشروع « موريسون — جرادى » ، فليس من الثابت أن يظفر بالنجاح إزاء السياسة التي كانت الصهيونية تتبعها للتأثير على الرئيس ترومان ، وذلك رغم أن المسئولين البريطانيين في مجلس العموم كادوا « يستنجدون » بأمريكا « ويستعطفونها » لتأييد هذا الحل الذى وافق عليه ممثلون من أخصائيي الولايات المتحدة [١] .

لقد جمع الصهيونيون الجهود وكتلوها في الولايات المتحدة ، وتزعمهم ماكدونالد (المعروف بتطرفه للصهيونية) في إيهام ترومان بخطورة الموقف « الانتخابى » إذا ما وافق على مشروع موريسون — جرادى . ومرة أخرى نجح خداع الصهيونية ، وعندما استشار ترومان وكيل خارجيته دين اتشسون ، رد هذا الأخير مقنعاً الرئيس الأمريكى بأنه يعرض نفسه لفقد أصوات الناخبين اليهود في الانتخابات القادمة إذا ما وافق بريطانيا على

(١) راجع مضابط مجلس العموم (Vol. 426, Coll 1242 et Seq.)

مقترحاتها[١] . فما كان من ترومان إلا أن أبدى اعتراضه على المشروع المذكور وأصر على تحبيذ فكرة دولة يهودية ، وعلى تنفيذ مقترحات لجنة التحقيق الخاصة بهجرة مائة ألف يهودى إلى فلسطين .

وإزاء هذا الضغط الأمريكى رأت الحكومة البريطانية أن تحاول « الطريق الدبلوماسى » مرة أخرى ، فدعت طرفى النزاع إلى مؤتمر فى لندن (سبتمبر ١٩٤٦) لمحاولة إيجاد حل يرضى وجهة نظر كل منهما . ووافقت الدول العربية على هذا المؤتمر ، يحدوها الأمل بأن بريطانيا ستستطيع إقرار وجهة نظرهم ، ونصرة جانب العدالة والحق . واستعدت الجامعة العربية لمؤتمر لندن بأن شكلت « الهيئة العربية العليا » — التى عرفت فيما بعد « باللجنة العربية العليا » لتكون مهمتها جمع الأموال وتنسيق الجهود اللازمة لتنفيذ السياسة العربية فى فلسطين . وكان المفروض أن تلك اللجنة التى شكلت فى هذا الوقت المتأخر ستكون هى الأداة لمقاومة الوكالة اليهودية بفروعها المتشعبة فى أنحاء العالم الغربى ، وبأموالها المكدسة ، ومنظماتها الإرهابية ، وتدابيرها التى أحكمت خططها طوال ثلاثين عاما. شكلت«اللجنة العربية العليا» لتحاول جمع المال اليسير الذى تبرع به العرب ، هذا المال الذى مهما يبلغ مجموعه ، ومهما تبلغ تضحيات أصحابه ، فلن يكون إلا قطرة ماء إذا قورن بالملايين التى تكدست لدى الصهيونيين بفضل يهود الولايات المتحدة وحكومتها .

---

(١) انظر صفحتى ٣٤٦ ، ٣٤٧ من كتاب

Walter Millis (ed.) : The Forestall Diaries

وكما كان متوقعاً ، لم يسفر مؤتمر لندن عن نتيجة تذكر . فالدول العربية متمسكة « بالحق الطبيعي » لعرب فلسطين ، وتنادى بضرورة إعطائهم الفرصة لتقرير مصيرهم . على أننا نلاحظ هنا أنه لأول مرة صدرت من الدول العربية مقترحات فى صيغة قانونية سليمة عملية . فقد قدموا اقتراحاً بتكوين دولة واحدة ذات دستور ديمقراطى ، وجمعية نيابية ، يكفل الحقوق المدنية والدينية لجميع الفلسطينيين ، ويعطى حق الجنسية الفلسطينية لكل من يقيم فى فلسطين مدة عشرة سنوات ، كما يكفل التمثيل النيابى فى الجمعية التشريعية لجميع الطوائف بشرط ألا يزيد عدد اليهود عن ثلث مجموع الأعضاء . . . إلى غير ذلك من التفاصيل .

وطبيعى أن هذا الحل لم يكن مقبولا للصهيونيين الذين ضمنوا تأييد ترومان لمطامعهم أيا كان نوعها ومهما يكن تطرفها . ولم تضف الحكومات البريطانية فى مؤتمر لندن شيئاً على مقترحاتها السابقة بتكوين دولة فدرالية . وكما سبق أن أشرنا ، جاء الرئيس ترومان بتصريحه المشهور (فى ٤ أكتوبر) ليظهر لبريطانيا عزمه على تأييد الصهيونية ، ويفسد عليها سياستها الدبلوماسية . ولكى يؤكد ترومان حقيقة نياته ، أعلن موجهاً كلامه للحكومة البريطانية أن مشروع الدولة الفدرالية قد لقى معارضة شديدة من جانب الحزبين (الديمقراطى والجمهورى) فى الكونجرس وفى جميع أنحاء أمريكا ، وأنه لن يفكر فى قبول هذا المشروع بل يصر على تكوين دولة يهودية تتحكم فى إمكانياتها وهجرتها واقتصادياتها .

فشل مؤتمر لندن ، واستمرت الجامعة العربية فى الاحتجاج ، واستمر الصهيونيون فى أساليبهم الإرهابية . احتجاجات وردود ، وأخذ ورد ودبلوماسية ومذكرات ، وتصريحات و . . . يحدث كل هذا بين العرب وبريطانيا بينما المنظمات الإرهابية تزداد استعداداً ، والهجرة اليهودية إلى فلسطين يزداد مداها ، وتجيب بريطانيا بأنها إنما تنفذ « الحصة الشرعية » للهجرة طبقاً لتعهداتها السابقة ! !

ويستفحل الإرهاب ويبلغ أقصاه . . . ويخر الجنود البريطانيون صرعى لفظائع الصهيونية . . . ويتعرض العرب فى فلسطين لأخطار هذا الإرهاب وآثاره تحت سمع المسئولين البريطانيين وبصرهم . . . وتطالب الجامعة العربية بريطانيا « باتخاذ التدابير اللازمة لتسليح الشعب العربى ليتسنى له مواجهة هذا الخطر المتزايد والدفاع عن نفسه وذلك وفق المبدأ الذى جرت عليه فى الماضى بالنسبة ليهود فلسطين حينما قامت الحكومة بتسليحهم »[١] . . . . فلا ترد الحكومة البريطانية بما يفيد مجرد تأثرها بهذا المطلب ! !

وتحتج الأمانة العامة أيضاً — عن طريق مذكرة — أرسلت إلى الحكومة الأمريكية لإشعارها بخطر السياسة التى تتبعها بشأن فلسطين وما « يترتب عليها من إساءة لطيب العلاقات التى ترغب حكومات دول الجامعة أن تظل دائماً بينها وبين الحكومة الأمريكية »[٢] . . . .

---

(١) تقارير الأمانة العامة — صفحة ٢٠

(٢) نفس المرجع — صفحة ٢١

فيجيء الرد بما لا يزيد عن « إفادة بالوصول » ! !

وكأنه لم يبق أمام بريطانيا — وهي المسئولة الأولى — حل إلا حاولته ، وإجراء إلا اتخذته . . . ! ! فتعلن « يأسها » من الموقف وعزمها على طرح المسألة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . . . وكأن الأقدار أرادت أن تختار بريطانيا يوم « أول إبريل » لهذا « القرار العظيم » . . وأرسلت المذكرة البريطانية إلى الأمين العام المساعد لهيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٢ أبريل عام ١٩٤٧ ، تطلب إليه إدراج قضية فلسطين ضمن جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها السنوية العادية ، وعقد اجتماع غير عادي للجمعية لتشكيل لجنة خاصة لتعد تقريراً عن مشكلة فلسطين « تستنير » به الجمعية العامة في مناقشاتها .[١]

---

(١) الملحق الأول من الملحقات المرفقة بتقرير اللجنة الخاصة :
Report of U.N.S.C.O.P. (London H.M.S.O., 1947)

الفصل الرابع

أمريكا تحقق حلم الصهيونية

١ ــ مناورات ولجان

بينما كان مندوب بريطانيا يعلن فى هيئة الأمم أن حكومته لا تريد إقرار وضع فى فلسطين يتنافى مع ضميرها ، وأنها تريد تشكيل لجنة خاصة لدراسة الموقف هناك وتقديم تقرير عنه للجمعية العامة فى دورتها المقبلة ، وبينما كانت الصهيونية تعد عدتها لحبك المناورة فى نيويورك ، كانت الجامعة العربية تفكر ــ مجرد تفكير ــ فى الخطوة التالية التى تتبعها . واستغرق تفكيرها ثلاثة أسابيع انتهت بقرار إرسال مذكرة (عن طريق مندوبى الدول العربية الخمسة الممثلة فى هيئة الأمم) إلى أمانتها العامة طالبة إدراج البند التالى فى جدول أعمالها : « إنهاء الانتداب فى فلسطين وإعلان استقلالها » .

وبديهى أن الدول العربية كانت قد تباطأت وتأخرت وترددت طيلة تلك الأسابيع الثلاثة ، وكان الفضل الأكبر لعملاء الصهيونية فى سكرتارية الأمم المتحدة (وغالبيتهم من اليهود المعروفين بميولهم الصهيونية) فى تسويف البت فى طلب الدول العربية ثم رفضه فى اللجنة العامة (التى

تقر جدول الأعمال) بثمانية أصوات مقابل صوت واحد [١]. وهكذا كان على الدول العربية أن تبدأ كفاحها ضد إجراءات هيئة الأمم التى تمت ونفذت طبقاً لرغبات الولايات المتحدة . وكان هذا الكفاح ممثلا فى الجهود الخاصة لمندوبى الدول العربية الخمس — تلك الدول التى خيل إليها أنها ستكون كتلة قوية تواجه بها خمس دولة تقع الغالبية منها تحت تأثير الصهيونية أو الولايات المتحدة . ولم تكن الجامعة العربية قد اعترف بها كشخصية دولية ، ولم تكن (شرق) الأردن عضواً فى هيئة الأمم ، فكانت حكومتها تعتمد على الاتصالات والتبليغات التى تنقلها أمانة الجامعة من ممثلى الوفود العربية واليهم ، وربما كان لهذا الوضع أثره فى مجرى الأمور فيما بعد حيث كان الملك عبد الله يعرب عن عدم رضاه فى بعض الأحيان عن تصرفات الجامعة العربية [٢].

وصدر قرار الجمعية العامة بهيئة الأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة لدراسة الموقف فى فلسطين ، وتقديم تقرير عنه لبحثه واتخاذ قرار بشأن مشكلة فلسطين على ضوئه . ولقد كان تشكيل تلك اللجنة صدمة أخرى للدول العربية ولقضية عرب فلسطين ، إذ أن الغالبية من الدول الممثلة فيها (باستثناء إيران والهند) كانت معروفة بميلها للصهيونية أو

---

(١) يجدر بالذكر هنا أن الاتحاد السوفييتى كان يؤيد الاقتراح العربى إذ أنه رأى فيه فرصة للعمل على انهاء نفوذ بريطانيا فى فلسطين .

(٢) خاصة فيما يتعلق باستدعاء مفتى فلسطين السابق إلى ميدان النشاط السياسى رغم انقسام الآراء حول أحقيته فى قيادة اللجنة العربية العليا .

خضوعها للضغط الأمريكي ، أما المندوب اليوغوسلافى [١] فقد كان تصرفه ينم من أول الأمر على أن حكومته قد بيتت النية على تأييد كل ما هو ضد بريطانيا . وقد كان وجود صهيونيين بارزين ضمن أعضاء تلك اللجنة دليلا كافياً لإدانتها بالتحيز ومؤازرة الصهيونية مؤازرة واضحة . كان أحدهما هو جورج جارسيا جرانادوس [٢] مندوب جواتيمالا الذى عرف بصهيونيته المتطرفة ومساعيه المتواصلة للتأثير على اللجنة ، والآخر هو مندوب أوروجواى وهى دولة تتحكم فى سياستها المنظمات اليهودية ذات النفوذ المتركز فى عاصمتها ومدنها الرئيسية .

ومرة أخرى كان رد الجامعة العربية رداً ينم عن قصر النظر السياسى والتمسك الجامد بالمثل والمطالبة بالحق رغم أن الدلائل كانت كلها تشير إلى سياسة الضغط والمناورات التى كانت متبعة فى أمريكا والغرب فى ذلك الوقت — ردت الجامعة برفضها التعاون مع اللجنة الخاصة[٣] لأنها لم تعلن ضمن مهامها « إنهاء الانتداب وإعلان استقلال فلسطين » ، ولأن هذا البند لم يدرج ضمن جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم ، ولأن هيئة الأمم لم تفرق بين مشكلة مشردى أوروبا وقضية فلسطين . . . ولأن . . . ولأن التعاون مع تلك اللجنة معناه الإضرار بمصالح العرب والاشتراك فى مؤامرة استعمارية يديرها الغرب . . . ومن ثم وجهت الجامعة

(١) ولم تكن العلاقات قد توترت بعد بين حكومته والكرملين .

(٢) وكان معروفاً باتصالاته بالبيت الأبيض ومعظم المسئولين فيه .

(٣) لجنة هيئة الأمم الخاصة بفلسطين — المكونة من مندوبى إحدى عشرة دولة .

العربية نداءها إلى عرب فلسطين بعدم التعاون مع اللجنة واتباع سياسة المقاطعة . . . وهذا بالفعل ما كانت تريده الصهيونية . . . ألاّ يتصل بأعضاء اللجنة من يكون لديه من قوة الإقناع والبرهان ما يثبت (على الأقل لبعض أعضائها) عدالة القضية العربية من نواحيها العملية الواقعية .

قاطعت الدول العربية اللجنة الخاصة ولم تزودها بالمعلومات والحقائق ، ووجهت اهتمامها إلى الدعاية فى الصحافة العربية ضد مطامع اليهود ومطامع الاستعمار . . . . الصحافة العربية التى لا يقرؤها الغرب ولن يقرأها أعضاء اللجنة الخاصة . . . ولن يقرأها سوى الشعب العربى . . . وهو أدرى بعدالة قضيته ، فما الفائدة من إضاعة الجهود فى التذمر وإظهار العواطف ؟ ألم يكن جديراً بتلك الدول وحكوماتها أن تتخذ الخطوات العملية لإبداء وجهة نظرها بدقة وقوة برهان لمن فوض إليهم أمر النظر فى المشكلة الفلسطينية ؟ لنقارن بين هذا الأسلوب الذى اتبعه العرب وبين الذى اتبعه الصهيونيون ، لا على سبيل المفاضلة وإنما للعبرة والاعتبار .

إن العرب إذ قاطعوا اللجنة الخاصة فى تلك اللحظة الفاصلة وبعد وضوح سياسة أمريكا ونياتها ، كان ذلك بمثابة توقيع صك إعدام الحقوق العربية لا فى نظر هيئة الأمم فحسب ، وإنما من الناحية العملية أيضاً . لقد كانت اللجنة الخاصة تعتمد فى بحوثها (بصرف النظر عن ميول بعض أعضائها) على كل ما وصل إليها من الجانب الصهيونى . إن تلك اللجنة لم يصلها من الجانب العربى سوى برقية عدم التعاون —

أما الصهيونيون فقد أغرقوها بالكتب والنشرات والإحصائيات والبيانات — وإن كان غالبيتها مشوهاً — . زود الصهيونيون اللجنة بتسعة عشر كتاباً تفصيلياً منها مرجع صهيونى أساسى يقع فى ٦٨٦ صفحة باسم « القضية اليهودية أمام لجنة التحقيق الانجلو — أمريكية » — ستمائة وست وثمانين صفحة من الدعاية الصهيونية المنتقاة التى مدت أعضاء اللجنة الخاصة بالبراهين والحجج ووسائل الإقناع ! كما أرسلت المنظمات الصهيونية فى أوربا وأمريكا تسعة وستين مستنداً تحتوى مئات الصفحات من الدعاية الصهيونية التى تكفى لهدم القضية العربية مهما يكن حياد الجهة التى احتكم إليها .

واستعانت اللجنة أيضاً بالاستجوابات التى جرت فى معسكرات المشردين فى ألمانيا والنمسا ، تلك الاستجوابات الخادعة التى مثلت بأحكام ودقة لإثارة الناحية الإنسانية والعاطفية فى نفوس العالم الغربى . ونسرد هنا مثلا من مئات الاستجوابات التى أولتها اللجنة رعاية جدية فى نظرها للمشكلة الفلسطينية ،[١] وهو نمط لمئات غيره من الأمثلة التى جرت فيها نفس المهزلة ، ويصف الحوار الذى دار بين يهودى بولندى وأعضاء اللجنة :

س : هل تريد العودة إلى بولندة ؟

ح : كلا ! لقد قتل أبى ، وأخوتى ، وأخواتى هناك ! ثم إن التعصب

---

(١) هذا مثال من كثير مما جاء فى ملحق تقرير اللجنة :
(U.N.S.C.O.P. Report; HMSO, London 1947)

ضد اليهودية هناك فى ازدياد كبير ، وستزداد كذلك المذابح (pogroms) يوماً بعد يو م !

س : هل ترغب فى الهجرة إلى بلد آخر ؟

حـ : نعم ، ولكن فقط إلى بلدى أنا ـ فلسطين ! !

س : لماذا ؟

حـ : عند ما كنت فى معسكر الاعتقال ، أدركت ألا مستقبل لى إلاّ فى بلدى فلسطين ، وكان هذا هو السبب الوحيد الذى جعلنى أرغب فى الحياة ، وإلاّ فلا معنى لحياتى ! إننى أفضل الموت إذا لم أستطع الهجرة إلى فلسطين .

س : هل كنت تعتبر فلسطين بلدك قبل الحرب (الأخيرة) ؟

حـ : كنت أود دائماً أن أعيش حيث الحرية والمعيشة الطيبة ، ولكنى اقتنعت فى السنين الأخيرة أن هذا لن يتيسر إلاّ فى فلسطين ! !

* * *

إن مثل هذا الحوار الملفق المشوه الكاذب لا يحتاج إلى تعليق أو تفنيد ! ويكفى أن نقول إن مئات مثله تجمعت لدى أعضاء اللجنة واتخذت منها أدلة لإيجاد حل لمشكلة فلسطين . وطبيعى أن أعضاء اللجنة الخاصة لم يرغبوا فى أن يحملوا ضمائرهم مسئولية موت أو قتل عشرات الألوف من يهود أوروبا الذين ادعوا أنهم « سينتحرون » إذا لم يسمح لهم بالهجرة إلى « بلادهم » فلسطين ! ! فكأن أعضاء اللجنة كانوا ملزمين من النواحى الإنسانية والخلقية (هكذا قيل) بحل مشكلة المشردين فى

معسكرات ألمانيا والنمسا . . . وكل ما فعلته الحكومات العربية هو مجرد « الاحتجاج » على الخلط بين قضية فلسطين ومشكلة مشردى أوروبا !
ولعلنا نوجه هنا سؤالا نترك الإجابة عنه لضمائر ساسة الغرب : « لو أن أمريكا بإمكانياتها الاقتصادية الهائلة ويهودها الذين يبلغون خمسة ملايين أو يزيد ، ولو أن بريطانيا بمستعمراتها ، وفرنسا بمستعمراتها وإستراليا ونيوزيلندة اللتين تشكوان من نقص فى السكان . . . لو أن تلك الدول فتحت صدرها لهجرة مشردى أوروبا إلى بلادها ومستعمراتها ، ولو أنها كانت جادة مخلصة فى ترحيبها وعادلة فى سياستها ، لو أن جزءاً من هذا حدث ، فهل كنا نسمع بمشكلة فلسطين ؟ وهل كنا نسمع أدعياء أوروبا من اليهود المشردين يدعون كذباً بأن بلدهم هو فلسطين ؟ أى يهودى يفضل الهجرة إلى فاسطين حيث الضيق الاقتصادى ، عن أن يهاجر إلى كندا أو أو أمريكا حيث العيش الرغد والمجال المتسع للمشروعات والأعمال وحيث لا تعصب نازى ضد اليهودية ؟

ومن الناحية « القانونية » درست اللجنة تقريراً مقدماً من الحكومة البريطانية [١] عن فلسطين فى ظل الانتداب . وكان هذا التقرير تبريراً لأعمال الإدارة البريطانية خلال ثلاثين عاماً من حكمها ، ولم يذكر فيه أن العرب كانوا قد رفضوا الانتداب من أساسه وحاربوه منذ أول خطواته كأسلوب استعمارى . هذا بينما ذكر التقرير البريطانى ما يفهم

---

(١) The Poiltical History of Palestine under the British Mandate; Memorandum presented by H.M. Government, London July 1947.

منه أن منشأ الانتداب هو وعد بلفور ، دون أن ينص على مبلغ مقاومة العرب ومناهضتهم لوعد بلفور هذا . وباختصار ، كان تقرير الحكومة البريطانية هذا مطابقاً للحجة التى يستند إليها اليهود لتبرير مطالبهم ... وبعد فهل كسب العرب شيئاً من مقاطعتهم للجنة أو خسروا جولة أخرى؟ وهل كسب الصهيونيون ؟ إن نظرة إلى خططهم وأسلوبهم الإرهابى أثناء زيارة اللجنة الخاصة لفلسطين لا تترك أدنى شك فى تقدير مكاسبهم المادية والمعنوية والسياسية لتحقيق أهدافهم :

لقد كانت « الاستراتيجية » الصهيونية — إن صح هذا التعبير — محكمة متقنة من جميع نواحيها . فالدعاية الصهيونية العالمية مستمرة لكسب عطف الرأى العام الدولى بما أسمته مأساة مشردى أوروبا ! ومنظمات جمع الأموال ناشطة فى استجداء التبرعات باسم « ضحايا الاضطهاد الفاشى » ! والعصابات السرية تنفذ خططها فى تهريب يهود أوروبا إلى فلسطين ، تساعدها فى ذلك شتى الهيئات الصهيونية بمكاتبها المنتشرة فى جميع دول أوروبا لشراء السفن وتسجيلها ! هذا بينما تختص منظمات أخرى بشراء الأسلحة والذخيرة أينما وجدت وبشتى وسائل التحايل والضغط ! وفى أمريكا تستمر الدعاية الصهيونية ، وجهاز « تنظيم الضغط السياسى » لضمان تنفيذ حكومة الولايات المتحدة أهداف الصهيونية بحرفيتها وكامل أطماعها ! وفى هيئة الأمم المتحدة يقوم فريق من الصهيونيين بالاتصال بالوفود واستمالتهم ، بينما يعد عملاء الصهيونية من أعضاء السكرتارية عدتهم لدحض كل مجهود من قبل الدول العربية ،

حتى يخفت أثر دعايتها ، وتشوه قضيتها بما توافر لتلك الأداة من إمكانيات ! كل هذا والعصابات الإرهابية تنزل بالسلطات البريطانية الضربة تلو الأخرى ، بينما تتلقى المكاتب الصهيونية فى لندن ومدن إنجلترا الكبرى التعليمات المنتظمة من الوكالة اليهودية للرد على كل ما يكتب فى الصحف البريطانية من فظائع الإرهاب الصهيونى فى فلسطين ، حتى لا يثور الرأى العام ويطالب حكومته بتدابير صارمة ضد الصهيونية . . . (ولعمرى لو أن بريطانيا أرادت لما كان ذلك يصعب عليها) . . . !
وبالإضافة إلى كل هذا وغيره من التدبير ، كان المكتب السياسى للوكالة اليهودية يعد التقارير والاقتراحات لكى « يساعد » بها اللجنة الخاصة على الاهتداء إلى سبيل لحل قضية فلسطين ! كما قام مكتب خاص بإعداد الإحصائيات المشوهة عن المناطق المختلفة وعدد اليهود القاطنين بها ، حتى إذا ما جاء وقت التقسيم على أساس توزيع الأغلبية من السكان (عرب أو يهود) فى أنحاء فلسطين ، وجدت اللجنة أمامها خريطة يكاد لا يخلو جزء فيها من « أغلبية يهودية » ، وتحاط المناطق « العربية » فيها « بمستعمرات » قيل إن بها آلاف اليهود .

هذا كان استعداد الصهيونية خلال زيارة اللجنة الخاصة لفلسطين ، ولم يُخلّ هذا الإعداد المحكم بالنواحى الأخرى من التنظيم الصهيونى ، فالوكالة اليهودية تعد العدة ، وتدبر الخطط الحربية والإرهابية للاستيلاء على فلسطين بالقوة ، وتدرب عصاباتها على ذلك ، بينما تتولى الفروع الأخرى من الوكالة تدريب اليهود على القيام بالوظائف الإدارية المختلفة

حتى لا تفاجأ بالفوضى التى قد تترتب على تخلى السلطات البريطانية عن مهامها الإدارية التى يقوم بها موظفون بريطانيون طيلة وجود الانتداب .

. . . قد يجد القارئ فى كل هذا إطالة وإسهاباً لموضوع يعرفه الكثيرون . . . على أننا نود من سرد تلك الحقائق إظهار نقطة هامة بالنسبة للسياسة العربية فى الماضى ، حتى ننير الطريق إلى سياسة المستقبل . . . وتلك النقطة هى أن مثل ذلك التدبير والإعداد الذى قامت به العناصر الصهيونية ، كان يستلزم تدبيراً وإعداداً من الحكومات العربية فى الداخل والخارج ، ولم يكن بكاف أن تبنى السياسة العربية على مجرد الاستناد إلى مذكرات الاحتجاج أو برقيات المقاطعة ، وبخاصة فى الوقت الذى كان جواسيس الصهيونية فيه يرتعون فى الدول العربية ، يبثون الدسائس ويقتفون آثار اجتماعات المسئولين العرب ، ويدسون بواعث الخلاف بين صفوف العاملين لخدمة القضية العربية .

ولقد استغلت الصهيونية اللجنة الخاصة بطريقة انتهازية تتفجر دهاء وخداعاً . فعندما طلبت السلطات البريطانية فى فلسطين إبداء وجهة نظرها أمام اللجنة الخاصة فى اجتماع سرى بدافع مقتضيات الأمن ، احتج الصهيونيون على هذا الإجراء ، وأيدهم جارسيا جراندوس (مندوب جواتيمالا والعضو الصهيونى البارز فى اللجنة) فى احتجاجهم ، وأقر حق الوكالة اليهودية فى أن تعامل أمام اللجنة أسوة بالسلطة البريطانية (الحكومية) حتى يثبت بذلك حق الوكالة فى اتخاذها صبغة رسمية

كالأداة أو السلطة التى تمثل « حكومة فلسطين المستقبلة » بعد انتهاء الانتداب .

وكان الإرهابيون الصهيونيون يساومون السلطات البريطانيون مساومة تحدّ واستهتار ، فيرفضون الكف عن أعمالهم الإرهابية إلاّ إذا كفت بريطانيا عن إيقاف سفن المهاجرين من يهود أوروبا . وكان أن استفز الإرهابيون السلطات البريطانية استفزازاً بلغ مداه ، مما إضطرها إلى إصدار حكم الإعدام على اثنين من الإرهابيين الذين ثبتت إدانتهم فى جرائم القتل المتعمد . عندئذ ثارت الدعاية الصهيونية ، وأقامت الدنيا وأقعدتها ، واستنجدت باللجنة الخاصة قائلة : « كيف تباشر لجنة هيئة الأمم أعمالها بينما المشانق البريطانية تعلق لليهود المظلومين ؟ ! » . فما كان من بعض أعضاء اللجنة إلاّ أن عارضوا فى هذا الحكم ، وبالتالى فى أية أحكام أخرى ضد اليهود ، وكاد جارسيا جرانادوس ، فى دفاعه عن الصهيونيين ، يرغم السلطات البريطانية على الاعتذار لتجرؤها على محاكمة المسئولين عن الجرائم والإرهاب .

وكأن الجهاز الصهيونى أراد ألاّ يترك ثمة فرصة يتسرب منها الشك إلى أعضاء اللجنة فى حكمهم على « فشل الإدارة البريطانية » « وعدالة » القضية الصهيونية ! فدبر الصهيونيون حادثة السفينة اكسودس (Exodus) وجعلوا منها « مادة مفجرة » للدعاية . كانت تلك السفينة (التى اشتريت بمعونة العملاء الأمريكيين) تحمل رخصة بحرية من دولة أمريكية ، ومزودة ببحارة من عصابة الهجانا . وكانت راسية فى ميناء Sète

الفرنسى ، بينما كانت عصابة الهجانا تنقل إليها بمعونة السلطات الفرنسية مئات من يهود ألمانيا المزودين بالأسلحة والمعدات (وكان أغلبهم مدرباً على حرب العصابات) ومجهزاً كذلك بجوازات سفر وتأشيرات دخول لجمهورية كولومبيا . وكانت تلك السفينة قد وضعت تحت الحراسة بناء على طلب الحكومة البريطانية لعلمها بأنها تحمل الآلاف من « المهاجرين غير الشرعيين » .

ورغم علم الحكومة الفرنسية بعدم شرعية إجراءات عصابة الهجانا ، ورغم علمها الثابت بناء على اتصالها بمفوضية كولومبيا بأن تأشيرات السفر كانت مزورة ، ورغم تعهدها[1] لبريطانيا بمساعدتها على إيقاف الهجرة غير المشروعة ، فإن الحكومة الفرنسية ساعدت السفينة على الهروب تجاه فلسطين ، وذلك كما يبدو بدافع التنكيل ببريطانيا جزاء سياستها فى السنين السابقة إزاء إخراج فرنسا من سوريا ولبنان[2] .

وفى المياه الأقليمية لفلسطين أوقفت وحدات الأسطول البريطانى السفينة وحاولت إرغامها على الرجوع من حيث أتت . وهنا قامت الدعاية الصهيونية تشن حملة عنيفة ضد السلطات البريطانية ، وتدعى أن وحدات الأسطول البريطانى أطلقت المدافع الرشاشة على المهاجرين المستضعفين

---

(١) انظر محاضر مجلس اللوردات (Vol. 151, Col. 1388)

(٢) فتقول صحيفة Le Monde مثلا فى عددها بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٤ : « من الغريب أن يطلب إلينا تحمل مسئوليات جديدة فى الشرق الأوسط ، وقد كانت بريطانيا بالأمس تستعمل ضدنا نفس الأسلوب لإخراجنا من تلك المنطقة » .

وتسببت فى قتل النساء والأطفال العزل من السلاح ! ! حدث كل هذا التشويه المتعمد بينما كان المسئولون الصهيونيون يفاخرون « بأن سفينة واحدة من اللاجئين تساوى عشرة ملايين كلمة فى سبيل إقناع اللجنة ». وقد فاق الأسلوب المبتذل الذى استعملته الصهيونية فى الدعاية كل الحدود عندما نشروا صورة طفل قيل إنه مات فى السفينة اكسودس ، وكتبوا عليها « هذا الطفل البرئ قتله النازيون البريطانيون السفاحون خنقاً بالغازات السامة »[١] . ! ! وتم للصهيونية ما أرادت ، وخدع أعضاء اللجنة بالدعاية الصهيونية فقالوا إنهم اقتنعوا ! أو كما قال مندوب يوغوسلافيا : « هذه هى خير شهادة يمكننا الحصول عليها » . وباعتراف جارسيا جرانادوس نفسه فى مذكراته[٢] التى تزخر بالتعصب حققت الدعاية الصهيونية أمام اللجنة الخاصة نجاحاً لا مثيل له .

* * *

وانتهت اللجنة الخاصة من تحرياتها ، وجمعت لديها « الحقائق » التى تسترشد بها دول العالم فى الأمم المتحدة ليساهموا فى حل القضية الفلسطينية . ولكن الأغلبية من أعضائها[٣] أخذوا على عاتقهم — أو بإيعاز من حكوماتهم — مهمة « حل » المشكلة الفلسطينية وأعطوا

---

(١) راجع تفاصيل تلك الأساليب كما كتبها شاهدها :
(R.D. Wilson; Cordon and Search)

(٢) Garcia Granados ; The Birth of Israel.

(٣) كندا ، تشكوسلوفاكيا ، جواتيمالا ، هولندة ، بيرو ، السويد ، أورجواى

لأنفسهم حق اقتراح تقسيم فلسطين طبقاً لما سموه « اقتراح الأغلبية »[١] .
سبعة أعضاء وقعوا تحت تأثير فريق من المتطرفين ، سبعة أفراد يدعون أنهم درسوا القضية الفلسطينية دراسة كافية خلال فترة زيارتهم القصيرة ، ويدعون أن لديهم من الأسانيد ما يكفيهم لإيجاد الحل — وهو التقسيم .
أى منطق دولى هذا الذى يقول إن آراء سبعة أفراد غرباء عن مشكلة كبيرة تؤثر فى شعور وآمال سبعين مليوناً من العرب ، يمكنهم بعد دراسة قصيرة مشوبة بالتضليل وتشويه الحقائق أن يرسموا خطوطاً على خريطة أقليم عربى ، وبتلك الخطوط ينقسم هذا الإقليم ويعطى الجزء الأكبر منه إلى قوم غرباء بينما يطرد أهل هذا البلد الشرعيين من بيوتهم وأراضيهم ؟
إنه ليس منطق الحق أو العدل أو المثل الأخلاقية أو الديمقراطية ، بل منطق سياسة القوى التى كانت تعلم سلفاً بالنتيجة التى ستأتى بها تلك البعثة أو اللجنة فى تقريرها . . . . وهى النتيجة التى تم الاتفاق عليها بين الرئيس ترومان وقادة الصهيونية فى الولايات المتحدة .

---

(١) لا يتسع هذا البحث لسرد تفاصيل مشروع التقسيم الذى اقترحته « الأغلبية » ، ولا المشروع الآخر المسمى « بمشروع الأقلية » ويمكن الرجوع إلى تفنيد تفاصيل المشروعين فى الفصل الثالث عشر من الجزء الثالث من بحث المؤلف
(The Pan-Arab Movement in Theory and Practice), Lond. Un. 1950.

٢ – تقسيم بالإكراه

بدأت دورة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة والاتجاهات تدل بوضوح على أن حكومة الولايات المتحدة وعدداً من ممثلى الحكومات الأخرى تؤيد قرار تقسيم فلسطين . وفى المراحل الأولى للمناقشة العامة للموضوع حاول ممثلو الدول العربية جهدهم لاقناع بقية الوفود بوجهة النظر العربية ، بيد أنه كان إقناعاً يستند إلى الحق والعدل والأسس الأخلاقية وهى كلها دوافع لا مكان لها فى سياسة القوى! ! وكان من الواضح أن احتجاج الدول العربية الصارخ لن يجدى فتيلا إزاء الضغط المنظم الذى كانت تستخدمه الصهيونية لدى الدول الكبرى والصغرى على السواء ، وإزاء سياسة الرئيس ترومان التى كانت تقف إنجلترا أمامها مكتوفة الأيدى .

وحاول مندوب بريطانيا (كريتش جونز) أن يحذر اللجنة السياسية (التى كانت تناقش الموضوع) من عواقب الانحراف تجاه تأييد التقسيم ، فقال إن حكومته لن تتحمل مسئولية إقرار التقسيم ضد رغبة العرب ، كما هاجم تواطؤ بعض الدول مع الصهيونية وتزويدها الإرهابيين بالسفن والمعدات والأسلحة والأموال لتحريضهم على الهجرة غير المشروعة إلى فلسطين . وكان رد مندوب الولايات المتحدة هرشل جونسون (Herschel Johnson) يحمل معنى ظاهراً ، إذ أصر على أن تكون

بريطانيا مسئولة عن تهيئة الفرصة (قبل الميعاد المقرر لأنهاء الانتداب) لليهود حتى تكون المناطق المخصصة لهم معدة ومهيئة ومنظمة من الناحية الإدارية، وحتى يتسنى لهم استلامها من بريطانيا دون إثارة اضطراب أو خلل إدارى . فكأن جونسون كان يتكلم عن التقسيم كقضية مسلم بها .

والأدلة كثيرة على أن الضغط الصهيونى لعب دوراً هاماً فى التأثير على سياسة الولايات المتحدة فى القضية الفلسطينية ، وجعلها تتخذ طريقاً مضاداً لمصلحتها العليا، وبالتالى جرّت معها حكومات دول أخرى كانت إما مترددة أو معارضة للتقسيم . ومن الكتاب والمؤرخين من يشير إلى أن الرئيس ترومان نفسه لعب دوراً هاماً فى تلك السياسة الموالية للصهيونية[١]. ومن الثابت أيضاً أن اللجنة (المركزية) للحزب الديمقراطى أشارت على الرئيس ترومان فى تلك الفترة بأن الا كتتابات المالية للحملة الانتخابية القادمة تتوقف على تأييده للصهيونيين[٢] .

وتم تأييد ترومان لاقتراح التقسيم رغم اعتراض المختصين من مستشارى وزارتى الخارجية والدفاع ، وبقى أمام الرئيس أن يتحدى هؤلاء المستشارين ويسعى للحصول على تأييد الدول الأخرى لأهداف الصهيونية ، فإن تلك الأخيرة كانت تعلق آمالا كباراً على نفوذ الولايات المتحدة وضغطها على الدول الصغيرة وبعض الدول الكبيرة . وفى وصف المستر سمنر ولز لتلك الفترة من تاريخ السياسة الأمريكية ما يؤيد أن الصهيونيين تكاتفوا

---

(١) انظر صفحة ٣١٧ من كتاب (Daniels; The Man of Independence)

(٢) انظر صفحة ٣٠٤ وما بعدها فى (Miills; The Forrestal Diaries)

مع بعض المسئولين فى البيت الأبيض ، وبمساعدة فريق من أعضاء الكونجرس ، للقيام بحملة استغلت فيها كل وسائل الضغط للتأثير على الوفود الأخرى فى هيئة الأمم وإرغامها على تأييد اقتراح التقسيم .

وبدأت بوادر نجاح الضغط الصهيونى تلوح فى الأفق السياسى مرة أخرى ، انساقت الوفود إلى تأييد الولايات المتحدة فى إقرار التقسيم دون أن تدرى لماذا تفعل حكوماتها ذلك . لقد نسيت حكومات الدول التى أيدت التقسيم — أو قل تعمدت أن تنسى — الاعتبارات الأساسية والجوهرية للقضية الفلسطينية . نسيت أن الدولة التى تنشأ فى فلسطين يجب أن تضمن حقوقاً متساوية لسكانها من العرب واليهود ! ونسيت ضرورة ضمان الوحدة الاقتصادية لبلد يعتبر ضعيفاً من ناحية الإمكانيات الاقتصادية ! ونسيت أن التقسيم المفتعل غير الطبيعى لا يجعل من أى الأقليمين منطقة مكتملة اقتصادياً يمكنها أن تعيش على مواردها ! ونسيت أن فلسطين كدولة مستقلة موحدة قد تكون أكثر تجانساً وانسجاماً مع النظم الاجتماعية والسياسية فى الدول المجاورة ، بينما خلق دولة يهودية منفصلة ينزح إليها الغرباء من أوروبا لن يحقق لها هذا الانسجام أو التجانس .

وأكثر من هذا وذاك ، فإن الدول التى أيدت اقتراح التقسيم تعمدت ألا تكترث بنتائجه المجحفة بحقوق العرب ! ولم تفكر فى أن خير وسيلة لحل المشكلة فى ذلك الوقت هو إنشاء نظام فدرالى فى فلسطين ، يحقق

(١) Sumner Welles; We need not fail, p. 63.

للفريقين أهدافهما القومية ويجعل من فلسطين دولة جديدة ذات « قومية » فلسطينية ينسى فيها العرب واليهود أحقادهم، ويتدبرون الأمر للعيش السلمى ، فيعيش اليهود فى سلام إذا كفوا عن صهيونيتهم ، كما يعيش أقرانهم فى الدول العربية الأخرى . نسيت الدول المؤيدة لاقتراح التقسيم كل تلك الاعتبارات ، ولم تفهم القضية على حقيقتها ولا المشاكل التى تترتب على الرضوخ لمطامع الصهيونية وخلق دولة يهودية معادية للعرب فى قلب الأمة العربية .

واستمرت الحملات ضد مصلحة العرب داخل هيئة الأمم وخارجها . فالعراقيل توضع أمام الوفود العربية ، ولا تقوم السكرتارية بنشر خطبهم على حقيقتها ، ولا تيسر لهم استخدام أدوات الدعاية بنفس القدر الذى تيسره للوفود المؤيدة للصهيونية . والصحافة الأمريكية زاخرة بالدعاية للصهيونية يوماً بعد يوم ، ومحطات الإذاعة والتلفزيون تحت تصرف دعاة الصهيونية . والصحف تضلل الرأى العام الأمريكى وتشوه له الحقائق ، ولا تشير مجرد إشارة إلى وجهة النظر العربية[1]. وكانت جماهير اليهود تتكتل فى الردهات والقاعات وفى مداخل مبنى هيئة الأمم وتقذف المندوبين العرب بشتى الإهانات النابية ، ولم تتوقف تلك الإهانات

---

(١) ومن الحقائق الغريبة فى تلك الفترة أن أحد الشخصيات العربية أقام وليمة فاخرة كبرى فى أكبر فنادق نيويورك ، ودعى إليها جميع الصحفيين والمراسلين وأكرم وفادتهم ، وتحدث معهم مفصلا وجهة الرأى العربية ، ومفنداً مزاعم الصهيونية . . . وفى اليوم التالى لم تذكر صحيفة واحدة حرفاً واحداً من كل ما حدث به .

والحملات رغم احتجاج الوفود العربية رسمياً لدى الحكومة الأمريكية وفى اللجنة الاجتماعية للجمعية العامة .

ورغم تلك الدعاية النابية والهجوم السافر ضد الوفود العربية ، فإن ممثليهم فى اللجنة السياسية لم يستسلموا لليأس ، وظل الأمل يحدوهم فى إقناع الدول « المحايدة » بالظلم الذى يقع على سكان فلسطين العرب إذا قسمت دولتهم على النحو الذى أرادته الولايات المتحدة . وتكلم المندوبون العرب فشرحوا قضيتهم من جميع نواحيها ؛ تكلم مندوب اللجنة العربية العليا فأعطى تاريخاً مفصلا لفلسطين العربية وبين وجه العدالة فى مطالبة العرب بحقوقهم ! وتكلم مندوبون آخرون موجهين اللوم إلى بريطانيا من أنها هى المسئولة عن محنة العرب فى فلسطين ، وأن ميثاق الأمم المتحدة يحتم إعطاء أهل فلسطين الشرعيين حقهم فى تقرير مصيرهم ! ولكن دون جدوى .

وفى ٩ أكتوبر أعلنت الحكومة البريطانية عزمها على تصفية الانتداب خلال الأشهر المقبلة ، فنسمع صدى ذلك فى « قرارات هامة » للجامعة العربية . نسمع أن «قرارات بلودان» السرية الخطيرة ستنفذ إذا ما أُخِل بحقوق العرب فى فلسطين ، وأنه يتحتم على الدول العربية أن تتخذ الاستعدادات الحربية والاحتياطات اللازمة على حدود فلسطين حتى تمدّ يد المساعدة إلى سكانها العرب ، ونسمع توجيها ونداء إلى أعضاء الجامعة لمدّ يد المساعدة المادية والمعنوية لعرب فلسطين . . . إلى غير ذلك من القرارات التى وإن لم تكن جدية وإيجابية وعملية فى إمكان تنفيذها ، فإنها على أى الحالات كانت تلزم الحكومات العربية قانونياً ومعنوياً ! كما

أنها أعطت لمؤيدى التقسيم فرصة للتفكير فى خطورة تأييدهم لمثل ذلك الاقتراح .

وأحست الصهيونية بهذا التردد الذى قد يصيب اتجاه بعض الدول فى هيئة الأمم ، فسارع الصهيونيون إلى إرسال مذكرة إلى الأمين العام للهيئة — عن طريق عملائهم فى نيويورك — يشيرون إلى أن الدول العربية « لن تستطيع خوض معركة مسلحة فى فلسطين إلاّ إذا حصلت على الأسلحة من الدول الكبرى . . . وأن لدى منظمة الهجانا وحدها قوة تعادل ٧٠ ألف ، كافية للوقوف فى وجه أى اعتداء ، ولتدمير كل قوة مهاجمة ، والدفاع عن فلسطين لمدة عام كامل » . وكان الغرض من تلك المذكرة إقناع المترددين من أعضاء الأمم المتحدة بأن الصهيونية لن تخشى تهديدات الحكومات العربية ، وأن العصابات الصهيونية سوف تحقق تهويد فلسطين رغم أنف الدول العربية ودول العالم أجمع ، وأن قرار التقسيم إذا صدر من هيئة الأمم سيكون له أثره فى إلزام العرب بتنفيذ نصوصه والاستسلام لمطالب اليهود .

ويبدو أن تلك المناورة كان لها أثرها على بعض الوفود ، فبدأ العرب يفقدون بعض المؤيدين لوجهة نظرهم . وبدأت بوادر انهزام القضية العربية تلوح فى الأفق ، خصوصاً وأن الاتحاد السوفييتى — ومن ورائه الدول الضالعة معه — أعلن تأييده لاقتراح التقسيم . ومرة أخرى حاول ممثلو الدول العربية إنقاذ الموقف ! فاقترحوا نظام وصاية مؤقت فى فلسطين ،

واقترحوا نظاماً فدراليا ، واقترحوا عرض المشكلة على محكمة العدل الدولية ، وتوسلوا إلى المنطق واستشهدوا بأسس العدالة والمثل الأخلاقية وحقوق الشعوب فى تقرير المصير . . . وكأن لم تكن هناك أذن تسمع !

وبينما كانت وفود الدول العربية تستند إلى وعود حكومة الولايات المتحدة « باتخاذها موقفاً محايداً وعدم تأثيرها على وفود الدول الأخرى »[١] كانت المؤامرات تدبر سراً وعلانية للحصول على الأغلبية الكافية لإقرار إقتراح التقسيم . فقام الرئيس ترومان – تحت ضغط بعض مستشارى حزبه – ببذل الجهود لضمان تأييد قرار التقسيم من جانب الدول التى تخضع لنفوذ الولايات المتحدة أو مشورتها ! وكلف الرئيس الأمريكى قاضيين معروفين من قضاة المحكمة العليا لبذل الجهود لتحقيق ذلك الغرض[٢]. ولم يكن هذا الضغط السياسى بخاف على الكثيرين ، وكان الرئيس ترومان يقوم بتنظيمه ضد رغبة الإخصائيين فى وزارة الخارجية الأمريكية ، ورغم نصيحتهم له بخطورة تلك السياسة ، كما شهد بذلك المستر سمنر ولز نفسه ، وكما شهد المسئولون البريطانيون[٣]. وهكذا تحولت هيئة الأمم المتحدة بفضل الضغط الذى سلطه ترومان على أعضائها ، تحولت من ذلك المنبر العالمى الحر الذى تسوى فيه المشاكل الدولية ،

---

(١) كما صرح بذلك نورى السعيد فى ذلك الوقت ارتكاناً على ما وصفه من اتصالات دارت بين الوفود العربية والمسئولين الأمريكيين .

(٢) The Forrestal Diaries; pp. 309, 323, 344-358.

(٣) مضابط مجلس العموم (Vol. 445, Col. 1284)

إلى ميدان للسياسة المادية وسياسة الضغط وإقرار الباطل وامتهان كرامة الدول وحقوق شعوبها . هكذا كان يسلط الضغط السياسى فى عاصمة الولايات المتحدة الزعيمة الكبرى للعالم الحر .

بيد أن الصهيونية لم تكن قد بذلت مجهوداً كافياً حتى يوم ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، إذ خرج اقتراح التقسيم من اللجنة السياسية بتأييد أغلبية قدرها ٢٥ مقابل ١٣ من المعارضين ، بينما بلغ عدد الوفود الممتنعة أو المتغيبة ١٩ . ولم تكن تلك الأغلبية بكافية لصدور القرار فى الجمعية العامة ، إذ أنها تقل عن الأغلبية اللازمة – وهى ثلثى الأصوات ، وظنت الوفود العربية أن الحق سينتصر وأن قرار التقسيم سوف يسقط فى الجمعية العامة . وحاول سير الكسندر كادوجان المندوب البريطانى مرة أخرى فى الجمعية العامة (فى ٢٦ نوفمبر) أن يبين أن حكومته لن تكون مسئولة عن تنفيذ التقسيم بالقوة ، ولكن المندوب الأمريكى هرشل جونسون رد على هذا باتهامه الحكومة البريطانية بوضع العراقيل فى سبيل حل المشكلة ، ونوه بأن قرار التقسيم سوف ينفذ مهما تكن العراقيل . وطبيعى أن يقول هرشل جونسون هذا الكلام فى اليوم السادس والعشرين من نوفمبر ، وفى الجمعية العامة لهيئة الأمم . إن جونسون فى تلك اللحظة لم يكن ليخاطب وفود العالم أو ممثلى حكومات الدول ، ولم يكن معبراً عن عقيدته أو ميوله ، ولا عن مصلحة بلاده ، ولا عن السياسة الرشيدة لحكومته . . . إذن ماذا ؟ كان المستر هرشل جونسون فى ذلك التاريخ يتكلم فى الجمعية العامة مخاطباً الجموع اليهودية التى كانت قد تجمهرت فى قاعة الجمعية وشرفتها وردهاتها !

وكان اليوم التالى عطلة تقليدية فى المجتمع الأمريكى — وهى عطلة « يوم الشكر » ! وهذا اليوم[١] يخصصه الأمريكيون للابتهال إلى المولى وشكره على نعمه التى أسبغها عليهم ! وإنها لسخريات القدر حقاً أن يستغل بعض الساسة الأمريكيين يوم الشكر هذا لارتكاب أعمال كانت نتيجتها إلحاق الشر والضرر بمئات الألوف من بنى الإنسان . لقد استغلت حكومة ترومان يوم عيد الشكر هذا فى التأثير على وفود بعض الدول الصغيرة (وعلى فرنسا أيضاً) وحكوماتها للانضمام إلى المعسكر الصهيونى بصرف النظر عن المصالح الحيوية لتلك الدول ، ناهيك عن تقديرها للمثل الديمقراطية والقيم الأخلاقية . وكانت النتيجة أن تغيرت اتجاهات عدد من الوفود عندما اقترع على اقتراح التقسيم فى ٢٥ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، وتم هذا التغيير على النحو الآتى :

كان ضمن الدول التى امتنعت عن التصويت أو تغيبت عند الاقتراع فى اللجنة السياسية (٢٥ نوفمبر) فرنسا ، هولندة ، بلجيكا ، لكسمبورج ، نيوزيلندة ، هايتى ، الفيليبين ، باراجواى ، وليبريا — فأصبحت كلها مؤيدة لقرار التقسيم ! !

وكانت سيام من الدول المعارضة لقرار التقسيم ، وصادف تلك الفترة حدوث انقلاب سياسى بها ، كان من نتيجته استدعاء مندوبها فى هيئة الأمم ، فتغيبت عند الاقتراع النهائى . وهكذا تشاء الأقدار أن يفقد العرب صوتاً آخر بفعل تيارات سياسية فى دولة تبعد آلاف الأميال عن أرض فلسطين .

---

(١) وهو عادة الخميس الأخير من شهر نوفمبر .

ولم تسلم حكومتنا شيلي واليونان من الضغط الصهيوني الأمريكي ، ولكنهما اقتنعتا في آخر الأمر بوجهة النظر العربية ، فامتنعت شيلي في الاقتراع النهائي بعد أن كانت من المؤيدين للتقسيم ، وعارضت اليونان التقسيم بعد أن كانت من الممتنعين .

وهكذا بفضل السياسة المادية والأساليب الماكيافيلية التي تجلت في نيويورك بأجلى مظاهرها ، وافقت الجمعية العامة في ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ على قرار تقسيم فلسطين بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً مقابل ثلاثة عشر صوتاً معارضة ، وبامتناع عشرة دول عن التصويت . ولم يكن أمام الدول العربية بعد هذا الامتهان لكرامة دولة شقيقة إلا أن ينسحب ممثلوها من قاعة الاجتماع ناقمين على سياسة الضغط ، وعلى انتهاج بعض الدول سياسة تبعد كل البعد عن المثل والقيم التي يجب أن تكون أساساً للمعاملات الدولية . لقد كان موقف ممثلي بعض الدول بعد تغيير سياسات حكوماتهم وتألبهم ضد القضية العربية محرجاً إلى درجة بلغت حدود الخجل والخزي ، وبلغ من شدة حرج مندوب هايتي أنه وزع خطابات على ممثلي الدول العربية يعتذر فيها عن تغيير موقفه ، بعد أن كان متحمساً للقضية العربية ، ويقول إن حكومته قد أرغمت وفدها على الاقتراع في صالح الصهيونية ... ولكن هذا الاعتذار لم يفد العرب في شيء .

وليس أدل على تلك المناورات التي حبكتها الصهيونية في نيويورك من شهادة الكتاب الأمريكيين أنفسهم ، وهم أعلم بالتيارات السياسية الداخلية في بلدهم من غيرهم من المعلقين ، ويحسن أن نستشهد هنا

ببعض هؤلاء الكتاب إظهاراً للحقيقة التى قد يتجاهلها أو يتناساها البعض .
من ذلك مثلا ما جاء فى تعليق كرمت روزفلت فى مقال له[١] : « لقد أرغمت (تلك الدول) على تأييد قرار التقسيم ، ولم يحفل الصهيونيون وأعوانهم فى الحكومة (الأمريكية) بتلك الاعتبارات الأخلاقية والمثل العادلة التى كان يجب مراعاتها كحق تقرير المصير ، ولم يهمهم الظلم الذى يلحق ببلد نتيجة تقسيمها متجاهلين رغبة الغالبية من سكانها . ولم يهم هؤلاء أن يكون لتلك الدول (التى سلط عليها الضغط) مصالح يجب مراعاتها . فبعض تلك الدول تضم جماعات وأقليات لكل منها أثرٌ فى الحياة السياسية ، كما لليهود أثر فى الحياة السياسية فى أمريكا . فيوجد فى ليبريا والصين والفيليبين جماعات كبيرة من المسلمين ؛ ولكل من الحبشة واليونان مصلحة حيوية فى الإبقاء على علاقات حسن الجوار مع جيرانهما من الدول الإسلامية ؛ ولقد كانت كلها دولا صغيرة أو ضعيفة ، فلماذا أجبرت على أن تعطى أصواتها لتأييد قرار يهم فئة خاصة تسيطر على السياسة الداخلية لدولة كبرى كالولايات المتحدة ؟ لقد تدفقت على وفود تلك الدول (الصغيرة) وحكوماتها البرقيات والمكالمات « التليفونية » والخطابات والتهديدات ، ومعظمها كان من أعضاء الكونجرس ، والكثير منها كان يتحايل باسم حكومة الولايات المتحدة وباسم هيبتها . . . لقد قام أحد الديمقراطيين المعروفين — وكان على صلة وثيقة بالبيت الأبيض — بمهمة مخاطبة حكومة هايتى تليفونياً ، وكان

---

(١) عدد يناير سنة ١٩٤٨ من مجلة Middle East Journal

يتكلم بلهجة يفهم منها نفوذه وسلطته . كما قام أحد الاقتصاديين المعروفين بصلته الوثيقة بالبيت الأبيض وعلاقاته كمحور اتصال مع الصهيونيين ، باستخدام نفوذه لإقناع وفد ليبريا . وكانت النتيجة أن تلكما الدولتين أيدتا قرار التقسيم . . . ولا شك أنه كان من الصعب على وفود الدول الصغرى الموجودة أن تقدر الأمور حق قدرها ، وتحكم بميزان العدل والحق والمصلحة العليا لبلادها ، وما حدث فى هيئة الأمم كان تكراراً لما حدث فى الولايات المتحدة من استخدام الصهيونية نفس الأساليب التى نجحت بها ، ونفس التأييد الذى أعطته الولايات المتحدة لمساعدة الصهيونيين فى الوصول إلى هدفهم » .

وثمة مثال آخر يشهد به معلق جريدة نيويورك بوست إذ قال[١] :

« . . . من الرئيس ترومان إلى بقية المرءوسين عمل الأمريكيون على الضغط فى شتى النواحى لنجاح قرار التقسيم . وقد صدرت الأوامر إلى أوستن للقيام بحملة واسعة بمساعدة هرشل جونسون وجنرال هلدرنج . . . وبالتدريج تحقق للأمريكيين ما أرادوا ، ولو أن جروميكو (مندوب روسيا) علق على ذلك تعليقاً لاذعاً بقوله إن الاتحاد السوفييتى كان مؤيداً للتقسيم من أول الأمر ، ولم يكن فى حاجة إلى التلاعب للحصول على الأصوات المؤيدة . . . »

وحتى جريدة « المانشستر جارديان » التى عرفت بموالاتها الدائمة للصهيونية ونقدها التهجمى للقضية العربية ، حتى تلك الجريدة لم يستطع

(١) فى عدد ١٩٤٧/١١/٣٠ .

معلقها أن يخفى الحقيقة إذ كتب (فى عدد ٤٧/١٢/٢) :

« . . . والجنرال رومولو مندوب الفيليبين ، هو واحد فقط من فريق الساخطين ، فقد ألقى خطابا حماسيًّا معادياً لقرار التقسيم ، وسافر عائداً إلى بلاده مزهوًّا بانتصاره ، ثم سمع وهو فى عرض البحر أن حكومته قد أبرقت إلى مساعده فى هيئة الأمم ليطرح المبادئ والمثل جانباً ، ويقترع مع الجانب الآخر . »

* * *

وإذ يثبت لنا أن مصالح الأقلية الموالية للصهيونية فى الولايات المتحدة كانت سبباً فى كل تلك المناورات التى انتهت بفوز قرار التقسيم فى هيئة الأمم ، فإن المرء ليتساءل عن الدوافع أو المصالح القومية التى دفعت الدول الأخرى إلى تأييد ذلك القرار ؟ لماذا اتخذت فرنسا مثلا هذا المسلك المضاد لمصالح الأمة العربية وهى الدولة التى لها مصالح عديدة فى أقاليم عربية ، ويهمها أن تساهم فى تأييد أمانى العرب ومساندة قضيتهم ، إذا هى أرادت أن تبقى على العلاقات الطيبة معهم ؟ إن فرنسا كدولة كبرى مسئولة إلى حد كبير عن مصير العلاقات السياسية فى العالم ، لم تأبه بمصالح الأمة العربية ، وإنما كانت تنظر إلى مصالحها الذاتية . فهى تدعى غضبها من دول الجامعة العربية لتدخلها فى شئون شمال أفريقيا العربى ، وتتخذ من ذلك ذريعة للتنكيل بالدول العربية . ثم إن فرنسا كانت تأمل من السير فى ركاب السياسة الأمريكية أن يأتى اليوم الذى فيه تخدم الولايات المتحدة مصالح فرنسا بتأييد استعمارها لشمال أفريقيا ،

وهذا هو ما حدث فعلا خلال السنين الأخيرة فى هيئة الأمم المتحدة . وإن صح ما يقال من جانب بعض الكتاب من أن فرنسا كانت تريد التنكيل ببريطانيا والانتقام منها لأنها كانت مسئولة عن إنهاء الحكم الفرنسي فى سوريا ولبنان ، فما ذنب الأمة العربية ؟ وما ذنب فلسطين العربية لكى يهدر كيانها بسبب تنازع النفوذ بين دولتين كبريين ؟

وما الذى حدا بالصين الوطنية – وهى أيضاً دولة كبرى من الناحية النظرية إن لم تكن كذلك من الناحية العملية – أن تخذل القضية العربية وهى الدولة التى حاربت سنين متوالية ضد العدوان اليابانى وضد الاستعمار الغربى ؟ أيكون السبب ذلك القرض المالى الذى كان تشيانج كاى تشك ينتظر استجداءه من الولايات المتحدة ؟ أم لأى مصير الصين الوطنية وكيانها كان وما زال رهناً بإشارة الولايات المتحدة ، ومن ثم كان على سياسة الصين الوطنية أن تخضع لإملاء البيت الأبيض ؟

وماذا كان وراء السياسة الروسية فى تأييد قرار التقسيم ؟ كيف حدث هذا التوافق التام بين المصالح الروسية والمصالح الأمريكية ؟ إن روسيا كانت قد فشلت فى سياسة الضغط الذى سلطه الكرملين على كل من تركيا واليونان فى الفترة بعد الحرب العالمية الثانية ، وربما كان تأييد روسيا لتقسيم فلسطين يستهدف من ورائه فتح باب آخر لتدخل الاتحاد السوفييتى فى شئون الشرق الأوسط . ولعل روسيا كانت تعلم أن تقسيم فلسطين سوف يؤدى إلى سلسلة من الاضطراب وعدم الاستقرار فى الشرق الأوسط ، وبذا يوجد الجو الذى تستغله لخدمة مصالحها وإلحاق

الضرر بمصالح الدول الغربية . وربما كانت سياسة روسيا فى تأييد التقسيم مبنية على أملها فى الاستفادة من الصهيونيين فى المستقبل ، أو لاتخاذ الدولة الصهيونية كنواة للتسلل الشيوعى فى الشرق الأوسط ، أو للتأكد من القضاء على النفوذ البريطانى فى فلسطين . . . أو غير ذلك من المصالح الذاتية التى ليست إلا نتيجة للصراع بين الشيوعية الروسية والرأسمالية الغربية وهو صراع مهما تكن حقيقته فليس لعرب فلسطين ذنبٌ فى أن يروحوا ضحيته .

وقد تكون هناك دوافع أخرى وراء تأييد الاتحاد السوفييتى لقرار التقسيم . لقد كان من الشائع فى أوساط هيئة الأمم أن تنفيذ ذلك القرار سيتطلب إرسال قوة عسكرية بموافقة الأمم المتحدة إلى فلسطين للإشراف على تنفيذ التقسيم وضمان التزام العرب بنصوصه ، أى للقضاء بالقوة الجبرية على كل مقاومة عربية للأهداف الصهيونية . كان هذا هو الشائع — وقد حققته الأحداث فى الأشهر التالية فى مجلس الأمن — وكانت روسيا تأمل فى أن يكون لها نصيب فى الإشراف على تنفيذ قرار التقسيم بإرسال قوات عسكرية أو بعثات مدنية روسية إلى فلسطين . . . وربما كان تأييد روسيا لقرار التقسيم يعد محاولة منها لإقرار هذا المبدأ باعتبار أنه ضمان لحقوق الأقلية حتى يتاح لها تطبيقه فى أقاليم تهمها مثل أزربيجان وكردستان . . . وكل تلك الاحتمالات كما نرى لاتكشف إلاّ عن مصالح ذاتية لدولة من الدول الكبرى ، أو عن تضارب المصالح بين تلك الدول ، ولم يكن لفلسطين العربية ثمة ذنب فى أن تذهب ضحية

تلك الاتجاهات المادية والأنانية فى السياسة الدولية .

وما يقال عن الدول الكبرى من عدم ارتباط مصالحها العليا والقومية ارتباطاً مباشراً بالأهداف الصهيونية ، يقال أيضاً عن الدول الصغرى التى أيدت قرار التقسيم . فتلك الدول لم تكن على دراية بحقيقة الموقف فى فلسطين ، ولم تكن لها ثمة مصلحة فى تأييد جانب الصهيونية ، وإنما كانت إما مخدوعة بالدعاية الصهيونية ، أو كانت حكوماتها خاضعة للضغط الصهيونى من الداخل أو الخارج ، أو كانت خاضعة للإملاء المباشر من البيت الأبيض . وحتى إذا قلنا إن مثل هذا الضغط وهذا الإملاء لم يكن السبب الرئيسى فى تألب تلك الدول على الأمة العربية ، وإذا افترضنا انتفاء المصلحة الذاتية ، وقلنا إن تلك الدول أيدت قرار التقسيم بدافع المنطق والإقتناع بوجاهة الأهداف الصهيونية ، حتى إذا افترضنا كل هذا فمن العبث أن يقال إن الرأى العام الدولى كان يناصر فكرة تقسيم فلسطين . فإن ثلاثة أرباع الجنس البشرى كانوا إما خارج عضوية الأمم المتحدة ، أو مناهضين لقرار التقسيم . والدول الثلاثة والثلاثون التى أيدت ذلك القرار والتى لا تمثل فى مجموع سكانها إلا ربع سكان العالم ، كانت دولا بعيدة من الناحية الجغرافية عن فلسطين ، ولا دراية لأغلبها بحقيقة القضية . . . ولكن السياسة المادية للدول الكبرى شاءت أن تجعل من تلك الدول الصغرى أمثال هايتى وليبريا ولكسمبورج وإيسلندة وبلجيكا وهولندة . . . مجرد أعداد تتجمع فى جانب واحد ، فيقال إن الغالبية من « الأمم المتحدة » اتخذت ذلك القرار — قرار إهدار كيان فلسطين العربية .

٣ ـ من التقسيم حتى إعلان الحرب

ابتهج الصهيونيون وأعوانهم لصدور قرار التقسيم ، وأخذوا يعدون العدة لنقله إلى حيز التنفيذ . وبينما كانت الحكومات العربية تواصل احتجاجاتها — وهى لم تكن قد أفاقت بعد من ذهولها إثر الصدمة التى نزلت بها من جراء تصرفات الدول الغربية — كان بعض ذوى الرأى فى الولايات المتحدة ممن يزنون الأمور بميزان العقل ويقدرون المصلحة العليا الحقيقية لوطنهم ، يواصلون الجهود لإظهار مدى خطأ السياسة التى اتبعتها الإدارة «الترومانية» ومدى خطورة خضوع السياسة الخارجية الأمريكية لأهواء الصهيونية وضغطها ، وبخاصة بعد أن زادت مشكلة فلسطين تعقيداً بقرار التقسيم .

وقد كان المستر جيمس فورستال فى مقدمة المخلصين الذين عملوا على تصحيح الأوضاع وإخراج قضية فلسطين من الصراع الحزبى الداخلى فى الولايات المتحدة حتى تستطيع حكومتها أن تضع أسساً سليمة لسياستها الخارجية فى الشرق الأوسط يكون من شأنها تجنب انهيار العلاقات بين أمريكا والدول الإسلامية . وشجع فورستال على محاولاته وجهوده المخلصة وجود فريق من المختصين بشئون الشرق الأوسط فى وزارتى الخارجية والدفاع ممن كانوا يشاركونه بعد النظر وتقدير خطورة الاندفاع فى تيار الضغط الصهيونى [١] ، ولم تقتصر جهوده على محيط الديمقراطيين ، بل إنه

(١) راجع صفحة ٢٣١ من Westerfield المرجع السالف .

استأذن ترومان فى الاتصال بالمسئولين فى الحزب الجمهورى لإقناعهم بالعدول عن الجرى وراء النفوذ الصهيونى . وكان رد عضو الشيوخ فاندنبرج عندما فاتحه فورستال فى هذا الشأن « أن الديمقراطيين قد استغلوا مسألة فلسطين بما فيه الكفاية ، وأنه من حق الحزب الجمهورى أن يستغلها بنفس القدر . . . فيجب أن تتاح الفرصة للجمهوريين المشاركة فى مغانم السياسة الخارجية الأمريكية كما يرغمون على المشاركة فى محنها » .

ولم يتطرق اليأس إلى فورستال وهو المخلص فى إيمانه ومصالح بلاده ، فحاول محاولة أخرى مع الزعيم الجمهورى ديوى ، فكان رد هذا الأخير على وساطة فورستال أنه ما من شك فى أن الحزب الديمقراطى لن يتنازل عن استغلال الأصوات اليهودية فى الانتخابات ، فلماذا ينتظر من الجمهوريين أن يفعلوا ذلك ؟[1] وفى تلك الأثناء كانت الحالة تتفاقم فى فلسطين ، وبدأت الاشتباكات تزداد بين الإرهابيين اليهود والمجاهدين العرب ، والإدارة البريطانية منهمكة فى تصفية شئونها توطئة لإنهاء الانتداب .

ورأى فورستال أن يقدم تقريراً رسمياً إلى وكيل الخارجية لفت (Lovett) يضمنه رأيه صراحة لعله ينير الطريق أمام الرئيس ترومان . وقد جاء فى هذا التقرير : « إن الديمقراطيين يعترفون بخطورة المشكلة الفلسطينية ، ولكنهم يعيرون اهتماماً أكثر للحصول على الاكتتابات المالية من الصهيونيين الذين يحاولون الحصول على « أمر الأداء » والوفاء

(١) صفحة ٣٤٨ من Millis — المرجع السالف .

بالدين على حساب سياستنا القومية » [١] .

وقد كانت صراحة جيمس فورستال وجهوده المخلصة خطراً داهماً على عملاء صهيون ، إذ كانت شجاعته الأدبية كافية لإماطة اللثام عن خداع الصهيونية ، وفضح أمر النفوذ الصهيونى أمام الرأى العام الأمريكى . وقد لاقى هذا الأمريكى المخلص لمصالح وطنه وخدمة بلاده أسوأ الجزاء حين جعلت منه الصهيونية هدفاً لأشنع حملات الانتقام والتهديد والتنكيل بغية القضاء عليه قضاء لا رحمة فيه ولا شفقة . وليس أدل على هذا من وصف ماكدونالد (المعروف بصهيونيته المتطرفة) لما عاناه فورستال من اضطهاد [٢] إذ يقول : « إن تلك الهجمات المسمومة التى وجهت إليه ، والتى كانت سبباً فى انهيار صحته ومعنويته ، تعتبر من أبشع الأمثلة التى يلجأ فيها السياسيون إلى أحط الوسائل للقضاء — بدعوى الوطنية — على هؤلاء المخلصين الذين يضحون بأنفسهم فى سبيل خدمة الصالح العام لبلادهم . . . » . . . تلك شهادة من ماكدونالد . . . ولا تحتاج إلى تعليق.

وفى فلسطين كانت الحالة تزداد توتراً ، والمجاهدون العرب يقاومون الإرهاب الصهيونى بكل ما أوتوا من قوة وإيمان رغم افتقارهم إلى المعدات والتنظيم والإمكانيات . وخشى الصهيونيون أن تفوت عليهم الفرصة للاستعداد الكامل قبل جلاء السلطات البريطانية عن فلسطين ! فسعوا

---

(١) نفس المرجع صفحة ١٥ .

(٢) كان ماكدونالد فى وقت من الأوقات رغم تزمته للصهيونية صديقاً لجيمس فورستال — انظر كتابه (My Mission in Israel)

مرة أخرى لدى أمريكا كى تضغط على الحكومة البريطانية وتجبرها على تسليم اليهود ميناء بحريًّا كامل المعدات قبل المدة المحدودة للجلاء، وذلك لكى يتسنى لليهود تيسير هجرة ألوف الصهيونيين الأوروبيين الذين أعدوا للانخراط فى صفوف عصابات الإرهاب . ولما لم تفلح تلك المناورة راح عملاء الصهيونية فى أمريكا يشكون ويولولون من أن بريطانيا تزود الدول العربية بالمعدات الحربية (طبقاً للمعاهدات بينها وبينهم) بينما اليهود محرومون منها بعد أن صدر قرار أمريكا بحظر تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط وعدم السماح للأمريكيين بالخدمة فى صفوف قوات مسلحة أجنبية . وفى الوقت نفسه كانت حملات الدعاية تشن ضد بريطانيا بدعوى أن السلطات البريطانية فى فلسطين تسوّى فى المعاملة بين المعتدين والمدافعين ! ! بين المعتدين من العرب وبين المدافعين من اليهود ! ! وبين العرب الذين يهدمون هيبة الأمم المتحدة بمعارضتهم قرار التقسيم ، واليهود الذين يحترمون قرارات تلك الهيئة ! !

كانت تلك الأكاذيب والتضليلات تنشر فى الأوساط الرسمية والصحافة الأمريكية بينما كانت ألوف الأطنان من المواد المتفجرة والمعدات والأسلحة تشترى بواسطة عملاء الصهيونية فى نيويورك ، وتشحن سرًّا على السفن المتجهة صوب فلسطين ! وغالباً ما كان يحدث هذا بعلم السلطات الأمريكية ورضائها [1] . وكان عملاء الصهيونية يشكون ويتظاهرون

(١) انظر تفاصيل ذلك فى جريدة التايمز اللندنية فى أعدادها الصادرة فى ٥ ، ١٠ ، ١٢ يناير ، ١٨ فبراير عام ١٩٤٨ .

بافتقارهم « لوسائل الدفاع عن أنفسهم » فى الوقت الذى كانت شحنات الأسلحة التشكوسلوفاكية تنهال على يهود فلسطين ويدفع ثمنها بالدولارات التى اكتتب بها يهود أمريكا [١] ، (ولم تكن تشكوسلوفاكيا قد استهدفت بعد للانقلاب المعروف) .

وبدأت تلوح فى الأفق العربى آثار تهور الحكومة الأمريكية فى سياستها فى الشرق الأوسط ؛ كما أصبح واضحاً أن قرار التقسيم لا بد وأن ينفذ بالقوة العسكرية ، وأن للولايات المتحدة مصالح اقتصادية و « بترولية » واستراتيجية سوف تضار من جراء تذمر الدول العربية وسخطها ؛ إلى غير ذلك من الاعتبارات التى حاول الإخصائيون إلقاء الضوء عليها [٢] . وإزاء ذلك أعدت مذكرة بمعرفة وزارتى الخارجية والدفاع (فى ٢١ يناير عام ١٩٤٨) مؤداها أن قرار التقسيم الصادر من هيئة الأمم لن يتيسر تنفيذه ، وأن الولايات المتحدة ليست ملزمة بتنفيذه إذا لم يكن هناك سبيل إلى ذلك دون الالتجاء إلى القوة المسلحة ، وأنها (أى الولايات المتحدة) سوف تتخذ الإجراءات المناسبة لسحب القرار [٣] . وجدير بالذكر هنا أن الدافع الأساسى الذى حدا بإخصائيي وزارتى الدفاع

(١) من الأمثلة العديدة لاعتراف الصهيونية بتهريب الأسلحة من أمريكا وغيرها من الدول ما جاء تفصيله فى الكتابين الصهيونيين :
Sacher; Israel, pp. 263, 272. Kimche; Seven Fallen Pillars, p. 214.

(٢) انظر
(Council of Foreign Relations; U.S. in World Affairs; 1947-48, p. 339)

(٣) انظر صفحتى ٣٦٠ ، ٤١١ من مذكرات فورستال السابق ذكرها .

والخارجية إلى التراجع عن فكرة إقرار التقسيم بقوة عسكرية لم يكن تخوفهم من سخط الأمة العربية بقدر ما كان تخوفهم من اشتراك الاتحاد السوفييتى وإصراره على إرسال جنوده ومراقبيه ضمن أية هيئة ترسلها الأمم المتحدة للإشراف على تنفيذ قرار التقسيم .

واشتم الصهيونيون أن الحكومة الأمريكية قد تثوب إلى رشدها ، وأن بعض المسئولين بدءوا يتشككون فى نتيجة السياسة التى اتبعها الرئيس ترومان ومستشاروه . وخاف الصهيونيون أن يؤدى هذا التشكك والتردد إلى تغيير فى سياسة الولايات المتحدة والحيلولة دون تنفيذ أهدافهم . وهنا رأى الأمين العام لهيئة الأمم — تريجفى لى — أن يستغل نفوذه ومركزه فى المساهمة لصالح الأهداف الصهيونية التى أخذ على عاتقه أن يسخر إمكانيات وظيفته لخدمتها . فأعلن تريجفى لى — وقد خيل له أن ينذر العرب بسوء المصير — أن الجمعية العامة سبق لها أن قررت تشكيل لجنة من الدول الصغرى للإشراف على تنفيذ قرار التقسيم ، وأن تلك اللجنة سوف تحصل على المساعدة المسلحة اللازمة لتنفيذ هذا القرار [١] . نعم ، لقد أراد عملاء الصهيونية أن تتخذ هيئة الأمم المتحدة أداة للضغط المسلح على عرب فلسطين حتى يرضخوا للأهداف التى يريد الصهيونيين تحقيقها ، بيد أنه عند ما طلبت اللجنة (التى كان مقدراً لها أن تشرف على تنفيذ قرار التقسيم) إلى مجلس الأمن بناء على إيعاز الأمين العام ، أن يوصى بإعداد قوة مسلحة لتنفيذ التقسيم بالقوة الجبرية ، ظهرت أمام المجلس

(١) وثيقة هيئة الأمم — (A/AC 21/SR1)

الصعوبة القانونية التى لا تريد سياسة القوى ولا حكومات الدول الكبرى أن تعيرها أى اعتبار رغم ما تدعيه من احترام للقانون الدولى . فقرار التقسيم أقرته الجمعية العامة ولم يكن قد أقره مجلس الأمن ؛ وهو طبقاً لنصوص الميثاق وروحه لم يكن إلا توصية لا تعتبر نافذة قانوناً على أى دولة من الدول إلا إذا أقرت تلك الدول قبوله [١] ، وليس من سلطة مجلس الأمن أن يتخذ تدابير عسكرية إلا فى حالات الاعتداء التى يقرها المجلس وفى حدود ما نص عليه الفصل السابع من الميثاق .

وفى ١٩ مارس عام ١٩٤٨ فاجأ وارن أوستن — مندوب الولايات المتحدة فى مجلس الأمن — دول العالم باقتراحه وضع فلسطين تحت نظام الوصاية [٢] ، أى أنه رجع إلى نفس الاقتراح الذى سبق أن قبله الجانب العربى فى الأشهر السابقة . ويقال إن اقتراح أوستن هذا جاء كمفاجأة للرئيس ترومان نفسه ، وهو الذى كان قد أعطى وايزمان وعداً قاطعاً بأن التقسيم سيتم وينفذ بمعونة أمريكا العسكرية [٣] . على أن الأسباب التى دفعت وزارتى الخارجية والدفاع الأمريكيتين إلى هذا الاقتراح كانت أقوى من مجرد الوعود التى قطعها ترومان للصهيونية . فالانقلاب الشيوعى فى تشيكوسلوفاكيا ، وفوز الحزب الشيوعى فى إيطاليا ،

---

(١) راجع التحليل القانونى لقرار التقسيم فى المجلة الأمريكية للقانون الدولى عدد أبريل ١٩٤٨ .

(٢) وثائق مجلس الأمن الرسمية عام ١٩٤٨ (٣٦ – ٥١) .

(٣) انظر صفحة ٣١٨ من (Daniels; A Man of Independence)

وتدهور الحالة عموماً فى الشرق الأوسط ، وتخوف أمريكا من تدخل روسيا عسكرياً فى فلسطين ، كانت كلها أسباباً دفعت الإخصائيين الأمريكيين إلى التراجع الاستراتيجى تجاه الجانب العربى . ومن الثابت أيضاً أن القيادة الأمريكية كانت قد اعترضت على اقتراح ترومان بالتدخل العسكرى من قبل الأمم المتحدة فى فلسطين ، إذ أنهم قدروا القوة العسكرية اللازمة لتنفيذ قرار التقسيم بالإكراه بحوالى ١٠٤,٠٠٠ — ولم تكن الولايات المتحدة آنذاك فى موقف يمكنها من الاستغناء عن فرقة عسكرية أمريكية واحدة [١] .

وكان من المنتظر أن يقابل ترومان هذا الاقتراح بالاعتراض الشديد ، وقد برر اعتراضه بأنه تلقى آلاف البرقيات تطلب تأييد أمريكا لقرار التقسيم وعدم التراجع فى سياستها . . . آلاف البرقيات التى شهد سكرتاريو ترومان أن تسعاً وتسعين فى المائة منها كانت تحمل أسماء يهودية ! ! ولا يخفى أن حملة الضغط على البيت الأبيض فى تلك الأثناء اقترنت بحملات من الإرهاب الوحشى فى فلسطين ، ومجاهرة الصهيونيين بأنهم سيقاومون كل محاولة لإقرار نظام الوصاية على فلسطين حتى ولو كانت الوصاية لفترة قصيرة . ومرة أخرى نجحت الصهيونية ، ففاتح ترومان المسئولين بتذمره إزاء تصرفات وزارة الخارجية ، وطرد هندرسون — المستشار المسئول لشئون فلسطين — وعين مكانه الجنرال هلدرنج المعروف بتحمسه لإنشاء دولة يهودية . وبديهى أن يتشجع الصهونيون أمام هذا التصرف ،

(١) انظر وسترفيلد — المرجع السابق صفحة ٢٣٣ .

ويبلغ بهم استمراء نجاح سياسة الضغط الصهيونى على ترومان أن يقف ممثلهم موسى شرتوك (شاريت) فى مجلس الأمن (١ / ٤ / ١٩٤٨) ليقول إن اليهود قد اجتازوا باب الكيان الدولى ، وأنهم لن يتراجعوا بعد اليوم » [١] . . . بل قد تمادى شرتوك فى تحديه واستناده إلى مظاهرة ترومان له ، فوقف يعلن اتهامه للسلطات البريطانية بأنها تتواطأ مع العرب وتسمح لهم بالتسلل عبر حدود فلسطين [٢] ! !

كانت تلك المناورات تدور فى نيويورك وواشنطون ، بينما يتمادى الإرهابيون فى ارتكاب أبشع المجازر وأفظعها ضد العرب فى فلسطين . ويضيق المقام عن سرد تلك الوقائع ، أو تفصيل أعمال التضحية والاستبسال التى قام بها المجاهدون من جيش التحرير العربى . ويكفى أن نذكر هنا مثلا واحداً يشهد على فظاعة الصهيونيين وامتهانهم للمبادئ الإنسانية فى الوقت الذى كان بعض المسئولين فى الدول الغربية يربتون على كتف زعماء الصهيونية ويعدونهم خيراً ! !

يكفى أن نذكر هنا مذبحة دير ياسين — تلك القرية العربية التى اعترف الصهيونيون أنفسهم بأنها كانت قرية آمنة هادئة ، لم يشترك سكانها فى أى ناحية من نواحى الصراع الذى كان دائراً — جاءت حملة مسلحة من عصابتى الإرجن وشتيرن وأكرهت السكان الآمنين على إخلاء القرية فأذعن فريق منهم ، وبقى آخر ، فما كان من الإرهابيين إلا أن هاجموا القرية بالمدافع والقنابل ، هجوماً وحشياً ذهب ضحيته مائتين وخمسون عربياً وأغلبهم من النساء والأطفال الأبرياء . وقد شهد مندوبو

(١، ٢) المحاضر الرسمية لمجلس الأمن (١٩٤٨ – ٥٢)

الصليب الأحمر فى فلسطين (رغم تهديدات الصهيونيين ومنعهم لهم من مشاهدة آثار تلك الجريمة الشنعاء) بأن مذبحة دير ياسين كانت مجزرة بشعة تنم عن وحشية متعمدة لا مبرر لها على الإطلاق سوى الزهو بالقتل والتنكيل بالعرب الآمنين (١) .

ولم تشأ كرامة المجاهدين العرب إلا أن يثأروا لإخوانهم شهداء مذبحة دير ياسين ، فردوا على الإرهاب الصهيونى بمعركة الحداسة . . . ولكن ما أعظم الفرق بين هذه وتلك ! ! فالحقائق التى أقرها مراقبو هيئة الصليب الأحمر (٢) تشهد بأن الإرهابيين اليهود كانوا يتسترون وراء علامة الصليب الأحمر (أو ما يقابلها) فينقلون المؤن والذخائر والمعدات الحربية خفية على أنها شحنات طبية إلى مستشفى الحداسة والجامعة العبرية التى اتخذ الإرهابيون منها موقعاً استراتيجياً محصناً بالنسبة لوجودها على ربوة عالية تكشف القدس العربية . وتحت ستار راية الصليب الأحمر كانت تمر القوافل المسلحة تباعاً لتموين العصابات الإرهابية وتجديد القوات وإمدادها بالعدد والذخيرة ، فما كان من المجاهدين العرب إلا أن هاجموا إحدى القوافل بعد حادث دير ياسين ، وأجهزوا على رجالها . وقد كشف مراقبو الصليب الأحمر عن خداع الإرهابيين وانتهاكهم لاتفاقيات جنيف الخاصة بحرمة المستشفيات وقوافل الجرحى ، إذ كانوا ينقلون معدات

---

(١) شهد بذلك رئيس الصليب الأحمر فى فلسطين فى كتابه :
Reynier; A Jérusalem un drapeau, pp. 69-70.

(٢) انظر نفس المرجع المذكور أعلاه .

حربية فى قوافل مسلحة تحت ستار علامة الصليب الأحمر . وقد علق رينيه على هذا المسلك الشائن بقوله : « كان على اليهود أن يختاروا إما علامة الصليب الأحمر بمعناها المتفق عليه ، فينقلون مرضاهم وجرحاهم فى قوافل عزل من السلاح ، وإما أن يتنقلوا فى قوافل مسلحة لأغراض حربية غير متسترة وراء قناع الصليب الأحمر . . . ولكن الصهيونيين أرادوا أن يستغلوا الطريقين إلى أبعد حدود الاستغلال ، فكان عليهم تحمل العواقب . . . »

واستمر الحال من سيء إلى أسوأ ، والإرهابيون يعدون عدتهم كاملة ويقرنون هذا الاستعداد بالضغط السياسى والمراوغة والتحايل واستغلال نفوذ الصهيونية فى الولايات المتحدة . وقرب ميعاد جلاء السلطات البريطانية عن فلسطين ، وكلما أخلت القوات البريطانية مركزاً هاماً ، أو منطقة استراتيجية هامة أو مرفقاً من المرافق العامة ، أو منشأة ذات أهمية اقتصادية ، كان الصهيونيون يسارعون إلى الاستيلاء عليها ، كما كانوا يسارعون إلى شغل الوظائف الإدارية العامة التى شغرت تباعاً أثناء تصفية الإدارة البريطانية ، بالصهيونيين الذين تدربوا على تلك الوظائف إبان الانتداب البريطانى بينما كان الفلسطينيون العرب محرومين من تلك الوظائف والتدرب عليها .

وكثيراً ما كانت تقتحم العصابات الإرهابية المواقع الاستراتيجية الهامة ، وتستولى عليها على الرغم من وجود البريطانيين بها ، وعلى الرغم من احتجاجاتهم أو اتفاقاتهم . حدث هذا مثلا عند ما هاجمت عصابات « الهجانا » و « الأرجن » ميناء يافا رغم اتفاق وقف النار الذى كان

قائماً وقتئذ فى تلك المنطقة ورغم تهديد سلاح الطيران البريطانى بمقاومة كل اعتداء إرهابى على المنطقة . هاجم الإرهابيون رغم هذا ميناء يافا ، فذعر الأهالى الآمنون العزل من السلاح ، وفروا تاركين وراءهم منازلهم ومتاعهم وأموالهم ، فانقضت العصابات اليهودية تسلب وتنهب وتسرق ، كما سرقت ونهبت فى القدس العربية . وهل هناك دليل يشهد على ذلك النهب والسلب المسلح أقوى من كلام بن جوريون نفسه حين قال : « إن المستوى الذى نزل إليه اليهود من مختلف الطبقات بارتكابهم أعمال النهب والسرقة فى المدن العربية ليعتبر من المشاهد المخزية المؤلمة . . . » [١] .

واقترب ميعاد إنهاء الانتداب البريطانى ، فأخذ الصهيونيون يستعدون لإعلان دولتهم ، بينما كانت حكومات الجامعة العربية تبالغ فى تصريحاتها عن عزمها لإنقاذ فلسطين ، وبينما كانت الصحافة العربية تتسابق فى نشر الأرقام الخيالية عن الجيوش العربية الجرارة التى أحاطت بأراضى فلسطين استعداداً لإنقاذها . . . وربما كانت الصحافة العربية فى ذلك الوقت ترمى إلى رفع معنوية الشعب العربى ، ولكنها والحق يقال فاقت حدود المبالغة فى وصف الاستعدادات العسكرية العربية ، فاستكان غالبية الأفراد إلى ذلك ولم يكترث المدنيون فى الدول العربية بحقيقة الموقف ، ولم يقدروا العواقب حق قدرها . . . وكل ما حدث هو أن الصهيونية حققت أكبر فائدة من المبالغات الخيالية فى الصحافة العربية ، إذ كانت تعرضها بحرفيتها على الرأى العام الدولى ، فتستنجد وتقول : « انظروا كيف أن اليهود البائسين

---

(١) هكذا شهد بن جوريون نفسه :

Israel Government Handbook, 5712 London 1951)

الذين قاسوا الأمرين على أيدى الفاشية النازية ، يستهدفون اليوم لعدوان الجيوش النظامية لسبعة دول عربية ! ! » وهكذا كسب الصهيونيون عطفاً جديداً لقضيتهم وحالتهم ، وخسر العرب كثيرين ممن كانوا يؤيدون حقوقهم ويشيدون بكريم خلقهم ومثاليتهم . . . وما هذا إلا بسبب المبالغات العاطفية والأكاذيب الخيالية التى كانت تكتب فى الصحف العربية . . . حقا لقد كان هذا مثالا لفشل جهاز الدعاية للقضية العربية ، وفشل تقدير المسئولية التى تقتضيها الظروف السياسية والعسكرية .

وفى نيويورك وواشنطون كان عملاء الصهيونية يدبرون الخطط ، ويحكمون المؤامرات للحصول على اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الصهيونية التى اعتزموا إعلانها بعد انتهاء الانتداب . وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد اتفقت مع الحكومتين البريطانية والفرنسية لتأجيل البت فى أمر الاعتراف بالدولة الصهيونية الجديدة ، ولكن الرئيس ترومان وقع مرة أخرى ضحية لتضليل الصهيونية التى صورت له أن الاعتراف بالدولة الصهيونية يعتبر نصراً سياسياً عظيما يجب ألا تحرم منه الولايات المتحدة ، وأن الاعتراف يجب أن يأتى من أمريكا قائدة الديمقراطية فى العالم ، وألا تترك ثمار هذا النصر السياسى لكى يجنيها ساسة الكرملين حيث الاتحاد السوفييتى يعد العدة للاعتراف بالدولة الصهيونية فور إعلانها .

ومرة أخرى رغم نصيحة وزارة الخارجية الأمريكية ، تمكن اثنان من مساعدى ترومان فى البيت الأبيض [١] من تشويه الحقائق للرئيس

---

(١) وهما : David Niles. Clark Clifford

ترومان ،وإيهامه بأنه إذا لم يعترف بالدولة الصهيونية فإنه سيُخْذَل سياسياً من ناحية ، وستُخذل الولايات المتحدة من ناحية أخرى ، إذ ستلقى الدولة الصهيونية بنفسها فى أحضان الدكتاتورية الروسية .

وأعلن الصهيونيون دولتهم إسرائيل ،وفاق تحمس ترومان للاعتراف بها كل حماساته السابقة للصهيونية ، فأسرع بالاعتراف بدولة إسرائيل بعد مرور خمسة عشر دقيقة من إعلان الصهيونيين لها . . . وتبعت الولايات المتحدة فى الاعتراف بإسرائيل جمهورية جواتيمالا ، ولاغرابة فى ذلك فقد كان جارسيا جراندوس أحرص على مصالح الصهيونية من حكومة إسرائيل نفسها. . .

وهكذا تدخلت تيارات السياسة الداخلية فى الولايات المتحدة إلى أقصى حد بلغته من قبل فى تسيير السياسة الخارجية الأمريكية . ولعل خير كلمة نختتم بها هذا الفصل هى تلك التى كتبها المعلق السياسى وسترفيلد فى كتابه عن السياسة الخارجية والحزبية فى أمريكا[١] إذ يقول :

« لقد كان العبء المالى على الخزانة العامة للولايات المتحدة نتيجة مساعدتها للدولة إسرائيل يقدر بعشرات الملايين من الدولارات — وهذا لا يعتبر ثمناً كبيراً — أما الخسارة التى خسرتها أمريكا بفقدها ثقة العرب وصداقتهم فهى خسارة لم يقدرها المسئولون — وهى خسارة لا تقدر بثمن » .

Foreign Policy and Party Politics, p. 238. (١)

الفصل الخامس

من إعلان الحرب حتى التصريح الثلاثى

لن يستطيع هذا الكتاب الصغير المتواضع أن يتتبع سير المعارك والأحداث فى فلسطين بعد تدخل جيوش الدول العربية لإنقاذها ، ويضيق به المجال لسرد مختلف المناورات التى قامت بها بعض الدول لإحباط جهود الأمة العربية ، وتحقيق أهداف الصهيونية ومطامعها التى استرسلت فى المبالغة والمزايدة . . . لن يستطيع هذا الكتاب الصغير أن يلم بكل تلك الحقائق ويحللها ويفند المزاعم المتعلقة بها . . . ولن يستطيع هذا الكتاب أو أى كتاب آخر مهما يبلغ عدد صفحاته أن يوفى شهداء حرب فلسطين وأبطالها حقهم من التمجيد والإجلال ، ذلك الحق الذى تفرضه علينا تضحياتهم الباسلة واستشهاد الكثيرين منهم عن إيمان بالواجب الوطنى المقدس نحو إخوانهم أبناء الأمة العربية . . . وإذا نحن تجنبنا هنا ذكر تفصيل تلك الأعمال المجيدة التى قام بها أبطالنا وشهداؤنا فى الأمة العربية ، فذلك لعلمنا بأنها حقائق على كل عربى أن يكون ملماً بها . مفاخراً بتاريخها ، متخذاً منها عبرة ودرساً .

وهناك عوامل كثيرة كانت مسئولة عن إحباط المجهود العسكرى العربى معظمها جاء نتيجة للأوضاع التى كانت سائدة وقتذاك فى النواحى السياسية والاجتماعية والمعنوية لحياة الأمة العربية ؛ كما أن هناك أسباباً

تعتبر الدول العربية هى المسئولة عنها أولاً وآخراً . فمن العوامل الداخلية — التى تذكر على سبيل المثال لا التحديد — سوء الوضع السياسى بالنسبة للعرب داخل فلسطين ، وتضارب الميول والاتجاهات فى صفوف أهلها من العرب حتى سيطر التناحر الحزبى والفردى على جهودهم ؛ وانعدام تقدير المسئولية لدى الكتاب فى الصحافة العربية مما أدى بالتالى إلى تضليل الرأى العام واستكانته إلى إهمال الواجب الوطنى ؛ ونقص الاستعداد العسكرى بالنسبة لكثير من الجيوش العربية إذا صحت تسمية بعض منها جيوشاً ، وعدم تقدير المسئولين لإمكانيات العدو واستعداده وتفوقه ؛ وتعدد القيادات وانعدام الخطة الاستراتيجية العامة لجميع القوات المحاربة ، وسوء نظام المخابرات الحربية . . . هذا إلى جانب الكثير من الخيانات داخل فلسطين وخارجها ، فمن جواسيس فى زى عربى ، إلى اكتشاف العدو لخطط قوات العرب المحاربة ، إلى أسلحة فاسدة ، إلى حكومات مستهترة ، إلى ساسة وحكام وأفراد غارقين فى المجون والملذات بينما تروى أرض فلسطين بدماء الشهداء الأبرار . . . إلى غير ذلك من الحقائق التى لا ينكرها أفراد الأمة العربية عن بلادهم ، بل يعترفون بها ، ويتخذون من أخطاء الماضى عبرة للمستقبل .

ومهما قيل عن المؤامرات الاستعمارية التى أحكم تدبيرها ضد الأمة العربية فلن يقال ما فيه الكفاية ، وسيظل الكتاب ملتزمين هذه الحدود حتى يأتى اليوم الذى نرى فيه الأمة العربية وقد نضج شعبها سياسيا إلى الدرجة التى يبتعد فيها عن الجدل العاطفى ، ويقدر حقيقة الأمور وواجبه إزاء

تكييفها بما يتفق والصالح العام للشعب العربى . ولم تعد بخافية تلك الحقائق التى كشفت عن سياسة بعض الدول العربية فى أثناء حرب فلسطين ، وكيف أن تلك السياسة كانت تهدف إلى إلحاق الهزيمة بالجيوش العربية ، بفرض هدنة تمكن الصهيونيون خلالها من تنظيم جبهتهم والاستزادة من إعدادهم وتسلحهم ، بينما حولت أنظار الأمة العربية إلى معركة خيالية وهمية استغرقت كل تفكيرهم ، ألا وهى معركة الكفاح السياسى التى خاضها العرب بسلاح الركون إلى المثل والعواطف فى ميدان لا يعرف إلاّ سياسة القوى والضغط .

لقد حولت أنظار الدول العربية بعد الهدنة الأولى إلى الجدل فى الأمم المتحدة حول السلم وصونه ، وحول وساطة هيئة الأمم المتحدة ، والأمل فى الوصول إلى حل موفق . . . وبينما انهمك ممثلو الوفود العربية فى مثل هذا الجدل السياسى الذى لا أمل من ورائه كان حزبا الديمقراطيين والجمهوريين يتنافسان من أجل إسرائيل وخطب ودها ، وممالأة أطماعها وبلغ تنافس الحزبين فى هذا المضمار أقصى حدود الاستهتار ، إذ كان المسئولون فى كلا الحزبين يعدلون فى خطبهم الانتخابية وإعلانات برامج حزبهم إلى درجة يدهش لها العقل [١] .

كان الجمهوريون قد أعدوا ضمن خطاب رئيس حزبهم كلمة تأييد لدولة إسرائيل الجديدة كان نصها :

---

(١) انظر تفصيل ذلك فى نيويورك تايمز أعداد ٦/٢٢ ، ٦/٢٣ ، ٧/١٣ ، ٧/١٤ – عام ١٩٤٨ .

« نحن نحيي دولة إسرائيل الجديدة ، ونعدها صداقتنا وتعاوننا حتى يمكنها تحقيق مستقبل يتناسب مع عظمة شعبها الذى قاسى كثيراً.. »

بيد أن هذا النص لم يكن بكاف للحصول على إرضاء الصهيونيين ، فاستبعده الجمهوريون وأعلنوا مكانه النص التالى [١] :

« إننا نرحب بإسرائيل كعضو فى العائلة الدولية ، ونفخر بأن الحزب الجمهورى كان أول من نادى بإنشاء دولة يهودية حرة مستقلة . وإن تردد حكومة الديمقراطيين (ترومان) فى تلك القضية قد انتقص من هيبة هيئة الأمم . . . وتمشياً مع روح ونص الميثاق ، نتعهد لإسرائيل بالاعتراف الكامل بحدودها كما أقرتها هيئة الأمم ، كما نتعهد بمدها بالمساعدات لتنميتها الاقتصادية . . . »

ولكن الحزب الديمقراطى لم يشأ أن يترك الفرصة للجمهوريين حتى يستأثروا بالنفوذ والمعونة الصهيونيتين ، فأعد ساسة الحزب خطاباً يكون أكثر وقعاً واستمالة للصهيونية ، وكان نصه :

« إن الرئيس ترومان ، باعترافه بإسرائيل ، تقدم العالم فى الترحيب بها ، ومد يد الصداقة إلى شعب سعى من أجل الحرية والاستقلال اللتين هو جدير بهما . وإننا نفخر بأن الولايات المتحدة تحت رئاسة ترومان كان لها الفضل الأكبر فى فوز قرار التقسيم فى الجمعية العامة فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧ ، ذلك القرار الذى يحقق إنشاء دولة يهودية . وإننا

---

(١) راجع وسترفيلد — المرجع السالف ، صفحة ٢٣٤

نوافق على مطالب دولة إسرائيل فيما يتعلق بحدودها التى حددها قرار هيئة الأمم ، ونرى ألاّ يتم أى تعديل فى تلك الحدود إلا إذا أقرته إسرائيل . . . كما أننا نتوق إلى قبول إسرائيل عضواً فى هيئة الأمم ، ونتعهد لها بكل مساعدة لتنميتها الاقتصادية . . . »

وبديهى أن كل هذا التأييد وكل تلك الوعود لم تكن بكافية لتحقيق هدف أكثر عمقاً وأبعد مدى ، ألا وهو تأمين انتصار الصهيونيين من الناحية العسكرية . وكان ترومان يعلم أن الصهيونية تنتظر منه تصريحاً فى تلك الناحية قبل أن توليه ثقتها ونفوذها والاكتتابات الحزبية من عملائها . ولذا حرص ترومان على أن يضيف ضمن برنامجه الحزبى النص التالى :

« إننا نؤيد إلغاء حظر تصدير الأسلحة حتى نمكن دولة إسرائيل من حقها فى الدفاع ، ونتعهد بأن نسعى لتعديل أى قرار تصدره هيئة الأمم بقصد الإبقاء على قرار حظر تصدير الأسلحة [1] . . . » .

وإذا كان الرئيس المسئول لجمهورية الولايات المتحدة الأمريكية يصرح بذلك رسمياً ، فهل هناك أدنى شك فى أن حكومته كانت قد عقدت النية على تحقيق انتصار الصهيونيين عسكرياً مهما تكن الظروف ومهما يكن الثمن ومهما يترتب على ذلك من إهدار حقوق العرب وامتهان كرامة

---

(١) كان هذا تعديلا للنص المحذوف وهو : « نعترف بحق إسرائيل فى الحصول على الأسلحة والمعدات من الولايات المتحدة وغيرها من الدول طبقاً لما تقره هيئة الأمم المتحدة . وفى حدود ما تقره الهيئة ، نرحب برفع الحظر على الأسلحة حتى يتيسر لإسرائيل حقها فى الدفاع . . »

فلسطين كدولة عربية يحارب من أجل عروبتها جاراتها من الدول العربية ؟ إن أمريكا لم تستطع أن تتدخل بقواتها عسكرياً لإقرار التقسيم بالقوة فى فلسطين ، فهيأ لها الصهيونيين المخرج من هذا المأزق ، بأن أقنعوا أولى الأمر بمساعدة القوات الصهيونية سراً وجهراً بينما يسترسل العرب فى المطالبة بالحقوق وتحقيق الآمال وتطبيق مثل العدل .

وجاءت مراحل الوساطة ، واشتم الصهيونيون أن الكونت برنادوت يقترح تخليهم عن منطقة النقب ، فتخاصوا منه بنفس الأسلوب الذى طبعوا عليه ، أسلوب القتل والجريمة ، ثم التنصل من المسئولية و إلقاء التبعة على الإرهابيين المتطرفين . . . ولم تذرف دمعة واحدة على الكونت برنادوت لا فى اجتماعات الجمعية العامة لهيئة الأمم فى باريس فى خريف عام ١٩٤٨ ، ولا فى البيت الأبيض ولا فى نيويورك . بل إن الصفاقة بلغت بعملاء الصهيونية أن يلعبوا دوراً آخر على الرئيس الأمريكى ويستغلوا منافسته لغريمه الحزبى ديوى ، وذلك فى اكتوبر —والانتخابات الأمريكية على الأبواب — والعالم لم ينس بعد مقتل الكونت برنادوت .

ومرة أخرى يتسابق كل من ترومان وديوى لاستمالة الصهيونية التى استمرأت استغلال نفوذها وأموال عملائها فى مسرح السياسة الداخلية الأمريكية . فبينما نجد مارشال ، مندوب الولايات المتحدة — يؤيد مقترحات برنادوت فى الجمعية العامة (بباريس) ، كانت الصهيونية قد نجحت فى التأثير على ساسة الحزبين وضمان ولائهما للمطالب الصهيونية دون تعديل أو انتقاص . فيتكلم ديوى فى ٢٢ اكتوبر ، ويعقب على

كلامه ترومان فى اليوم التالى ، وكأن كلا منهما لا يدرى إلى أى مدى يمكنه أن يذهب فى تدليله للصهيونية . ويبدو أن ترومان لم يستطع إنكار حقيقة النفوذ الصهيونى ، إذ قال فى غمرة الحماسة التى أبداها فى تأييد المطالب الصهيونية والإشارة إلى مقترحات برنادوت على أنها تعتبر « مجرد أساس للمناقشة » ما نصه :

« إن مرشح الحزب الجمهورى يتكلم عن فلسطين قبل ميعاد الانتخابات بعشرة أيام ، وكنت آمل أن تجرى سياستنا الخارجية على أسس لاحزبية ، ولكن إشارة المرشح الجمهورى إلى فلسطين تجبرنى على الكلام . . . إننى أؤيد إسرائيل بكل قواى . . . »

والغريب فى الأمر أن الوفود العربية فى هيئة الأمم كانت حسنة النية إلى درجة أنها خدعت بتأجيل قرار البت فى مسألة فلسطين ومقترحات برنادوت ومد فترة الهدنة إلى ما بعد الانتخابات الأمريكية . خدعت الدول العربية وقبلت هذا التأجيل ، وقيل لها إن هذا الإجراء يضمن عدم البت فى قضية فلسطين بما يفيد المصالح الصهيونية التى يسعى كل من الحزبين إلى خدمتها . . . وصدقت الدول العربية ذلك وقبلت التأجيل والتسويف ليجىء الرئيس ترومان ويعلن فى ٢٨ اكتوبر :

« إن امنيتى هى أن أساعد بناء دولة يهودية قوية غنية حرة مستقلة فى فلسطين ، ويجب أن تكون مساحتها وقوتها وحريتها كافية لأن تحقق الحياة المكتملة والأمن

لأهلها . . . إننى أكرر تعهداتى عام ١٩٤٤ ، ويسعدنى أن أصرح أن تعهداتى اليوم تذهب إلى مدى أوسع مما كانت عليه فى ذلك الوقت . . . »

ويرد الجمهوريون بأن ترومان يتملص من ارتباطاته ، ويتعهدون بصون مصالح اليهود إلى درجة تفوق ما يستطيع ترومان تحقيقه .

وفشلت مقترحات برنادوت فى هيئة الأمم ، واستمرت الوفود العربية فى مناقشة القضية الفلسطينية على أساس المطالبة بالحقوق والعدالة وإقرار العدل وتقرير المصير . . . استمرت المناقشات فى هيئة الأمم ، وفاز ترومان فى انتخابات رئاسة الجمهورية ، وحصل اليهود على المعدات والذخائر والأسلحة الثقيلة ، وزاد استعدادهم وزادت قوتهم . . . « وتقدمت القوات اليهودية نحو النقب ، ولم يكن لدى هيئة الأمم ثمة رغبة فى إقناعهم بالتراجع . . . »[١] ولم تكن هناك حاجة إلى استخدام القوات الأمريكية لإقرار التقسيم بالقوة ، فكفاهم مناورات الهدنة ووقف القتال ، كفاهم المعدات والأسلحة الأمريكية وغير الأمريكية التى حصل عليها الصهيونيون خلال الهدنة . . . كفاهم كل أولئك لتحقيق أطماع الصهيونية عام ١٩٤٨ .

* * *

على أن تلك الأطماع لم تتوقف عند حد ، فقد زادت مطالب

---

(١) وسترفيلد صفحة ٢٣٧

الصهيونية يوماً بعد يوم ، فمن مساعدات ماليه إلى مطالبات بزيادة التسليح ، إلى شكاوى من عدم اعتراف الدول العربية بإسرائيل ، إلى إثارة عطف الرأى العام العالمى بإدعاء المحاصرة الاقتصادية ، إلى المطالبة بمياه الأردن . . . إلى . . . إلى . . . ناهيك بالأطماع الخيالية التى تنادى بإمبراطورية صهيونية من الدجلة والفرات شرقاً حتى النيل غرباً . . . ! !

وبعد كل هذا وذاك ، وبعد ما قاسته بريطانيا على أيدى الإرهاب الصهيونى ، وبعد خديعة العرب وتألب الدول الكبرى عليهم ، وبعد تشريد آلاف اللاجئين العرب من بيوتهم ، وبعد سلب الأموال والممتلكات العربية فى فلسطين . . . بعد كل هذا وكثير غيره ، تخرج الدول الكبرى الغربية على العالم العربى بتصريح ثلاثى فى ٢٥ مايو عام ١٩٥٠ . . .

خاتمة

جاء فى هذا التصريح الثلاثى المشهور أن بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة تعارض الالتجاء إلى القوة سواء من جانب إسرائيل أو الدول العربية ، وأنها ترغب فى إقرار السلم فى منطقة الشرق العربى ، وأنها إذا ما ثبت لديها أن أياً من تلك الدول تستعد لخرق الحدود المجاورة لها أو خط الهدنة المتفق عليه ، فإن تلك الدول الكبرى الثلاث بحكم عضويتها فى الأمم المتحدة ستتخذ الإجراءات ضمن نطاق هيئة الأمم وخارجة لمنع مثل ذلك العدوان . . .

نطقت بذلك دول الغرب الكبرى الثلاث . . . فماذا فعلت حتى الآن وهى تعلم وتوقن تمام اليقين بأن القوات الصهيونية قد خرقت خط الهدنة مرات متعددة ، وقتلت غدراً الكثيرين من المدافعين العرب أو المدنيين الآمنين ؟ ماذا فعلت الدول الكبرى الثلاث إزاء مشكلة اللاجئين العرب الذين سلبت أموالهم وممتلكاتهم وأجبروا على الذل وتحمل المهانة فى معسكرات يعيشون فيها على الكفاف ؟ ماذا فعلت الدول الكبرى الثلاث فى الحوادث المتكررة التى أدينت فيها إسرائيل بقرار من مراقب الهدنة ، وباعتراف أبواق الدعاية الصهيونية نفسها ؟

ماذا فعلت الدول الكبرى الثلاث وقد ثبت لديها أن إسرائيل تشترى الأسلحة الهجومية من كل مكان ، وأنها تستعمل تلك الأسلحة فى اعتداءاتها المتكررة عبر خط الهدنة وعلى حدود الدول العربية المجاورة ؟

وماذا فعلت الدول الكبرى عند ما شاهدت بأعينها تهويد القدس ؟ وماذا فعلت بعد أن شاهدت اعتداءات الصهيونيين التى استعملت فيها الأسلحة الثقيلة ، أو غيرها لقتل النفوس البريئة لا لشىء إلا مجرد الاستفزاز والتهديد والزهو الأجوف بانتصار قوات إسرائيلية مسلحة ضد مناطق حراسة لا يعدو عدد أفرادها عشرات الجنود ؟

وأخيراً ماذا فعلت الدول الكبرى الثلاث فى حوادث العوجة والصبحة وبحيرة طبرية فى الأشهر الأخيرة ؟

هل طبقت الدول الثلاث مفهوم تصريحها الثلاثى . . . ؟ هل اتخذت الإجراءات داخل وخارج نطاق هيئة الأمم لإيقاف العدوان الإسرائيلى ؟ كلا . إن الدول الثلاث لم تفعل شيئاً من هذا ، ولم تطبق حتى هذا التصريح الثلاثى الذى ظنت أنها ستهدد به العرب ؛ بل إنها أخذت من هذا التصريح ذريعة لاسترسالها فى الدعاية والتضليل وإظهار التذمر إزاء السياسة العملية التى بدأت مصر تحققها لأول مرة فى التاريخ الحديث للأمة العربية .

إن ما يهم الدول الكبرى الغربية هو أن تحقق الصهيونية أهدافها كاملة ، وأن ينضوى العرب تحت لواء مشروعات الدفاع الغربية ، وألا تقوى الدول العربية عسكريًّا ، وألا يتحقق تكاتف الدول العربية وتضافرها فى مواثيق عسكرية حتى لا تكون خطراً على السياسة الاستعمارية وألا يرتبط العرب بالكتلة الشرقية ، وألا يكونوا كتلة أفريقية أسيوية ... وألا يصروا على عدم الاعتراف بإسرائيل ... وألا يشكوا قط من إهدار حقوقهم ...

هذا هو ما تريده الدول الغربية الكبرى — ولنسألها ماذا يفيد العرب من كل هذا ؟ وإلى متى يظن الغرب أن الحكومات العربية سوف تسترسل فى حسن النية والخضوع للتهديدات والتعلق بالعواطف . . . ؟ ؟

لقد تقدمت مصر شقيقاتها الدول العربية الأخرى فى أن أنارت لنفسها السبيل إلى سياسة خارجية عملية ، قوامها الاستقلال عن سياسة الأحلاف ، والاستعداد القوى لرد كل هجوم واعتداء، وتسليح الجيش وتنظيمه ودعمه ، والإيمان بالوطن العربى ، وحق عرب فلسطين فى العودة إلى وطنهم وديارهم فى عزة وكرامة .

ولن تنجح البلاد العربية فى تصحيح أوضاع الماضى وأخطائه إلا إذا سلكت مسلك مصر القويم فلم تخدع كما خدعت من قبل .

ولعل هذا الجهد المتواضع يكون قد أماط اللثام عن بعض ألوان الخداع التى تردينا فيها حتى لا نقع مرة أخرى فريسة للصهيونية الخبيثة ذات الأطماع التى لا تحد والحيل التى لا تنضب .

فهرس

مجموعة "اخترنا لك"

تصدر شهرية وباللغتين العربية والإنجليزية

ويشترك في تحريرها وإعدادها :

القائمقام ا.ح محمد عبد القادر حاتم "المشرف على اللجنة"

الدكتور حسين مؤنس

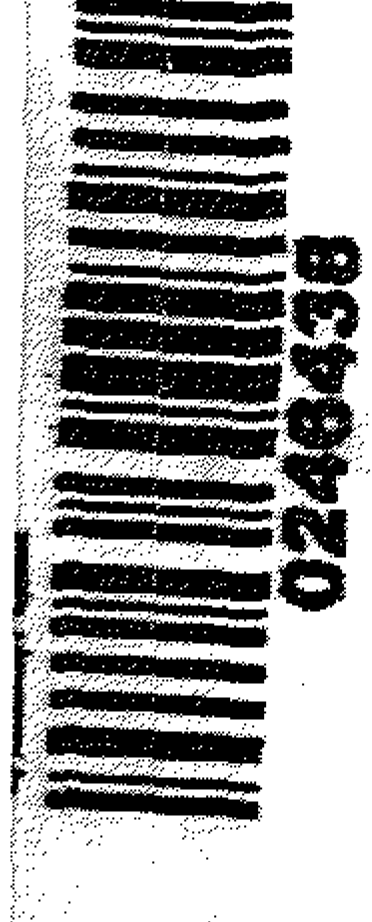
الدكتور عبد الحميد يونس

الدكتور عبد العزيز عبد المجيد

الأستاذ على أدهم

الدكتور محمد يحيى عويس

الأستاذ محمد مصطفى عطا



الطابع والناشر

دار المعارف بمصر